



# أنشطة مهارية لتنمية الملكة الفقهية

"أكثر من ١٠٠٠ نشاط على الروض المربع  
تنمي ١١ مهارة فقهية"

## الجزء الثاني

(الصيام - الفرائض)



تقديم معالي الشيخ الدكتور

صالح بن عبد بن حميد

إمام وخطيب المسجد الحرام  
عضو هيئة كبار العلماء  
رئيس مجمع الفقه الإسلامي الدولي

إعداد

شركة إثراء المتون

# أنشطة مهارية لتنمية الملكة الفقهية

"أكثر من ١٠٠٠ نشاط على الروض المربع  
تنمي ١١ مهارة فقهية"

الجزء الثاني

الطبعة الأولى

إعداد  
شركة إثراء المتون

٢ عبد العزيز ابراهيم الشبل، ١٤٣٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر  
الشبل، عبد العزيز ابراهيم  
انشطة مهارية لتنمية الملكة الفقهية - الجزء الثاني. / عبد العزيز ابراهيم  
الشبل - ط ١ - الرياض، ١٤٣٨ هـ  
٥٤٤ ص ١٧ × ٢٤ سم  
ردمك: ١-٣٧٧٩-٠٢-٦٠٣-٩٧٨  
١- الفقه الاسلامي - تعليم أ.العنوان  
ديوي ٢٥٠،٧ ١٤٣٨ / ٣٩٦٨

جميع الحقوق محفوظة لشركة إثراء المتون  
الطبعة الأولى  
٢٠١٧-١٤٣٨

الآراء والأفكار المطروحة تمثل وجهة نظر أصحابها ولا يلزم  
أنها تمثل رأي الشركة

شركة إثراء المتون  
المملكة العربية السعودية - الرياض

هاتف: +٩٦٦١١٤٤٥٢٠٠٠

تويتر: ithraa\_sa

جوال: +٩٦٦٥٠٣٨٤٢٧٤٤

بريد: info@ithraa.sa

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## فريق العمل

### الباحثون

عبد الرحمن بن محمد العوض	عبد العزيز بن سعد الحقباني
عبد الله بن عبد الرحمن بخاري	عبد الله بن علي النصار
عبد الله بن محمد أبا الخيل	عمر بن عبد العزيز الغديان
العنود بنت محجي المطيري	فهد بن عبد العزيز الكثيري
محمد بن سهل العتيبي	مشاري بن سامي أبابطين
ناصر بن عبد الله الشلالي	د. هناء بنت ناصر الأحيدب

### الإشراف العلمي

د. خالد بن عبد الرحمن المهنا	د. خالد بن عبدالعزيز السعيد
د. عامر بن محمد بهجت	

### المراجعة التربوية

د. عبد الله بن حامد الحامد	د. عمر بن عبد العزيز الداود
----------------------------	-----------------------------

### فريق الصياغة

د. عبدالعزيز بن إبراهيم الشبل	عبد الرحمن بن محمد العوض
-------------------------------	--------------------------

### إدارة المشروع

مشاري بن سامي أبابطين	ناصر بن عبد الله الشلالي
-----------------------	--------------------------

### المشرف على المشروع

د. عبدالعزيز بن إبراهيم الشبل
-------------------------------

## ملف الإثراءات المعرفية



[www.ithraa.sa/files/marefia.pdf](http://www.ithraa.sa/files/marefia.pdf)





# أنشطة كتاب الصيام





المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٢	عند قول المؤلف: «(يجبُ صومُ رمضانَ برؤية هلالِهِ)».	أن يستنبط المتفقهُ أربعة أحكام من الحديث المذكور، ثُمَّ يَرْتَّبِهَا حَسَبَ قوَّةِ دلالة النص عليها.	الاستدلال والاستنباط

رقم النشاط

٣١٢

قال النبي ﷺ: «صُومُوا الرُّيْتَةَ وَأَفْطِرُوا الرُّيْتَةَ»<sup>(١)</sup>.

- استنبط من الحديث أربعة أحكام<sup>(٢)</sup>.
- ثُمَّ رَتَّبَهَا حَسَبَ قوَّةِ دلالة الحديث عليها.

(١) رواه البخاري (١٩٠٩)، ومسلم (١٠٨١).

(٢) يمكنك الاستعانة على استنباط الأحكام من الحديث، بالنظر في مواضع ذكره في كتب الفقه.

## بناء المسألة الخلافية

أن يوضح المتفقهُ اثر الاختلاف في تفسير يوم الشك على الاختلاف في صوم يوم الشك.

عند قول المؤلف: «(فإن لم يُرَ) الهلال (معَ صحو ليلة الثلاثين من شعبان ...».

٤

رقم النشاط

٣١٣

منع الحنابلة من صوم يوم الشك، ومنع الجمهور أيضًا من ذلك.  
- قارن بين يوم الشك عند الحنابلة وعند غيرهم.  
- ثمّ وضح أثر ذلك على الأقوال في المسألة.<sup>(١)</sup>

تخريج الفروع على  
الأصول

أن يستنتج المتفقه الأصل الذي  
بُنيت عليه الفروع المعطاة.

عند قول المؤلف: «(وُصَامٌ) وجوباً  
(برؤية عدلٍ) مكلفٍ، ويكفي خبره  
...».

٢

رقم النشاط

٣١٤

قال البُهوتِيُّ رحمهُ الله في نواقض الوضوء: «(مسّ ذكّرٍ آدميّ، ... لقوله رحمهُ الله: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»<sup>(١)</sup>».

وقال في باب الصيام: «(وُصَامٌ) وجوباً (برؤية عدلٍ) مكلفٍ، ويكفي خبره بذلك؛  
لقول ابنِ عمرَ رحمهُ الله: تراءى النَّاسُ الهلالَ، فأخبرتُ رسولَ الله صلّى الله عليه وآله أنّي رأيتهُ، فصامَ  
وأمرَ النَّاسَ بصيامِهِ<sup>(٢)</sup>».

وعند الحنفية لا يجب الوضوء من مسّ الذكر، ولا يُقبل خبر الواحد في رؤية الهلال  
إن كانت السماء صَحْوًا.

من خلال ما سبق، وبما لديك من معلوماتٍ سابقةٍ:

- استنبط الأصل الذي كان الاختلاف فيه سبباً لمخالفة الحنفية للحنابلة في هاتين  
المسألتين.

(١) رواه أبو داود (١٨١)، والترمذي (٨٢)، والنسائي (١/ ١٠٠)، وابن ماجه (٤٧٩).

(٢) رواه أبو داود (٢٣٤٢).



المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٢	عند قول المؤلف: «(أو صاموا لأجل غيم) ثلاثين يوماً ولم يروا الهلال...».	أن يقسم المتفقه المسائل المتعلقة بـ (ما يدخل به شهر رمضان وما يخرج به) بصورة صحيحة.	التقسيم الفقهي

رقم النشاط

٣١٥

من خلال دراستك لمسألة (ما يدخل به شهر رمضان وما يخرج

به):

- استخرج المسائل المتعلقة بـ (ما يدخل به شهر رمضان وما يخرج به)، ممّا ذكره

البهوتي رحمته الله.

- قسم - مستعيناً بالرّسم الشجريّ - ما يثبت به دخوله، وما يثبت به خروجه، مبيناً

ما يتعلق بكلّ قسمٍ من أحكام.

أنْ يَغْزُوَ الْمُتَفَقِّهَ الرَّايِ الْفَقْهِيَّ  
لِلْقَائِلِينَ بِهِ بِشَكْلِ صَحِيحٍ.  
عند قول المؤلف: «(وَمَنْ رَأَى وَحْدَهُ  
هَلَالَ رَمَضَانَ وَرَدَّ قَوْلَهُ)».

٣

رقم النشاط

٣١٦

رَأَى رَجُلٌ هَلَالَ رَمَضَانَ وَحْدَهُ فَصَامَ، وَرَأَى هَلَالَ شَوَّالٍ وَحْدَهُ  
فَلَمْ يُفْطِرْ.

- تَعَرَّفَ عَلَى مَذْهَبِهِ.
- ثُمَّ اسْتَدِلَّ لِهَذَا الْقَوْلِ.

أن يصمَّ المتفقَّه خارطةً شاملةً  
لأحكام الفطر في نهار الصوم الواجب.  
عند قول المؤلف: «وَمَنْ أَفْطَرَ  
لكبرٍ أو مرضٍ....».

٣

رقم النشاط

٣١٧

من خلال دراستك لأحكام الفطر في نهار الصوم الواجب:

- صمَّ - مستعيناً بالتقسيم بواسطة الرِّسم الشجريّ - خارطةً

مستوفيةً لأحكام الفطر في نهار الصوم الواجب، على ضوء ما ذكره البُهوتِيُّ رحمته الله (مبيِّنًا  
من يُسنُّ له ذلك ومن يحرم عليه، وهكذا....).

أن ينقُذ المتفقَّه التعليل المذكور في ضوء الأدلة الخاصة والعامة.

عند قول المؤلف: «(وَسُنَّ) الفطر (لمريضٍ يضرُّه) ...».

٥

٣١٨

قال المصنّف رحمه الله: «(وَسُنَّ) الفطر (لمريضٍ يضرُّه) الصَّوْمُ، (ولمسافرٍ يقصرُ)».

فأطلق المصنّف السفر وقيّد المرض بكونه مُضِرّاً، وهو مشهور المذاهب الأربعة. وذهب بعض المعاصرين إلى أن السفر المُتَرَف مع انتفاء المشقة لا يُشَرع الفطر فيه؛ لأنّ الشارع علّل الفطر بقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. ولأنّ السفر والمرض وَرَدَا في موضعٍ واحدٍ من غير تقييدٍ، فكما قيّدنا في المرض بالضرر فكذا في السفر لابدّ من التقييد بالضرر. وأما استثناء الصلاة فإنّ الرخصة فيها غير معلّلة لأنّه ثبت بالنص كونها صدقةً. من خلال ما ذكر أعلاه، اعملوا حلقة نقاشٍ في هذا الكلام، وانظروا في المسألة من خلال:

- النظر في نصوص المسألة واحتمالها لما تقدم ذكره، وفهم السلف لها.
- النظر في ثبوت الإجماع في المسألة ومخالفة القول المذكور له.

أن ينقُذ المتفقَّه التعليل المذكور في ضوئ الأدلة الخاصَّة والعامة. عند قول المؤلِّف: «(وسُنُّ الفطر (لمريضٍ يضرُّه)....».

٥

التعليل الفقهي

## بناء المسألة الخلافية

أن يستخلص المتفقُ رأي الجمهور  
في المسألة المُعطاة.

عند قول المؤلف: «(ويجبُ تعيينُ  
النَّيَّةِ)؛ بأنَّ يَعتقدُ أنَّه يصومُ مِنْ  
رمضانَ...».

٤

رقم النشاط

٣١٩

صام رجلٌ يومًا من رمضانَ ونواه نفلًا.

- كوّنوا أربع مجموعات نقاشٍ.

- كلُّ مجموعةٍ منها تختار مذهبًا من المذاهب الأربعة وتوضّح رأيه في حكم صيامه

وتوضّح رأي المذهب في صيامه.

- تُثمّ استخلصوا رأي الجمهور في المسألة.<sup>(١)</sup>

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٤٢).

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٢	نهاية مقدمة كتاب الصيام.	أن يستخرج المتفقه حكماً فقهياً في المسألة المعطاة، مُبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

رقم النشاط

٣٢٠

عاد عبدالله من السفر في أحد أيام رمضان بعد صلاة العصر، فنام بعد مشقة السفر - وكان مفطراً ذلك اليوم - ولم يستيقظ إلا في اليوم الثاني.

- فما حكم صومه لهذا اليوم؟

- ولماذا؟

أن يبين المتفقه الحكم الفقهي في  
المسألة المعطاة، مُبرزاً المعنى المؤثر في  
الحكم.

نهاية مقدمة كتاب الصيام.

٢

رقم النشاط

٣٢١

أجب على الأسئلة الآتية، مع بيان التعليل، وذكر الشاهد من متن

الزاد.

- أخبرك ماجدٌ - وهو رجلٌ ثقةٌ - بأنه رأى هلال شوالٍ؛ فهل يجب عليك الفطر؟

- فهدٌ آخر صيام يومٍ من رمضان إلى رمضان الآخر، ثمّ مات؛ فهل لوليّه صيام

ذلك اليوم عنه؟



ان يحرم المتفق عليه الحكم المذكور في المذهب، ثم يدرس وجود هذه العلة في المسألة المعاصرة المذكورة. عند قول المؤلف: «(أو اغتسل أو تميمض أو استنثر) يعني استنشق...».

ذهب الحنابلة إلى كراهة المبالغة في المضمضة والاستنشاق للصائم من غير إفساد للصيام بذلك، حتى لو نفذ شيء من الماء إلى حلقه بسبب المبالغة.  
- حرروا علة هذا الحكم في المذهب.

- ثم تأملوا في بخاخ الربو للصائم، هل هذه العلة قائمة فيه؟

- إذا كانت العلة غير قائمة في بخاخ الربو، فما حكمه؟ ولماذا؟

- إذا كانت العلة قائمة في بخاخ الربو فهل يأخذ حكم المبالغة في المضمضة والاستنشاق فيكون مكروهاً غير مفسد للصيام على المذهب؟ أم يكون جائزاً من غير كراهة لأجل حاجة مريض الربو إليه؟

أن يبين المتفق عليه كيفية دفع ما  
ظاهره التعارض في المسائل المعطاة.  
عند قول المؤلف: «(وَمَنْ أَكَلَ)  
أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ (شَاكَأ فِي طُلُوعِ  
الْفَجْرِ) ...».

قال المؤلف رحمه الله: «(وَمَنْ أَكَلَ) أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ (شَاكَأ فِي طُلُوعِ  
الْفَجْرِ) وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ طُلُوعُهُ (صَحَّ صَوْمُهُ) وَلَا قِضَاءٌ عَلَيْهِ وَلَوْ تَرَدَّدَ؛  
لَأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللَّيْلِ، (لَا إِنْ أَكَلَ) وَنَحْوُهُ (شَاكَأ فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ) مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ  
الَّذِي هُوَ صَائِمٌ فِيهِ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهَا غَرَبَتْ: فَعَلَيْهِ قِضَاءُ الصَّوْمِ الْوَاجِبِ؛  
لَأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النَّهَارِ، (أَوْ) أَكَلَ وَنَحْوُهُ (مَعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيْلٌ فَبَانَ نَهَارًا)، أَيُّ: فَبَانَ طُلُوعُ  
الْفَجْرِ أَوْ عَدَمُ غُرُوبِ الشَّمْسِ قِضَى؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ صَوْمُهُ».  
من خلال تأملك للنص السابق:

- وضح كيفية دفع التعارض المتبادر للذهن في كلام المؤلف في حكم مَنْ أَكَلَ شَاكَأ  
في طلوع الفجر، وحكم مَنْ أَكَلَ مَعْتَقِدًا بقاء الليل فبان نهارًا.

أن يصوغ المتفقه الآراء الفقهية في  
المسألة المعطاة في سطر واحد.  
عند قول المؤلف: «(ومن أكل) أو  
شرب، أو جامع (شاكاً في طلوع  
الفجر) ....».

بناء المسألة الخلافية

رقم النشاط

٣٢٤

مسألة/ مَنْ أَكَلَ فِي رَمَضَانَ ظَانًّا عَدَمَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَوْ غُرُوبِ

الشمس فتبين خلافه.

جاء في بدائع الصنائع<sup>(١)</sup>: «وَلَوْ تَسَحَّرَ عَلَى ظَنٍّ أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ فَإِذَا هُوَ طَالِعٌ أَوْ أَفْطَرَ عَلَى ظَنٍّ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ فَإِذَا هِيَ لَمْ تَغْرُبْ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَلَا كَفَّارَةٌ».

وجاء في منح الجليل<sup>(٢)</sup>: «(أَوْ) أَكَلَ مُعْتَقِدًا بَقَاءَ اللَّيْلِ أَوْ غُرُوبَ الشَّمْسِ ثُمَّ (طَرَأَ) لَهُ (الشَّكُّ) فِي الْفَجْرِ أَوْ الْغُرُوبِ فَالْقَضَاءُ فِي الْفَرَضِ دُونَ النَّفْلِ».

وجاء في المجموع<sup>(٣)</sup>: «وَلَوْ أَكَلَ ظَانًّا غُرُوبَ الشَّمْسِ فَبَانَ طَالِعَةً أَوْ ظَانًّا أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ فَبَانَ طَالِعًا صَارَ مُفْطِرًا».

وجاء في المغني<sup>(٤)</sup>: «وَإِنْ أَكَلَ يَظُنُّ أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ، وَقَدْ كَانَ طَلَعَ، أَوْ أَفْطَرَ يَظُنُّ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَابَتْ، وَلَمْ تَغِبْ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ».

- أَعِدْ صياغة رأي المذاهب الفقهية في المسألة في سطر واحد.

(١) (٢) / ١٠٠.

(٢) (٢) / ١٣٤.

(٣) (٦) / ٣٠٦.

(٤) (٣) / ١٤٧.

المستوى

الموقع

الهدف

مهارة

٥

فصل (ومن جامع في نهار رمضان)  
/ عند قول المؤلف: «(وان جامع ثم  
كفر ثم جامع ...».

أن يوازن المتفق بين الأقوال الواردة  
في المسألة المعطاة استناداً إلى شروط  
القياس الصحيح.

التعليل الفقهي

رقم النشاط

٣٢٥

من مفردات المذهب ما ذكره المصنف ﷺ أن من (جامع ثم كفر  
ثم جامع في يومه فكفارة ثانية)، وعلل المذهب ذلك بالقياس على  
من جامع ثم كفر في الحج ثم جامع مرة أخرى؛ فإنه تجب عليه كفارة أخرى. ورد  
الجمهور ذلك ببطلان القياس.

- انقسموا إلى مجموعتين.

- ثم تناظروا فيما بينكم في المسألة، بحيث تتبنى مجموعة رأي المذهب، والثانية  
رأي الجمهور.

- ولتكن مناظرتكم في استيفاء قياس المذهب شروط القياس الصحيح، وفيما  
يمكن أن يرد عليه من القوادح المعتمدة، وفي الجواب عنها.

مهارة

تخريج الفروع على  
الأصول

الهدف

الموقع

المستوى

٤

أن يرد المتفقّ الضرع المعطى إلى  
الأصل الذي بني عليه.  
فصل (ومن جامع في نهار رمضان)  
/ عند قول المؤلف: «(ولا تجبُ  
الكفارة بغير الجماع في صيام  
رمضان) ...».

رقم النشاط

٣٢٦

ذكر المؤلف رحمه الله أنه لا يقيس على الجماع غيره من المفطرات،  
حتى تلك القريبة منه كالإنزال بغير جماع، وعلل ذلك بقوله: «لأنه  
لم يرد به نص، وغيره لا يساويه»، ثم ألحق بالجماع الإنزال بالمساحقة.  
- اذكر الأصل الفقهي الذي يرجع إليه هذا التصرف من المؤلف في هذه المسألة.  
- بين مذهب المؤلف في ذلك الأصل الفقهي، مستعيناً بعبارته المنقولة آنفاً وتطبيقه  
لها في هذا الفصل.

المستوى

الموقع

الهدف

مهارة

تخريج الفروع على  
الأصول

٤

أن يزد المتفقهُ الفرع المعطى إلى  
الأصل الذي بُني عليه.  
فصل (ومن جامع في نهار رمضان)  
/ عند قول المؤلف: «وهي؛ أي:  
كفارة الوطء في نهار رمضان  
(عتق رقبة) مؤمنة سليمة...».

رقم النشاط

٣٢٧

جاء الحديث بإطعام ستين مسكيناً في كفارة المُجامع في نهار رمضان  
مطلقاً، وقَيَّده المؤلف ﷺ - في مقدار ما يُعطى لكل مسكين - بمُدَّ  
من بُرٍّ، أو نصف صاعٍ من غيره، وفَسَّره في نوع الطعام بالأصناف الخمسة المذكورة.  
- ما وجه هذا الفهم الذي فهمه المؤلف للخبر؟  
- مستحضرًا التقرير الأصولي في حمل المطلق على المقيد.

المستوى

الموقع

الهدف

مهارة

٥

أن يلحق المتفقه الفروع المعطاة  
بالأصول الأقرب شبيهاً بها، ويبين  
سبب الإلحاق.

التعليل الفقهي

رقم النشاط

٣٢٨

تأمل في الفروع التالية، ثم من خلال الجدول التالي:  
- اختر أي الأصلين أشبه بالفرع ليلحق به؟  
- مع بيان سبب الإلحاق.

الفرع	الأصلان	سبب الإلحاق
اشتراط العدد في رؤية هلال رمضان.	الراوي أو الشاهد	
اشتراط تعيين عين اليوم الذي يصام في نية الصيام.	الوضوء أو الصلاة	
إذا نوى في رمضان صوماً غير رمضان	الحج أو الصلاة	
الكفارة الواجبة على المجامع في نهار رمضان، هل هي واجبة على الترتيب أم التخيير؟	ظهار أو يمين	

## باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة

مهارة

تحقيق المناط

الهدف

الموقع

المستوى

أن يستخرج المتفق عليه حكماً فقهياً في  
المسألة المعطاة، مُبرِّراً المعنى المؤثر في  
الحكم.

نهاية باب ما يفسد الصوم ويوجب  
الكفارة.

٢

رقم النشاط

٣٢٩

وضعت امرأة قطرة لترطيب عيناها؛ فأحسَّت بطعمها في الحلق.

- فما حكم صومها؟

- ولماذا؟



٣

أن يستخرج المتفق عليه من النص الشرعي المعطى.  
فصل (ومن جامع في نهار رمضان) / عند قول المؤلف: «(وهي) أي: كفارة الوعد في نهار رمضان... (فإن لم يجد) شيئاً....».

رقم النشاط

٣٣٠

- انقسموا إلى مجموعات نقاش.

- كل مجموعة تُنقح مناط وجوب الكفارة على المفطر في رمضان

المذكورة في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ. قَالَ: «مَا لَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ، ...<sup>(١)</sup> وفي رواية: أَصَبْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ<sup>(٢)(٣)</sup>.

(١) رواه البخاري (١٩٣٦)، ومسلم (١١١١).

(٢) رواه البخاري (١٩٣٥).

(٣) لاحظوا أن الخلاف الفقهي في المسألة مبني على الخلاف في تنقيح المناط في الحديث.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٤	نهاية باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة.	أن يبيّن المتفقّ عليه الحكم الفقهيّ في المسألة المعطاة، مُبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

رقم النشاط

٣٣١

تأمل في كلّ حالٍ من الأحوال الآتية، ثمّ بيّن حكم التصرف الوارد فيها، ومدى أثره على الصيام:  
احتاج صديق ناصرٍ للدم؛ فتبرّع له ناصرٌ بدمه في نهار رمضان، مع إمكانية التبرّع في الليل.

- حكم تصرّفه؟

- أثر تصرّفه على الصيام:

شعر صالحٌ بدوّارٍ أثناء صيامه في رمضان؛ فذهب إلى المستشفى عصرًا؛ فأخبر أنّه بحاجةٍ إلى المغذّي؛ فطلب ذلك.  
- حكم تصرّفه؟

- أثر تصرّفه على الصيام:

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٤	نهاية باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة.	أن يستخرج المتفقَ حكمًا فقهيًا في المسألة المُعطاة، مبرزًا المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

رقم النشاط

٣٣٢

تأمل في الوقائع التالية ثم أجب على الاستفسارات الواردة عليها:

سافر محمدٌ في نهار رمضان عبر الطائرة وأقلعت الطائرة قبيل المغرب بخمس دقائق، وأفطر محمدٌ وَفَقَ توقيت المدينة التي أقلع منها مع أن الشمس لم تغرب على الطائرة إلا بعد ساعة.

- ما حكم صيامه؟

- ولماذا؟

يتعرض عبد الله لأزمةٍ قلبيةٍ متكررةٍ وقد قرّر الأطباء صرف علاجٍ له (عبارة عن أقراصٍ توضع تحت اللسان لعلاج بعض الأزمات القلبية، تُمتصُّ في هذه المنطقة مباشرةً، ثُمَّ يحملها الدم إلى القلب، فتتوقف الأزمة المفاجئة التي أصابت القلب..).

- ما الحكم في استعمال تلك الحبوب في نهار رمضان؟

- هل يُعدُّ مفطرًا باستعمالها؟

- ولماذا؟

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٤	نهاية باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة.	أن يستخرج المتفقَ حكمًا فقهيًا في المسألة المعطاة، مُبرِّزًا المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

قرّر الطبيب إجراء فحصٍ لمرضى بالمنظار للمعدة في نهار رمضان من خلال إدخاله من فم المريض.

- ما حكم صوم المريض؟ ولماذا؟

- وهل سيتغير الحكم فيما لو أدخله من فتحةٍ في جدار البطن؟ مع التوضيح.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٤	نهاية باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة.	أن يصنّف المتفقّهُ مُفسدات الصوم (المعهودة والنازلة) وفقاً لاعتبار صحيح.	التقسيم الفقهي

رقم النشاط

٣٣٣

من خلال دراستكم لباب ما يفسد الصوم، يُرجى القيام بما يلي:

- يُقسّم الطلاب إلى مجموعات نقاش.
- كل مجموعة تستنبط اعتباراً مناسباً يمكن تقسيم مُفسدات الصوم التي ذكرها البُهوتِيُّ ﷺ بناءً عليه.
- كل مجموعة تُقسّم هذه المُفسدات بناءً على هذا الاعتبار، بحيث يُنظّم هذا التقسيم جميع المُفسدات المذكورة.
- كل مجموعة تُدرج النوازل التالية تحت ما كان في معناها ويناسبها من هذه الأقسام، إن كانت تُعدّ من المُفسدات.
- والنوازل هي: (بَخَاخ الرِّئُو، التبرُّع بالدم، غَسْل الكُلَى، قَطْرَةُ العَيْنِ، بَخَاخ الأنف، الدُّخَان، مَنَاطِير المَعِدَةِ، الأَقْرَاصُ العِلَاجِيَّةُ أسفل اللسان، الأوكسجين، التخدير عن طريق التنفُّس، التخدير عن طريق الحُقْن، الحُقْن في العَصَل، الحُقْن في الأوعية الدموية، القَسْطَرَة).

أن يصنّف المتفقّه مُفسدات الصوم  
(المعهودة والنازلة) وفقاً لاعتبارٍ  
صحيحٍ.

نهاية باب ما يفسد الصوم ويوجب  
الكفارة.

٤

أن يحَرِّرَ المتفقَ قولَ المذهب في  
المسألة المعطاة في ضوء المصادر  
المذكورة.

عند قول المؤلف: «(ويحرّم) مضغُ  
(العِلِكِ المتحلّل) ...».

٤

رقم النشاط

٣٣٤

قال صاحب الرّوض ﷺ في باب ما يُكره وما يُستحبُّ في الصوم:

«(ويحرّم) مضغُ (العِلِكِ المتحلّل) -مطلقاً، إجماعاً، قاله في

«المبدع»- إن (بلغ ريقه) وإلا فلا. هذا معنى ما ذكره في «المقنع» و «المُغْنِي» و

«الشرح»؛ لأنَّ المُحرَّم إدخالُ ذلك إلى جوفه، ولم يوجد. وقال في «الإنصاف»:

والصّحيح من المذهب: أنّه يحرم مضغُ ذلك، ولو لم يتلغ ريقه، وجزم به الأكثرُ.

- ارجع إلى ما قاله صاحب كتاب المُقْنَع، والشرح، والإنصاف، في هذه المسألة.

- قارن بين ما ذكروا وبين المعنى الذي ذكره البُهوتِيُّ عنهم، من حيث المطابقة.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٥	عند قول المؤلف: «(ويجب) مطلقاً (اجتناب كذب، وغيبة)، ونميمة، (وשתم)، ونحوه لقوله صلى الله عليه وسلم: «من لم يدع قول...».	أن يبين المتفق أثر المقصد الشرعي للصيام في المفطرات من حيث (حدها، وارتباطها بتحقيق المقصد الشرعي).	ربط المسائل بمقاصد الشريعة

رقم النشاط

٣٣٥

نص الله عز وجل في كتابه على المقصود من الصيام فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وبين النبي ﷺ ذلك حين ذكر أن أول مقصود من الصيام ترك قول الزور، والعمل به، فقال: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ»<sup>(١)</sup>.

إذا تبين هذا، وعلمت أن حقيقة الصيام: الإمساك عن المفطرات، التي هي الأكل والشرب وما في معناهما، والجَماع وما في معناه، والحجامة، والاستقاءة.

- بين وجه ارتباط الإمساك عن هذه المفطرات بتحقيق التقوى وأثر ذلك في حدّ كل واحد من هذه المفطرات وضبطه.

- ميز بين المفطرات التي هي مُحَقِّقَةٌ للمقصود مباشرة، والتي هي مُكَمِّلَةٌ لمفطراتٍ أخرى، وليست مُحَقِّقَةٌ للتقوى في نفسها.



المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٥	عند قول المؤلف: «(ويجب) مطلقاً (اجتناب كذب، وغيبة، ونميمة، وشتم)، ونحوه لقوله صلى الله عليه وسلم: «من لم يدع قول...».	أن يبين المتفق أثر المقصد الشرعي للصيام في المفطرات من حيث (حدها، وارتباطها بتحقيق المقصد الشرعي).	ربط المسائل بمقاصد الشريعة

التفريق الفقهي

أن يبين المتفق عليه سبب تفريق المؤلف بين المسائل المعطاة بعبارة صحيحة.

عند قول المؤلف: «كراهة جماع مع شك في طلوع فجر، لا سحور».

٤

رقم النشاط

٣٣٦

قرَّر المؤلف ﷺ كراهة الجماع مع الشك في طلوع الفجر، لا كراهة

السحور.

- ما سبب تفريق المؤلف بين حكم المسألتين مع التشابه بينهما في الظاهر؟

أن يُبرز المتفق عليه مدى أطراد العلة المذكورة في أبواب العبادات.  
عند قول المؤلف: «(ويستحب القضاء) أي: قضاء رمضان،...».

٤

رقم النشاط

٣٣٧

عَلَّلَ المصنّف ﷺ استحباب قضاء رمضان متتابعًا بقوله: «لأنَّ

القضاء يحكي الأداء».

- ابحث مع مجموعتك مسألتين ممّا ينبغي أن يُعلَّلَ فيها بمثل هذا التعليل، سواءً

أكان المذهبُ علَّلَ بها أم لا.

- اذكروا مسألةً من المسائل التي قامت فيها هذه العلة وتخلّف حكمها عند

المذهب.

- ثُمَّ بيّنوا السبب في ذلك.

المستوى

الموقع

الهدف

مهارة

٢

أن يُصدر المتفقّه حكمًا فقهيًا في  
المسألة المُعطاة، مُبرّرًا المعنى المؤثّر  
في الحكم.  
عند قول المؤلّف: «(ولا يجوز)  
تأخير قضائه (إلى رمضان آخر من  
غير عذر)».

تحقيق المناط

رقم النشاط

٣٣٨

بادر مشعل إلى صيام الستّ من شوالٍ عقب العيد مباشرةً،  
وصامها متتابعةً، وكان عليه قضاء يومٍ من رمضان، صامه في آخر يومٍ  
من شوالٍ.

- فما حكم صيامه للستّ من شوالٍ على ما ذكره المؤلّف ﷺ؟  
- ولماذا؟

أن يقترح المتفقّه تصنيفاً شاملاً  
لمسائل (أثر موت المُكَلَّف قبل أداء  
الصيام الواجب).  
عند قول المؤلف: «(وإن مات) بعدَ  
أن آخره لعذرٍ فلا شيء...».

من خلال دراستك لمسألة (موت المُكَلَّف قبل أداء الصيام  
الواجب):

- استخرج صور المسألة وأحوالها، على ما ذكره البهوتي رحمته الله.
- ابتكر تقسيماً ينظم هذه الصور والأحوال، مستعيناً في ذلك بالرّسم الشجريّ.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٢	نهاية باب ما يُكره وما يُستحب في الصوم.	أن يُصدر المتفقه حكمًا فقهيًا في المسألة المعطاة.	تحقيق المناط

رقم النشاط

٣٤٠

يقول السائل:

أبي أفطر آخر عشرة أيام من شهر رمضان لمرضٍ أصابه، ثم توفّي في شهر محرّم ولم يقض ما عليه، فما الذي يجب علينا فعله؟

- فماذا تجيبه؟

أن يبين المتفق عليه مناط المذهب في المسائل المعطاة.  
عند قول المؤلف: «(ويكره إفراد رجب) بالصوم...».

رقم النشاط

٣٤١

قال المصنف رحمه الله في باب شروط الصلاة: «(و) يُكره في الصلاة:

(تغطية وجهه، والثائم على فيه وأنفه) بلا سبب؛ لنهي ﷺ أن يغطي

الرجل فاه<sup>(١)</sup>، رواه أبو داود. وفي تغطية الفم تشبه بفعل المجوس عند عبادتهم النيران.

(و) يُكره فيها: (شد وسطه كزنا) أي: بما يشبه شد الزنا؛ لما فيه من التشبه بأهل

الكتاب؛ لحديث: «من تشبه بقوم؛ فهو منهم»<sup>(٢)</sup>.

وقال في كتاب الصيام: «وكره صوم يوم النيروز والمهرجان، وكل عيد للكفار أو

يوم يفردونه بالتعظيم».

وقال: «(ويكره إفراد رجب) بالصوم؛ لأن فيه إحياء لشعار الجاهلية».

- استخلصوا مناط المذهب في التشبه بالكفار (إما على التخصيص بمن ورد فيهم

نص: بأهل الكتاب، والجاهليين، والمجوس، أو التعميم حتى ما لم يرد فيهم نص

كغير المذكورين من الديانات، أو بالتفريق بين أصنافهم)، مُلتفتين إلى المواضع التي

وردت فيها هذه الأحكام.

(١) رواه أبو داود (٦٤٣)، وابن ماجه (٩٦٦).

(٢) رواه أحمد (٥٠/٢)، وأبو داود (٤٠٣١).

أن يبين المتفق عليه مناط المذهب في المسائل المعطاة.

عند قول المؤلف: «ويكره إفراد رجب بالصوم...».

٤



تحقيق المناط

أن يبين المتفقه الحكم الفقهي في  
المسألة المعطاة، مُبرِزاً المعنى المؤثر في  
الحكم.

نهاية باب صوم التطوع.

٢

رقم النشاط

٣٤٢

استفتاك رجلٌ في ظُهر اليوم الثامن من شهر صفرٍ، قال المستفتي:  
أردتُ أن أقضي في هذا اليوم يوماً من أيام رمضان؛ فبيّتُ النيةَ من  
الليل، فأصبحت صائماً، ثُمَّ اتَّصل بي صديقي قبل قليلٍ يدعوني إلى وليمة الغداء.  
فهل يجوز لي أن أقطع صومي وأصوم يوماً آخر؟

- فماذا تجيبه؟

- ولماذا؟

أن يبين المتفقّ الحكم القضائي في المسألة المعطاة، مُبرِّزاً المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية كتاب الصيام.

٤

رقم النشاط

٣٤٣

تأمل في الواقعة القضائية الآتية، ثمَّ بيِّن الإجراء والحكم القضائيَّ تجاهها.

قدَّم المدَّعي العامُّ لائحة اتِّهام بصفته مدَّعيًا عامًّا على خالدٍ، يدَّعي فيها أنَّه جاهر بالإفطار في نهار رمضان، ويطلب فيها بإثبات هذا العمل، وإيقاع العقوبة.

تأمل في كل حالة من الأحوال الآتية، ثم بين حكم صيام الشخص الوارد فيها من حيث الصحة والفساد، مع التعليل:  
- رجل أغمى عليه طول النهار، وقد بينت نية الصوم.

- رجل غلب على ظنه أن الشمس غربت فأفطر، ثم تبين له أنها لم تغرب.

- تسحر رجل، فأكل وشرب معتقداً أن الفجر لم يطلع، فتبين له بعد أيام أن أكلمه كان بعد طلوع الفجر.

- رجل صام الست من شوال قبل قضاء رمضان.

أن يقسم المتفق مسائل الصيام باعتبار حكمه التكليفي تقسيمًا شاملًا.

نهاية كتاب الصيام.

٤

رقم النشاط

٣٤٥

من خلال دراستكم لأحكام الصيام، يُرجى القيام بما يلي:

- يُقسَّم الطلاب إلى مجموعات نقاش.
- كل مجموعة تستنبط ثلاثة اعتبارات يمكن تقسيم مسائل الصيام بناءً عليها.
- كل مجموعة تُقسَّم الصيام باعتبار حكمه التكليفي، مستقصين في ذلك أنواع كل قسم، على ضوء ما ذكره البهوتي رحمته الله، ومستعينين في ذلك بالرسم الشجري.

استخراج الضوابط  
الفقهية

أن يبين المتفقَ حكم المسائل المعطاة  
استناداً إلى الضابط الفقهي لما يُعدُّ  
اعتكافاً.  
عند قول المؤلف: «واصطلاحاً:  
(لزوم مسجد أي: لزوم مسلم،  
عاقل، ولو مميزاً...)».

٢

رقم النشاط

٣٤٦

- من خلال دراستك لباب الاعتكاف استخراج ضابطاً للاعتكاف  
الصحيح المعتبر.

- ثمَّ طبقه على الفروع الآتية:

١- من جلس ساعة في المسجد يستغفر الله ويدعو.

٢- من جلس في المصلّى في مَقَرِّ عمله يصليّ ويقرأ القرآن.

٣- من جلست في مصلّاها في بيتها لذكر الله ودعائه.

## بناء المسألة الخلافية

أن يلخص المتفق الأقوال الفقهية وفق الاتجاهات الفقهية في المسألة المعطاة بعبارة صحيحة.

عند قول المؤلف: «(ويصح) الاعتكاف (بلا صوم)».

٣

رقم النشاط

٣٤٧

جاء في بدائع الصنائع <sup>(١)</sup>: «وَمِنْهَا - أي من شروط الاعتكاف -: الصَّوْمُ فَإِنَّهُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ الْوَاجِبِ بِلاَ خِلَافٍ بَيْنَ أَصْحَابِنَا».

وجاء في المدونة <sup>(٢)</sup>: «سُئِلَ ابْنُ الْقَاسِمِ: أَيَكُونُ الْإِعْتِكَافُ بِغَيْرِ صَوْمٍ فِي قَوْلِ مَالِكٍ؟ فَقَالَ: لَا يَكُونُ إِلَّا بِصَوْمٍ، وَقَالَ ذَلِكَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَنَافِعٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا» [البقرة: ١٨٧] فَقِيلَ لِابْنِ الْقَاسِمِ: مَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي الْمُعْتَكِفِ إِنْ أَفْطَرَ مُتَعَمِّدًا أَيَتَقَضُّ اعْتِكَافُهُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ».

وجاء في المَهْدَب <sup>(٣)</sup>: «الْأَفْضَلُ أَنْ يَعْتَكِفَ بِصَوْمٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ <sup>(٤)</sup> فَإِنْ اعْتَكَفَ بِغَيْرِ صَوْمٍ جَازَ». وفي مُنتَهَى الْإِرَادَاتِ <sup>(٥)</sup>: «(وَيَصَحُّ) اعْتِكَافُ (بِلاَ صَوْمٍ) .... (وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَائِمًا) لَزِمَهُ الْجَمْعُ...».

- أَعِدْ صياغة مسألة اشتراط الصوم لصحة الاعتكاف وفقًا للاتجاهات الفقهية.

- ثُمَّ صَغْ خَطًّا تحت العبارات الخارجة عن محل النزاع في النقول السابقة.

يتبع ←

(١) (٢/ ١٠٩).

(٢) (١/ ٢٩٠).

(٣) (١/ ٣٥٠).

(٤) رواه البخاري (٢٠٢٦)، ومسلم (١١٧٢).

(٥) (٢/ ٤٤).

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٣	عند قول المؤلف: «(ويصحُ) الاعتكاف (بلا صوم)».	أن يلخص المتفقَّه الأقوال الفقهية وفق الاتجاهات الفقهية في المسألة المعطاة بعبارة صحيحة.	بناء المسألة الخلافية

## التقسيم الفقهي

أَنْ يَقْسِمَ الْمُتَّفِقَهُ صُورَ خُرُوجِ  
الْمُعْتَكِفِ مِنْ مَسْجِدِهِ، وَيُمِثِّلَ لَهَا.  
عِنْدَ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: (وَلَا يَخْرُجُ  
الْمُعْتَكِفُ) مِنْ مَعْتَكِفِهِ (إِلَّا لِمَا لَا بَدَّ  
لَهُ مِنْهُ) ...».

3

رقم النشاط

من خلال دراستك لباب الاعتكاف:

۳۴۸

- ابتكر تقسيمًا مناسبًا لصور خروج المعتكف من مسجده، مبنيًا

حكم كل قسم، مستعيناً على ذلك بالرسم الشجري.

- في ضوء واقعك، استحضّر خمسة مسائل معاصرة من مسائل خروج المعتكف

من المسجد، ثُمَّ أَلْحَقَهَا بِالْقِسْمِ الْمُنَاسِبِ لَهَا.



أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في  
المسألة المعطاة، مُبرِّزاً المعنى المؤثر في  
الحكم.

رقم النشاط

٣٤٩

أجب على السؤال التالي، مع بيان التعليل، وذكر الشاهد من متن الزاد.

- نذر خالد أن يعتكف في جامع في شمال مكة، فاعتكف في جامع في جنوب مكة، فهل وفّى بنذره؟

التعليل:

الشاهد من متن الزاد:

أن يستخرج المتفقَّه حكمًا فقهيًا في المسألة المُعطاة، مُبرِّزًا المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية باب الاعتكاف.

٣

رقم النشاط

٣٥٠

اعتكف سلطانٌ في أحد المساجد، وقد تعاقد مع شخصٍ يُحضِر له الطعام، فإذا أخضره خرج إلى ساحة المسجد ليأخذ الطعام ويعطيه ثمنه .

- ما حكم فعل سلطانٍ؟

- إن كنت تراه جائزًا؛ فلماذا؟

- وإن كنت ترى أنَّ فعله حرامٌ أو مكروهٌ؛ فما البديل السالم من الإشكال؟



# أنشطة كتاب المناسك



عند قول المؤلف: «(والعمرة) لغة: الزيادة... وهما (واجبان)....».

أن يُقيّم المتفقّه أوجه الاستدلال بالنص على وجوب العمرة.

الاستدلال والاستنباط

رقم النشاط

٣٥١

ثبت عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما وجوب العمرة، وبوّب عليه البخاري رحمه الله <sup>(١)</sup>، وهو قول الشافعي وأحمد رحمهما الله. ومما أُستدل به على ذلك قول الله تعالى: ﴿وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].  
- بالتعاون مع مجموعتك، بينوا وجه دلالة الآية على الحكم من طريقين:  
١ - طريق دلالة الاقتران <sup>(٢)</sup>.

- ٢ - ومن طريق أن الأمر بالإتمام يتضمن الأمر بالشروع.  
- ثم بينوا: هل استعمال هذين الطريقين مُسلمٌ به أصولياً؟  
- ثم إن كان مُسلمًا به؛ فهل تنزلهما على هذه الآية صحيح؟

(١) قال البخاري في صحيحه (٢/٣) في كتاب الحج: «باب وجوب العمرة وفضلها»، وذكر أثر ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) دلالة الاقتران: «الحكم بثبوت حكمٍ لشيء بناءً على ثبوته للشيء الذي اقترن به». (معجم مصطلحات أصول الفقه ٢٠١)

تخريج الفروع على  
الأصول

أن يرد المتفقّهُ الفروع المعطاة إلى  
أصولها في المذهب.

عند قول المؤلف: «فمن كملت له  
الشروط وجب عليه السَّغْيُ (على  
الفور)».

٤

رقم النشاط

٣٥٢

بعد أن بيّن المصنّف ﷺ وجوب الحجّ والعمرة، ذكر أن ذلك على  
الفور، وأنّه يكون مرّةً واحدةً في العمر، واستدلّ لكلّ واحدةٍ من  
المسألتين على حدة.

على افتراض أن المصنّف لم يجد دليلاً نقلياً على المسألتين، وباعتبار المصنّف  
حنبلياً في الأصول والفروع:

- احتجّوا لهذين الفرعين الفقهيين برّدّهما إلى ما يناسبهما من الأصول الفقهية  
المقرّرة عند الحنابلة.

تخريج الفروع على  
الأصول

أن يوظف المتفقه الأوجه المشتركة بين الفروع المعطاة في صياغة القاعدة الأصولية.  
عند قول المؤلف: «فَمَنْ كُمِلَتْ لَهُ الشُّرُوطُ وَجِبَ عَلَيْهِ السَّعْيُ (على الفور) ...».

٤

رقم النشاط

٣٥٣

قال البهوتي رحمه الله: «(وَيَجِبُ) إِخْرَاجُ (الزَّكَاةِ عَلَى الْفَوْرِ مَعَ إِمْكَانِهِ)

كَنْذِرٍ مُّطْلَقٍ، وَكُفَّارَةٍ».

وقال: «(وَيُسْتَحَبُّ الْقَضَاءُ)؛ أَيُّ: قَضَاءُ رَمَضَانَ فَوْراً (مُتَابِعاً)؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَحْكِي الْأَدَاءَ، وَسِوَاءُ أَفْطَرٍ بِسَبَبٍ مُحَرَّمٍ أَوْ لَا، وَإِنْ لَمْ يَقْضِ عَلَى الْفَوْرِ وَجِبَ الْعِزْمُ عَلَيْهِ». وقال: «فَمَنْ كُمِلَتْ لَهُ الشُّرُوطُ وَجِبَ عَلَيْهِ السَّعْيُ (عَلَى الْفَوْرِ)، وَيَأْتِمُ إِنْ أَخَّرَهُ بِلَا عَذْرِ».

- مع أفراد مجموعتك، تناقشوا في الفروع السابقة.

- ثمَّ بيّنوا القاعدة الرّابطة بينها.

- وما رأيكم في حكم: استحباب قضاء رمضان على الفور؟



أن يستخرج المتفقَّه الضَّابط  
الفقهيَّ للمسائل المعطاة من كلام  
المؤلف  
عند قول المؤلف: «(فإن زال الرُّقُّ)؛  
بأن عَتَقَ العبدَ مُحرِّمًا...».

٣

رقم النشاط

٣٥٤

جاء في الرُّوضِ المُربِعِ: «(فإن زال الرُّقُّ)؛ بأن عَتَقَ العبدَ محرِّمًا،  
(و) زالَ (الجنونُ)؛ بأن أفاقَ المجنونُ وأحرَمَ إن لم يكنْ مُحَرِّمًا، (و)  
زالَ (الصُّبَا)؛ بأن بلغَ الصَّغِيرُ وهوَ محرَّمٌ (في الحجِّ) وهوَ (بعرفة) قبلَ الدَّفعِ مِنْهَا، أو  
بعدهُ إن عادَ فوقفَ في وقتهِ، ولم يكنْ سَعَى بعدَ طوافِ القدومِ، (وفي)؛ أي: أو وُجِدَ  
ذلكَ في إحرَامِ (العمرَةِ قبلَ طوافِهَا صَحَّ)؛ ... فإن كانَ الصَّغِيرُ أو القِنُّ سَعَى بعدَ  
طوافِ القدومِ قبلَ الوقوفِ: لم يَجْزِئُهُ الحجُّ ولو أعادَ السَّعْيَ... بخلافِ الوقوفِ...  
وكذا إن بلغَ أو عَتَقَ في أثناءِ طوافِ العمرَةِ لم تجزئهُ ولو أعادَهُ».

- كُونُوا مجموعتي نقاشٍ.

- المجموعة الأولى تَسْتَخْرِجُ ضابطةَ الأجزاء في حجِّ المجنون، والمجموعة الثانية  
تَسْتَخْرِجُ ضابطةَ الأجزاء في حجِّ الصَّغِيرِ، وكلُّ مجموعةٍ تُعيد صياغةَ الضَّابطِ.

- ثُمَّ تَسْتَخْرِجُ المجموعة الأولى ضابطةَ الأجزاء في عمرَةِ المجنون، وتَسْتَخْرِجُ  
المجموعة الثانية ضابطةَ الأجزاء في عمرَةِ الصَّغِيرِ، وكلُّ مجموعةٍ تُعيد صياغةَ الضَّابطِ.

- ثُمَّ اسْتَعْرِضُوا ما توَصَّلْتُمْ إليه، ووَضُّحُوا الفرقَ بين من سَعَى من هؤلاء بعدَ  
طوافِ القدومِ حالَ عدمِ وجوبِ الحجِّ عليه ثُمَّ أعادَ ذلكَ، ومن وقفَ بِعِرْفَةٍ حالَ  
عدمِ وجوبِ الحجِّ عليه ثُمَّ أعادَ ذلكَ.

- ثُمَّ تَأَمَّلُوا في عدمِ أجزاءِ العمرَةِ لِمَن بلغَ في أثناءِ الطَّوافِ ولو أعادَهُ، واستنتجوا  
ضابطًا للتَّفريقِ بين المسائلِ السابقة.

المستوى

الموقع

الهدف

مهارة

٣

عند قول المؤلف: «(فإن زال الرُّقُّ)؛  
بأن عَتَقَ العبدُ مُحَرِّمًا...».

أن يستخرج المتفقَّه الضَّابط  
الفقهي للمسائل المعطاة من كلام  
المؤلف.

استخراج الضوابط  
الفقهية

أن يقارن المتفقَّه بين العبادات المذكورة من حيث وجوبُ الإعادة حال البلوغ في أثنائها. عند قول المؤلف: «وكذا إن بلغ أو عتق في أثناء طوافِ العُمرة...».

٣

رقم النشاط

٣٥٥

يختلف حكم إعادة العبادة إذا بلغ الصبي في أثنائها من بابٍ إلى

باب.

- أوجد الفرق في حكم المسألة المذكورة بين الصلاة، والصيام، والحجّ، والعمرة.

العبادة	حكم الإعادة
الصلاة	
الصيام	
الحج	
العمرة	
الفرق	

أن يقارن المتفق عليه بين (الاستعارة وقبول العارية والقرض والهبة) في المسائل المعطاة. عند قول المؤلف: «وكذا لو وجد ما يحصل به ذلك (بعد قضاء الواجبات) من الديون حالة أو مؤجلة...».

ما الفرق بين الاستعارة، وقبول العارية، والقرض، والهبة، في المسائل التالية؟

وجه الفرق	الاستعارة	قبول العارية	القرض	الهبة
الثوب في ستر العورة				
المال في الحج				

أن يحرر المتفق وجه دلالة الحديث المذكور على المسألة المعطاة.  
عند قول المؤلف: «لزمه أن يقيم من يحج ويعتمر عنه فوراً (من حيث وجباً)....»

ذكر المؤلف ﷺ أن من عجز عن الحج ببدنه وهو قادر عليه بماله يجب عليه أن يقيم من يحج ويعتمر عنه، واستدل بحديث: إن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله، إن أبي أدركته فريضة الله تعالى في الحج شيخاً كبيراً، لا يستطيع أن يستوي على الرحلة، أفأحج عنه؟ قال: «حجني عنه»<sup>(١)</sup>.

- حرر وجه دلالة الحديث على الحكم الذي ذكره المؤلف.

- ثم اذكر رأيك في هذا الاستدلال من حيث قوته أو ضعفه.

بناء المسألة الخلافية

أن يحرّر المتفق عليه محل النزاع في المسألة المعطاة، استناداً إلى الأقوال الفقهية الواردة فيها.

عند قول المؤلف: «ويُشترطُ لوجوبه»، أي: الحج والعمرة (على المرأة وجود محرّمها)....».

٣

رقم النشاط

٣٥٨

ذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه يُشترط وجود المحرم أو الزوج، لوجوب الحج على المرأة.  
- اذكر رأي المذاهب الأخرى في المسألة.  
- ثم حرّر محل النزاع فيها<sup>(١)</sup>.

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٤٣).

ان يَنْقُحَ الْمُتَفَقِّهُ مَنَاطَ النَّهْيِ عَنْ  
سَفَرِ الْمَرَأَةِ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ، ثُمَّ  
يُخْرِجُ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ الْمَعْطَاةَ.  
عند قول المؤلف: «(ويُشْتَرَطُ  
لَوْجُوبِهِ) أَي: الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ (عَلَى  
الْمَرَأَةِ وَجُودَ مُحْرِمِهَا) ...».

٤

رقم النشاط

٣٥٩

- كَوْنُوا مَجْمُوعَاتٍ نَقَاشٍ، ثُمَّ نَقَّحُوا الْمَنَاطَ فِي الْأَحَادِيثِ التَّالِيَةِ:  
«لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ مُسْلِمَةٍ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ لَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا رَجُلٌ ذُو حُرْمَةٍ  
مِنْهَا»<sup>(١)</sup>.

«لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا إِلَّا  
وَمَعَهَا أَبُوهَا أَوْ أَخُوهَا أَوْ زَوْجُهَا أَوْ ابْنُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا»<sup>(٢)</sup>.  
وفي روايةٍ أُخْرَى: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ يَوْمَيْنِ مِنَ الدَّهْرِ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا أَوْ  
زَوْجُهَا»<sup>(٣)</sup>.

«لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ»<sup>(٤)</sup>.

- تأملوا هذه الأحاديث، ثُمَّ نَقَّحُوا مَنَاطَ النَّهْيِ الْوَاردَ فِيهَا عَنْ سَفَرِ الْمَرْأَةِ دُونَ أَنْ  
يَكُونَ مَعَهَا مُحْرَمٌ.

- ثُمَّ قَارِنُوا مَا تَوَصَّلْتُمْ إِلَيْهِ بِمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ ﷺ.

- ثُمَّ خَرَّجُوا عَلَى الْمَنَاطِ الَّذِي انْتَهَيْتُمْ إِلَيْهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ الْمَعاصرة: (سفر المرأة  
بالبطائرة وحدها).

يتبع -

(١) رواه مسلم (١٣٣٩).

(٢) رواه أبو داود (١٧٢٦).

(٣) رواه مسلم (٨٢٧).

(٤) رواه مسلم (١٣٣٨).

ع

ان يَنْقَحَ الْمُتَفَقِّهُ مَنَاطَ النِّهْيِ عَنْ  
سَفَرِ الْمَرَأَةِ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ، ثُمَّ  
يُخْرِجُ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ الْمَعْطَاةَ.  
عَنْدَ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: «وَيُشْتَرَطُ  
لَوْجُوبِهِ؛ أَيُّ: الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ (عَلَى  
الْمَرَأَةِ وَجُودُ مُحْرَمِهَا)....».



أن يعلل المتفقه تعدد أوجه استدلال ابن تيمية في المسألة المعطاة.  
عند قول المؤلف: «ويشترط لوجوبه؛ أي: الحج والعمرة (على المرأة وجود محرمها)».

٤

رقم النشاط

٣٦٠

لابن تيمية رحمه الله في مسألة حج المرأة بغير محرم أكثر من قول، وهما اتجاهان على وجه العموم.

- انظروا كلامه في المسألة واستدلّاه لكل اختيار من اختياراته.

- ثمّ اعملوا حلقة نقاش في بيان أوجه الاستدلال في المسألة عند ابن تيمية، وكيف تغيّرت مع أنّ المسألة نفسها، وكذلك الأدلّة والعمومات التي استدل بها لم تختلف في اختيارته، ولم يكن ثمّة نصّ خفيّ ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

٤

أن يَصْنَفَ المتَّفَقُّهَ شروطَ الحَجِّ  
باعتبارٍ مناسبٍ.  
عند قول المؤلف: «ويُشترطُ  
لوجوبِهِ؛ أي: الحَجِّ والعمرة (على  
المرأة وجودُ محرِّمِها)....».

رقم النشاط

٣٦١

من خلال دراستك لشروط الحج:

- استخرج من كلام البُهوتِيِّ ﷺ أقسام شروط الحج، مبينًا ما اندرج تحت كلِّ قسمٍ من الشروط، مستعينًا على ذلك بالرَّسْم الشجريِّ.
- من خلال ما تقدَّم، استنبط الفروق بين أقسام شروط الحج.

ان يبين المتفقه الحكم الفقهي في  
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في  
الحكم.  
عند قول المؤلف: «وكذا أم  
الموطوءة بشبهة وينتھا».

تأمل في الواقعة الآتية، ثم أجب على الاستفسارات الواردة بعد ذلك:

تزوج خالدٌ هنداً في عام ١٤١٠ هـ وقد وعد خالدٌ أمَّ هندٍ بأنّه سيحجُّ بها.  
في عام ١٤١٢ هـ رزقا بمولودٍ، سُمِّي بسعيدٍ.  
في عام ١٤١٥ هـ تبين أنَّ هنداً تكون أختاً لخالدٍ من الرضاع؛ ففترقا.  
في عام ١٤١٧ هـ تزوج أنسٌ هنداً.  
في عام ١٤٢٠ هـ رزقا بمولودةٍ، سُمِّيت بمُنَى.  
في عام ١٤٣٦ هـ أراد خالدٌ أن يوفِّي بوعدة لأمِّ هندٍ.  
- هل يجوز أن يكون خالدٌ محرماً لأمِّ هندٍ؟ ولم؟

أن يبيّن المتفقّه الحكم الفقهيّ في  
المسألة المعطاة.

نهاية مقدمة كتاب المناسك.

٢

رقم النشاط

٣٦٣

تأمّل في الواقعة الآتية، ثمّ حاول الإجابة على الاستفسارات الواردة

بعد ذلك:

نورة امرأةٌ مسلمةٌ بالغةٌ عاقلةٌ، وهي موظفةٌ براتب: (١٥,٠٠٠ ريال)، وقد حجّت في صغرها، ولم تحجّ منذ تلك الحجّة، وترغب في الحجّ مع إحدى الحملات برفقة أخيها الذي أبدى استعداده.

استأذنت نورة زوجها فمنعها، وتعلّل بأنّ إجازة الحجّ هي الإجازة الوحيدة له من عمله في السنة، ويودّ أن يسافر بها إلى تركيا من أجل السياحة.  
لم تستجب نورة لرغبة زوجها، فانطلقت مع أخيها، وأحرمت بالحجّ.  
- ما حكم تصرّفها؟

- ما حكم تصرّف الزوج؟

- هل يملك زوجها تحليلها من الإحرام؟

أن يبيّن المتفقّه الحكم الفقهيّ في نهاية مقدمة كتاب المناسك.  
المسألة المعطاة، مُبرِّزاً المعنى المؤثر في الحكم. مُبرِّزاً المعنى المؤثر في الحكم.

٤

رقم النشاط

٣٦٤

تأمّل في كلّ حالةٍ من الحالات الآتية، ثمّ بيّن: هل يعدّ الشخص فيها مستطيعاً ويَجِبُ عليه الحجُّ، أو لا؟ مع بيان السبب.

السبب	هل يُعدّ مستطيعاً ويجب عليه الحجُّ، أو لا؟	الحالة
		فواز لديه نفقة الذهاب إلى مكة، والإقامة في المشاعر، ولكن ليس عنده نفقة الرجعة، ويقول: لعلّي أجد أحد المعارف، أو استدين.
		ماجد ليس لديه نفقة الحجِّ، ولكنّه وجد حملةً مجانيّةً.
		محمد غنيّ فاحش الثراء، ولكنّه لم يجد إلا حملةً متواضعة الخدمات.
		ناصر عنده نفقة الحجِّ، ولكنّه يريد أن يتزوَّج.
		أحمد عنده نفقة الحجِّ، ولكنّه يريد أن يشتري سيّارةً.
		فينصل عنده سيّارة، يمكن أن يبيعها ويحجّ بئمنها.
		فاطمة عندها نفقةٌ ومعها محرم، ولكن زوجها حلف بطلاقها إن حجّت.
		من كان ماله يكفي لنفقته وعياله في مكان إقامته.
		من كان عنده مالٌ يكفي لديونه المؤجلة، ولا يزيد عليها
		من لا يجد ما يكفي للحجّ مع حملات الحجِّ

أن يستخرج المتفقَّه حكمًا فقهيًا في  
المسألة المُعطاة، مُبرِّزًا المعنى المؤثر في  
الحكم.

نهاية مقدمة كتاب المناسك.

٢

رقم النشاط

٣٦٥

أُصيب أنسٌ بمرضٍ لا يُرجى برؤُوه؛ فأعطى أخاه فهذا عشرة آلاف  
ريالٍ، وقال له: خذ هذا المال وُحِّجْ به عني، فلم يستهلك في حجّه  
إلا سبعة آلاف ريالٍ.

- فهل له الانتفاع بالباقي أم يلزمه ردُّه؟  
- ولماذا؟

أن يستنبط المتفقَّه (الشاهد ووجه الاستشهاد) من النصِّ على المسائل المعطاة.

عند قول المؤلف: «وَمَنْ حَجَّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ هَذَا إِنَّهُ يُحْرَمُ مِنْهَا».

٣

رقم النشاط

٣٦٦

في باب المواقيت روى الشيخان عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: وَقَّتَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجَحْفَةَ، وَلِأَهْلِ

نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ، هُنَّ لَهْنٌ، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ،

مَمَّنْ يَرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ مَكَّةَ

يَهْلُونَ مِنْهَا<sup>(١)</sup>.

استدلَّ بهذا الحديث على عددٍ من المسائل الفقهيَّة، ومنها:

- أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ مَرَّ بِهِذِهِ الْمَوَاقِيتِ وَهُوَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا أَنْ يُحْرِمَ مِنْهَا، حَتَّىٰ لَوْ

كَانَ مَارًّا عَلَىٰ مِيقَاتِهِ فِيمَا بَعْدُ.

- أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَىٰ مَنْ مَرَّ بِهِذِهِ الْمَوَاقِيتِ وَهُوَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا أَنْ يُحْرِمَ مِنْهَا، مَا دَامَ

أَنَّهُ سَيَمُرُّ عَلَىٰ مِيقَاتِهِ فِيمَا بَعْدُ.

- أَنَّ الْإِحْرَامَ لِمَنْ مَرَّ بِهِذِهِ الْمَوَاقِيتِ لَا يَلْزَمُ مَنْ لَا يَرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَلَوْ كَانَ

مُرِيدًا لِمَكَّةَ.

- أَنَّ الْحَجَّ لَيْسَ عَلَى الْفُورِ.

بعيدًا عن صحَّة الاستدلال بهذا الحديث على هذه المسائل، إمَّا لذات الاستدلال

أو لوجود معارضٍ أقوى، استنبطوا الشاهد ووجهه من الحديث على هذه المسائل.

أن يستنبط المتفق (الشاهد ووجه الاستشهاد) من النص على المسائل المعطاة.

عند قول المؤلف: «(وَمَنْ حَجَّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ هَذَا) إِنَّهُ يَحْرُمُ (مِنْهَا)».

٣



أن يفرّق المتفقّ بين الأحكام المعلّلة والتعبدية من خلال معرفة العلّة في الحديث المذكور.

عند قول المؤلّف: «(وعمرته)؛ أي: عمره من كان بمكة...».

قال صاحب الروض رحمه الله عن عمرة المكي: «(وعمرته)؛ أي: عمره من كان بمكة يحرم لها (من الحل)؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وآله أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يُعمر عائشة من التّنعيم»<sup>(١)</sup>.

تأمل في دليل المصنّف الذي ذكره، ويبيّن ما يلي:

- هل الحديث معقول المعنى أم تعبدية؟

- إن كان معقول المعنى فيبيّن المعنى المقصود من الحكم الوارد فيه.

أن يُصدر المتفقَّه حكمًا فقهيًا في نهاية باب المواقيت.  
المسألة المعطاة.

٢

رقم النشاط

٣٦٨

ذهب رجلٌ إلى مكة للعمرة، فمرَّ بالميقات ولم يُحرم، واتَّجه إلى مكة مباشرةً، فاستأجر فيها سكنًا، ثُمَّ عاد إلى الميقات، فأحرم، ثُمَّ أدَّى عمرته.

- وسألك عن حكم ما فعل، وهل يجب عليه دم؟ فماذا تجيبه؟

أن يستخرج المتفقه حكماً فقهياً في  
المسألة المعطاة، مُبرِزاً المعنى المؤثر في  
الحكم.

نهاية باب المواقيت.

١

رقم النشاط

٣٦٩

يسكن رجلٌ داخل حدود الحَرَم، وأراد أن يعتمر؛ فخرج إلى عرفة،  
وأحرم بها، ولم يذهب إلى التنعيم.  
- ما حكم فعله؟  
- ولماذا؟

أن يبيّن المتفقّه الحكم الفقهيّ في  
المسألة المعطاة، مُبرزًا المعنى المؤثر في  
الحكم.

نهاية باب المواقيت.

٣

رقم النشاط

٣٧٠

تأمّل في الواقعة الآتية، ثمّ أجب على الاستفسارات الواردة بعد ذلك، معللاً كلّ جوابٍ تذكره.

أراد خالدُ العمرة، فلبس ملابس الإحرام وهو في الرياض، ثمّ ركب الطائرة، فنام، ولم يستيقظ إلا بعد تجاوز الميقات، وهبوط الطائرة في مطار جدّة.  
- ماذا يجب عليه؟

- ما الحكم لو أحرم في جدّة؟

- لو كان خالدٌ قاصداً الحجَّ، وقد وصل جدّة عشاء يوم عرفة، والوقت ضيقٌ لإدراك الحجَّ، فما الذي ينبغي له فعله؟

عند قول المؤلف: «سُنُّ لمریده»؛  
أي: مرید الدُخولِ فی النُّسکِ مِنْ  
ذکر وانثی....».

ان یحرّر المتفقہ تعمیم المؤلف  
لدلالة الحديثین المذكورین علی  
المسألة المعطاة.

الاستدلال والاستنباط

رقم النشاط

٣٧١

ذكر المؤلف ﷺ من سنن الإحرام: الاغتسال، واحتجَّ له بأمر النَّبِيِّ  
ﷺ أسماء بنت عُمَيْسٍ ﷺ أن تغتسل وهي نَفَسَاء<sup>(١)</sup>، وأمره عائشة ﷺ  
أن تغتسل وهي حائض<sup>(٢)</sup>.

وهذا أمرٌ لصحابيتين كانتا على حال حيضٍ أو نفاسٍ بالاغتسال، والمؤلف حمّله  
على الاستحباب، وعمّمه لكلِّ مُحَرِّمٍ.  
- حرّر وجه استدلال المؤلف بالحديث.  
- ثمَّ بيّن رأيك في استدلاله معللاً لما تقول.

(١) رواه مسلم (١٢١٨).

(٢) رواه البخاري (١٥٥٦) ومسلم (١٢١٣).

أن يبين المتفقه حكم المسائل المعطاة  
استناداً إلى الضابط الفقهي.  
عند قول المؤلف: «وهو: كل ما  
يخاط على قدر الملبوس عليه».

٣

رقم النشاط

٣٧٢

قال البهوتي رحمه الله عن المخيط: «وهو: كل ما يخاط على قدر  
الملبوس عليه».  
- كيف استخراج العلماء هذا الضابط؟

- يبين مدى تحقق هذا الضابط من عدمه فيما يلي، مع استنتاج حكم لبسها  
للمحرم، بناءً على الضابط:

المسألة	مدى تحققه	الحكم
الجوارب		
الخفاف الجلدية التي ليس فيها خيوط		
السراويل		
الحزام		
القفازات		

أن يقارن المتفق عليه بين ما ذكره  
البُهوتي، وبين ما ذكره صاحب  
الإنصاف في المواضع المذكورة.  
عند قول المؤلف: «(ويستحبُّ  
قوله: اللَّهُمَّ إِنِّي أريدُ نُسكَ  
كذا)....».

٥

رقم النشاط

٣٧٣

قال البُهوتي رحمه الله: «(ويستحبُّ قوله: اللَّهُمَّ إِنِّي أريدُ نُسكَ كذا)؛ أي:

أن يعيَّن ما يحرمُ به ويلفظُ به».

- قارن بين ما قرره البُهوتي في هذا الموضوع وما ذكره صاحب الإنصاف في كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء وصفته، فيما يتعلّق بالتلفُّظ بالنية في قوله: «لا يُستحبُّ التلفُّظ بالنية على أحد الوجهين، وهو المنصوص عن أحمد رحمه الله». قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله. قال: هو الصواب، الوجه الثاني: يستحب التلفُّظ بها سرًّا، وهو المذهب، قدّمه في الفروع، وجزم به ابن عبيدان، والتلخيص، وابن تميم، وابن رُزين رحمه الله. قال الزركشي رحمه الله: هو الأوّل عند كثير من المتأخّرين».

على أن تكون المقارنة في طبيعة المسألة والباب الذي وردت فيه، ومدى موافقتها لأصول أحمد، وأصول الأصحاب في الأبواب المذكورة.

أن يقارن المتفق عليه بين مواضع في المذهب الفقهي الواحد.

عند قول المؤلف: «(ويستحب قولُه: اللهم إني أريدُ نُسكًا كذا)....».

٥



## الاستدلال والاستنباط

٣

أن يُبرز المتفقهُ اثر الخلاف في (الحديث إذا ورد على سبب خاص فهل يقصر على ذلك السبب أو يكون عامًا) في حكم المسألة المعطاة. عند قول المؤلف: «وأن يشترط (وإن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني)».

رقم النشاط

٣٧٤

من أسباب الخلاف الرَّئيسة في مسألة الاشتراط عند الإحرام، هو الخلاف في فقه حديث ضَبَاعَةَ بِنْتِ الزَّيْبِرِ رضي الله عنه، عندما دخل عليها النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم وهي شاكية، فقالت: يا رسول الله، إنِّي أريد الحجَّ وأجدني وجعة؛ فقال: «حجِّي واشترطي وقولي: اللهمَّ محلي حيثُ حبستني»<sup>(١)</sup>، وفي رواية «فإنَّ لك على ربِّك ما استثنيت»<sup>(٢)</sup> وعلاقة الحديث بالعمومات والأصول الأخرى هل يخصُّصها أم لا؟ - كَوْنُوا عِدَّةَ مَجْمُوعَاتٍ، وأجيبوا عن الأسئلة التالية دون الرجوع لكلام أهل العلم ابتداءً:

- هل حديث ضَبَاعَةَ رضي الله عنه واقعةٌ عَيْنٍ لها خصوصيتها ولا عموم لها، أم ليست كذلك؟ وما وجه ذلك؟
- إذا قيل بأنَّه ليس بواقعةٍ عَيْنٍ، فهل يقتضي ذلك مشروعيةَ الاشتراط وجوازه عموماً؟
- إذا قيل بأنَّ حديث ضَبَاعَةَ واقعةٌ عَيْنٍ، فهل مع ذلك يصحُّ الاستدلالُ به لمن كانت حاله مثل حال ضَبَاعَةَ تماماً؟
- من كانت حاله مثل حال ضَبَاعَةَ تماماً، هل يجبُ عليه الاشتراطُ لأنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم أمرَ بذلك؟ مع بيان السَّببِ إنَّ كان الجواب بنفي الوجوب.

(١) رواه البخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٧).

(٢) رواه النسائي (٢٧٦٦).

٣

أن يُبرز المتفقَ أثر الخلاف في  
(الحديث إذا ورد على سبب خاص  
فهل يقصر على ذلك السبب أو  
يكون عامًا) في حكم المسألة المعطاة.

عند قول المؤلف: «وأن يشترطَ  
فيقول: (وإن حبسني حابسٌ  
فمحلي حيث حبستني)».

أن يُبرز المتفقه أثر النظر الشامل للسياق في دلالة النص المعطى. عند قول المؤلف: «(وأفضل الأنساك التمتع)...».

٥

رقم النشاط

٣٧٥

تأمل مع مجموعتك حديث جابر رضي الله عنه المشهور في صفة الحج والعمرة، وفيه قول النبي ﷺ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَخْلَلْتُ»<sup>(١)</sup>.

- ما الذي يفهم منه إذا قرئ وحده؟ وما الذي يفهم منه إذا أخذ الحديث بسياقه كاملاً؟ وهو حديث طويل نسبياً.

- هل اختلف الفهمان؟ وهل كان للسياق أثر في المعنى؟

- دونوا ما توصلتم إليه، ثم ارجعوا الكلام الإمامين: ابن دقيق العيد، وابن تيمية رحمهما الله؛ لملاحظة الفرق بين قراءة الحديث كاملاً وقراءة جزء منه، وإن كان لفظه في ذاته عاماً<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه البخاري (١٦٥١) ومسلم (١٢١٦).

(٢) انظر الإثراء المعرفي رقم (٤٥).

أن يبيّن المتفقّهُ الحكمَ الفِقهِيَّ في  
المسألة المعطاة.

نهاية باب الإحرام.

رقم النشاط

٣٧٦

أحرم رجلٌ بعُمْرةٍ متمتّعًا بها إلى الحجِّ، فتعطّلت سيّارته، فأخذ  
إصلاح السيارة منه وقتًا طويلًا؛ بحيث لا يسعفه الوقت لأداء العمرة.  
- فما الذي تنصحه به؟

أن يستدل المتفقّه على المسألة  
المعطاة بدليل من الكتاب أو السُّنَّة. (تقليم الأظفار).  
عند قول المؤلّف: «(و) الثّاني:

ذكر المؤلّف ﷺ من محظورات الإحرام: «تقليم الأظفار»، ولم

يذكر دليلاً على ذلك .

- استدِلْ لهذا الحكم بدليل من الكتاب أو السُّنَّة، (حتى ولو كانت الدلالة من

الدليل غير صريحة).

أن يستنبط المتفق عليه خمسة أحكام  
فقهيّة من النصّ المعطى مرتبة  
حسب قوة دلالة النصّ عليها.

عند قول المؤلف: «وَيُباحُ لِلْمُحْرِمِ  
غَسْلُ شَعْرِهِ بِسِدْرٍ وَفَحْوِهِ».

٣

رقم النشاط

٣٧٨

روى الشيخان عن عبد الله بن حنين رضي الله عنه أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ،  
وَالْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ، اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ فَقَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَغْسِلُ  
الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، وَقَالَ الْمِسُورُ: لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، فَأَرْسَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ  
إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ، وَهُوَ يُسْتَرُّ بِثَوْبٍ، فَسَلَّمْتُ  
عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ،  
أَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى  
الثَّوْبِ، فَطَاطَأَهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ: اضْبُبْ، فَصَبَّ عَلَى  
رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ <sup>(١)</sup>.

- بالتعاون مع مجموعتك، استنبطوا من الحديث خمسة من الأحكام الفقهية.

- ثم رتبوها حسب قوة دلالة النصّ عليها.

٣

أن يقرّر المتفقّه أثر العُزف أو اللّغة  
على الحكم الفقهيّ تطبيقيًا على  
المسألة المعطاة.  
عند قول المؤلّف: «(فمن حلق) ...  
ثلاث شعراتٍ فعليه دمّ».

رقم النشاط

٣٧٩

ذكر المؤلّف ﷺ أنَّ من حلق ثلاث شعراتٍ فأكثر فعليه دمّ، ومن  
حلق شعرةً أو شعرتين فعليه الإطعام.  
- ما سبب تقييد الحنابلة في لزوم الدم بحلق ثلاث شعراتٍ؟  
- ما مدى علاقة العُزف أو اللّغة بذلك؟

استخراج الضوابط  
الفقهية

أن يستخرج المتفق عليه ضابطاً لتغطية الرأس المحظور على المحرم في ضوء فهمه لكلام المؤلف.  
عند قول المؤلف: «(وَمَنْ غَطَّى رَأْسَهُ بِمَلَصِقٍ...)».

٣

رقم النشاط

٣٨٠

- جاء في الرُّوضِ الْمُرْبِعِ: «(وَمَنْ غَطَّى رَأْسَهُ بِمَلَصِقٍ فَدَى)، سواءَ كَانَ مَعْتَادًا، كَعِمَامَةٍ، وَبُرْئُسٍ، أَمْ لَا، كَقِرْطَاسٍ، وَطِينٍ، وَنُورَةٍ، وَحَنَاءٍ، أَوْ عَصَبَةٍ بِسِيرٍ، أَوْ اسْتَظَلَّ فِي مَحْمِلٍ، رَاكِبًا أَوْ لَا، وَلَوْ لَمْ يَلِصْقَهُ، وَيَحْرُمُ ذَلِكَ بِلَا عَذْرِ، لَا إِنْ حَمَلَ عَلَيْهِ، أَوْ اسْتَظَلَّ بِخِيْمَةٍ، أَوْ شَجَرَةٍ، أَوْ بَيْتٍ».
- من خلال النَّصِّ السَّابِقِ:
- استخرج ضابطاً لتغطية الرأس المحظور على المُحْرِمِ.
  - ناقش الضوابط المستخرج.



ان يعزّو المتفقّ الرّأي الفقهيّ عند قول المؤلّف: «(ومن غطّى رأسه بملاصق فدى)».

بناء المسألة الخلافية

رقم النشاط

٣٨١

سئل الشيخ ابن باز رحمته الله:

نويتُ العمرة فطُفْتُ، ثُمَّ سَعَيْتُ، والحمد لله. وبعد ذلك، وضعتُ

الإحرامَ على رأسي جهلاً منّي، وليس نسياناً أو تعمّداً، ثُمَّ حَلَقْتُ رأسي. فماذا عليّ؟

فأجاب: «وضعُ الإحرامِ على الرأسِ جهلاً أو نسياناً لا شيءَ فيه، والحمد لله؛ فلو

أنَّ الإنسانَ غَطَّى رأسَهُ وهو مُحَرِّمٌ جاهلاً أو ناسياً، أو تطيّبَ جاهلاً أو ناسياً، أو قصَّ

شَعْرَهُ أو ظفْرَهُ جاهلاً أو ناسياً، فلا شيءَ عليه. ثبت عن النَّبِيِّ ﷺ أنَّ إنساناً أَحْرَمَ وعليه

جُبَّةٌ، وضمَّخها بالطَّيب؛ فأمره النَّبِيُّ ﷺ أَنْ ينزعَ الجُبَّةَ، وأنَّ يغسلَ أثرَ الخَلْقِ<sup>(١)</sup>. ولم

يأمره بفدية؛ لأنَّه جاهلٌ<sup>(٢)</sup>.

- بيّن المذاهب المتوافقة مع هذه الفتوى.

- ثُمَّ دوّن ثلاثة من الأدلّة لها<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه البخاري (١٧٨٩)، ومسلم (١١٨٠).

(٢) فتاوى نور على الدرب (١٨/٣٤-٣٥).

(٣) انظر الإثراء المعرفي رقم (٤٦).

أن يستخرج المتفقه علّة الحكم في  
المسألة المذكورة، مبيناً اثر ذلك في  
المسائل المخرّجة عليها.

عند قول المؤلّف: «الرّابع: لبسُه  
المخيّط... (وإن لبسَ ذكرٌ مخيطةً  
فدى)».

٤

رقم النشاط

٣٨٢

- بالتعاون مع مجموعتك، نقحوا المناط في حديث عبد الله بن عمر  
ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَلْبَسُ الْقُمُصَّ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا الْبَرَانِسَ، وَلَا  
الْخِفَافَ، إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا  
يَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ أَوْ وَرْسٌ»<sup>(١)</sup>.
- ثُمَّ خَرَّجُوا عَلَيْهِ حُكْمَ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الرَّوْضِ ﷺ فِي الْمَحْظُورِينَ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ  
مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، وَاسْتَأْنَسُوا بِتَعْلِيلَاتِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ.
- وَإِنْ اخْتَلَفْتُمْ مَعَ الْبُهْوتِيِّ، فَهَلْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ مَعَهُ نَاتِجًا عَنِ الْاِخْتِلَافِ فِي تَنْقِيحِ  
الْمَنَاطِ أَوْ تَحْقِيقِهِ؟
- ثُمَّ خَرَّجُوا عَلَيْهِ مَسْأَلَةَ لِبْسِ مَا يَشْبَهُ التَّنُورَ.

(١) رواه البخاري (١٥٤٣)، ومسلم (١١٧٧).

أن يستخرج المتفقَّه علَّة الحكم في  
المسألة المذكورة، مبيناً أثر ذلك في  
المسائل المخرَّجة عليها.  
عند قول المؤلف: «الرَّابِع: لبسُه  
المخيَّط... (وإن لبسَ ذكرٍ مخيَّطاً  
فدَى)».

أن يستخرج المتفق ضابطاً فقهياً  
للطيب المحظور على المحرم من  
كلام المؤلف، ويمثل له.

عند قول المؤلف: «(وإن طيب)  
مُحَرَّم (بدنه، أو ثوبه)»...

٢

رقم النشاط

٣٨٣

جاء في الرُّوضِ المُزْبِعِ: «(وإن طيب) محرم (بدنه، أو ثوبه)، أو

شيئاً منهما، أو استعماله في أكل، أو شرب، (أو أدهن)، أو اكتحل، أو

استعط (بمطيب، أو شم) قصداً (طيباً، أو تبخر بعود ونحوه)، أو شمه قصداً، ولو

بخور الكعبة، أثم، و (فدى). ومن الطيب: مسك، وكافور، وعنبر، وزعفران، وورس،

وورد، وبنفسج، واليَنَوْفَر، وياسمين، وبان، وماء ورد.

وإن شمه بـ لا قصد، أو مس ما لا يعلق، كقطع كافور، أو شم فواكه، أو عوداً، أو

شبحاً، أو ريحاناً فارسياً، أو نَمَاماً، أو أدهن بدهن غير مطيب فلا فدية».

- استخراج ضابطاً للطيب المحظور على المحرم.

- اذكر ثلاثة أمثلة واقعية لما لا يعد استعماله محظوراً على المحرم مع طيب

رائحته.

أن يبين المتفق عليه أثر تغير الاستعمال في اختلاف الحكم في المسألة المعطاة. عند قول المؤلف: «ومن الطيب: مسك، وكافور، وعنبر، وزعفران...».

قال المؤلف رحمه الله: «ومن الطيب: مسك، وكافور، وعنبر، وزعفران...». قرر المؤلف أن الزعفران من الطيب.

- فما مدى اختلاف الحكم، فيما لو استخدم المحرم الزعفران لا على هيئة الطيب، كما لو شربه مع قهوة ونحوها؟

أن يبين المتفق عليه حكم الصور المذكورة تخريجا على العلة المستنبطة من النص.

عند قول المؤلف: «وَيُسْنُ مطلقاً: قتل كل مؤذ...».

٤

رقم النشاط

بالتعاون مع مجموعتك:

٣٨٥

- نَقَحُوا الْمَنَاطَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ، يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». وَلِمُسْلِمٍ: «خَمْسٌ <sup>(١)</sup> فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ» <sup>(٢)</sup>. ملتفتين لأثر اختلاف الروايات في التعليل.
- ثُمَّ خَرَّجُوا عَلَيْهِ حُكْمَ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الرَّوْضِ رحمته الله بِقَوْلِهِ: «(وَلَا) يَحْرُمُ بِحَرَمٍ وَلَا إِحْرَامٍ (قَتْلُ مُحَرَّمٍ الْأَكْلِ) كَالْأَسَدِ... وَيُضْمَنُ جَرَادٌ بِقِيَمَتِهِ».
- وَإِنْ اخْتَلَفْتُمْ مَعَ الْبُهْوتِيِّ؛ فَهَلْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ مَعَهُ نَاتِجًا عَنِ الْاِخْتِلَافِ فِي تَنْقِيحِ الْمَنَاطِ أَوْ تَحْقِيقِهِ؟

(١) قال ابن دقيق العيد رحمته الله: «الْمَشْهُورُ فِي الرَّوَايَةِ» «خَمْسٌ بِالتَّنْوِينِ» فَوَاسِقٌ وَيَجُوزُ خَمْسٌ فَوَاسِقٌ بِالْإِضَافَةِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ» إْحْكَامُ الْأَحْكَامِ شَرْحُ عَمْدَةِ الْأَحْكَامِ (٢/٦٤).

(٢) رواه البخاري (١٨٢٩) ومسلم (١١٩٨).

أن يلخص المتفق عليه أحكام (وطء) المكلف أثناء الحج في تصنيف شامل لحالاته.  
عند قول المؤلف: «الثامن: الوطء، وإني الإشارة بقوله: (وإن جامع) المحرم».

٣

رقم النشاط

٣٨٦

قال البهوتي رحمه الله عند كلامه عن محظورات الإحرام:

«الثامن: الوطء، وإني الإشارة بقوله: (وإن جامع) المحرم بأن غيب

الحشفة في قبل أو دبر من آدمي أو غيره حرم؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]. قال ابن عباس: هو الجماع. وإن كان الوطء (قبل التحلل الأول فسد نسكهما)، ولو بعد الوقوف بعرفة، ولا فرق بين العامد والساهي؛ لقضاء بعض الصحابة بفساد الحج ولم يستفصل. (ويمضيان فيه)؛ أي: يجب على الواطئي والموطوءة المضئي في النسك الفاسد، ولا يخرجان منه بالوطء؛ روي عن عمر<sup>(١)</sup>، وعلي، وأبي هريرة<sup>(٢)</sup>، وابن عباس<sup>(٣)</sup>، فحكمه كالإحرام الصحيح؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] (ويقضيانه) وجوباً (ثاني عام)؛ روي عن ابن عباس وابن عمرو<sup>(٤)</sup>، وغير المكلف يقضي بعد تكليفه وحجة الإسلام فوراً من حيث أحرم أولاً، إن كان قبل ميقات وإلا فمنه، وسن تفرقهما في قضاء من موضع وطء إلى أن يحلا.

والوطء بعد التحلل الأول لا يفسد النسك وعليه شاة.

ولا فدية على مكرهة ونفقة حجة وقضاؤها عليه؛ لأنه المفسد لنسكها.

يتبع ←

(١) رواه ابن أبي شيبة في الجزء المفرد (١٣٥)، والبيهقي في السنن الكبير (١٦٧/٥).

(٢) ذكره مالك في الموطأ (١١٢٦ الليثي) بلاغاً عنهما.

(٣) أخرجه إسماعيل بن جعفر في حديثه (١١٤)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير (١٦٧/٥-١٦٨).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في الجزء المفرد (١٣٦)، والدارقطني في السنن (٣٠٠٠)، وعنه الحاكم (٦٥/٢)،

وعنه البيهقي في سننه الكبير (١٦٧/٥).

٣

أن يلخص المتفق عليه أحكام (وطء) عند قول المؤلف: «الثامن: الوطء، المكلف أثناء الحج» في تصنيف شامل (وإن جامع) والإشارة بقوله: (وإن جامع) لحالاته. المحرم».

من خلال ما تقدم من كلام البهوتي رحمه الله:

- بين مستعيناً بالتقسيم بواسطة الرسم الشجري: (أثر الوطء إذا حصل من المكلف أثناء الحج).



أن يعرف المتفقه بكتاب كشاف القناع من حيث البنود المذكورة ويراجع المسألة في الكتب التي ذكرها المؤلف.

عند قول المؤلف: «التاسع: المباشرة دون الفرج».

٤

رقم النشاط

٣٨٧

قال صاحب الروض ﷺ في باب محظورات الإحرام: «المباشرة

دون الفرج، وذكرها بقوله: (وتحرم المباشرة)؛ أي: مباشرة الرجل

المرأة... (لكن يحرم) بعد أن يخرج (من الحل)؛ ليجمع في إحرامه بين الحل

والحرم؛ (لطواف الفرض)؛ أي: ليطوف طواف الزيارة مُحَرَّمًا، وظاهر كلامه أن هذا

في المباشرة دون الفرج إذا أنزل وهو غير متجه؛ لأنه لم يفسد إحرامه حتى يحتاج

لتجديده، فالمباشرة كسائر المحرمات غير الوطء، هذا مقتضى كلامه في «الإقناع»،

ك «المنتهى»، و «المقنع»، و «التنقيح»، و «الإنصاف»، و «المبدع»...».

وجه الشارح كلام الحجاوي ﷺ هنا بما يقتضيه كلامه في «الإقناع»؛ لأنه على دراية

تامة بكلامه هناك. فقد شرح البهوتي ﷺ كتاب الإقناع بكشاف القناع، الذي أصبح

من الكتب المعتمدة عند المتأخرين.

- اكتب تعريفًا موجزًا عن كتاب كشاف القناع، وأهميته، مبينًا طريقة مؤلفه، في

مقدار نصف صفحة.

- راجع المُقْنَع، والتَنْقِيح، وَالْإِنْصَاف، وَالْمُبْدَع، وحدد المواضع التي أشار إليها

المؤلف وقارن ما حكاه المؤلف عنهم بما وجدته في كتبهم.

أن يعرّف المتفقه بكتاب كشاف  
القنّاع من حيث البنود المذكورة  
ويراجع المسألة في الكتب التي  
ذكرها المؤلف.

عند قول المؤلف: «التاسع:  
المباشرة دون الفرع».

ع

أن يُصدر المتفقُ حكمًا فقهيًا في  
المسألة المعطاة، مُبرزًا المعنى المؤثر  
في الحكم.

نهاية باب محظورات الإحرام.

٢

رقم النشاط

٣٨٨

رجلٌ أحرم بالحجِّ، وشعرُه طويلٌ؛ فيقوم بتمشيطة تمشيطة خفيفًا،  
لكن أحيانًا تتساقط شعراتٌ قليلةٌ، وأحيانًا لا يدري هل سقط منه  
شيءٌ، أم لا؟

- فما حكم فعله؟

- ولماذا؟

- وهل عليه فديةٌ؟

- ولماذا؟

أن يستخرج المتفقَّه حُكْمًا فقهيًّا في  
المسألة المعطاة، مُبَرِّزًا المعاني المؤثرة  
في الحكم.

نهاية باب محظورات الإحرام.

٣

رقم النشاط

٣٨٩

ما حكم الصور الآتية، مبرزًا المعنى المؤثر في الحكم؟  
- رجلٌ محرَّمٌ صدم خطأً بسيارته امرأةً فماتت .

- رجلٌ محرَّمٌ قتل كلبًا هجم عليه.

- رجلٌ محرَّمٌ صاد بعوضًا آذاه.

أن يُبرز المتفقه أوجه ارتباط المقاصد الشرعية العامة والخاصة لمحظورات الإحرام بالمقصد العام لمشروعية الحج والعمرة.

نهاية باب محظورات الإحرام.

٥

رقم النشاط

٣٩٠

بعد دراستكم لمحظورات الإحرام:

- كوّنوا مجموعات نقاشٍ.
- كلُّ مجموعة تستنبط المقصود الخاصّ بواحدٍ من المحظورات.
- ثمّ أعيدوا تقسيم المجموعات، (بحيث تضم كلُّ مجموعة فرداً من المجموعات السابقة).
- ثمّ استنبطوا المقصود العامّ الذي جاءت هذه المحظورات كلّها لتحقيقه.
- ثمّ بيّنوا ارتباط ذلك بتحقيق المقصد العامّ من مشروعية الحجّ والعمرة.

أن يبيّن المتفقّه الحكم الفقهيّ في  
المسائل المعطاة، مُبرزاً المعنى المؤثر  
في الحكم.

نهاية باب محظورات الإحرام.

٤

رقم النشاط

٣٩١

تأمّل في كلّ صورةٍ من الصور الآتية، ثمّ بيّن حكم التصرّف الوارد  
فيها أثناء الإحرام، وما الذي يترتّب على كلّ تصرّف؟  
- حلق الصبيّ شعر رأسه وهو مُحرّم.

- رجلٌ آذاه الوسخ الذي تحت الأظفار، ولم يستطع إزالته إلا بتقليم الأظفار.

- رجلٌ لم يجد إزاراً؛ فلبس سراويل.

- رجلٌ حلالٌ قتل صيداً بحريّاً في الحرم.

- رجلٌ مُحرّمٌ احتاج للبس (الفروة)؛ نظراً لشدة البرد.

- رجلٌ حلالٌ قطع شجرةً صغيرةً في حرم مكة.

أن ينقد المتفقّ القياس المذكور في المسائل المعطاة .  
عند قول المؤلف: «والدمّ الواجب لفوات أو ترك واجب كمتعة».

رأى جمهور الفقهاء وجوب الدم لترك الواجب، ووجوب صيام عشرة أيام إن لم يجد الدم، قياساً على المتمتع.

وعند الحنابلة يجب مثل ذلك في مسألتَي ترك الواجب، وهدي الإحصار، ولخص ذلك المصنّف رحمه الله بقوله: «والدم الواجب لفوات أو ترك واجب كمتعة».

- كونا ثلاث مجموعات.

- ثم تناظروا في المسألة من الناحية القياسية تحديداً (قياس الجمهور مسألة الدم الواجب بترك الواجب على دم المتعة - وقياس الحنابلة الدم الواجب بترك الواجب، وهدي الإحصار على دم المتعة).

- ولتكن إحدى المجموعات تتبنّى صحّة القياسين، والمجموعة الثانية تتبنّى بطلانها معاً، والمجموعة الثالثة تتبنّى صحّة قياس الدم الواجب بترك واجب على دم المتعة، وبطلان قياس هدي الإحصار على دم المتعة.

أن يقارن المتفقَّه بين المحظورات المذكورة في المسائل المعطاة.  
فصل (وَمَنْ كَرَّرَ مُحْظُورًا مِنْ جِنْسٍ) وَاحِدٍ /.../ عِنْدَ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: «(وَيُسْقَطُ بِنَسْيَانٍ)، أَوْ جَهْلٍ، أَوْ إِكْرَاهٍ».

اذكر الفروق بين محظورات الإحرام من خلال الجدول التالي:

محلُ الفَرْقِ	فساد النُّسك	الفدية (جنسها وقدرها)	تَكَرَّره	سقوط الفدية بالنسيان ونحوه
تقليم الأظفار				
حلق الشَّعر				
تغطية الرأس				
لُبْسُ المَخِيطِ				
التطيب				
قتل صيد البرِّ واصطياده				
عقد النكاح				
الوطء				
المباشرة مع الإنزال				
المباشرة بلا إنزالٍ				



أن يحرّر المتفقّه العلة المذكورة في المسألة ويبين نوعها وينقدها .  
فصل (ومن كرّر محظوراً من جنس) واحد/ عند قول المؤلف: «لأن ذلك إتلاف، فاستوى عمدُه وسهوه؛ كمالِ آدمي» .

ذكر المؤلف ﷺ أن النسيان، والجهل، والإكراه، أعذارٌ معتبرة في سقوط الفدية عمن لبس، أو تطيب، أو غطى رأسه. أما من وطء، أو صاد، أو قلم من أظفاره، أو حلق من شعره، فالفدية واجبة عليه بكلّ حال. ثمّ علّل ذلك بقوله: «لأنّ ذلك إتلافٌ؛ فاستوى عمدُه وسهوه، كمالِ آدمي».

- حرّر المعنى الجامع (العلة) بين الفرع (لزوم الفدية على من وطئ أو صاد...) والأصل (لزوم الضمان على من أتلف مال آدمي).
- ثمّ بين هل هو معنى مناسب أو وصف شبهي<sup>(١)</sup>؟
- وهل بين الفرع والأصل من الفروق المعنوية ما يمنع القياس أو لا؟

(١) الوصف الشبهي: الوصف الذي يظن اشتماله على مصلحة الحكم، ويكون الشرع قد اعتبره في بعض الأحكام. انظر شرح مختصر الروضة (٣/٤٢٧)، مثل قولهم: لا يشرع التكرار في مسح الرأس قياساً على مسح الخف بجامع كونهما ممسوحين، فكونه ممسوحاً في الطهارة يعد وصفاً شبهياً.

أن يستخرج المتفقَ حكمًا فقهيًا في المسألة المعطاة، مُبرِّزًا المعنى المؤثر في الحكم.  
نهاية فصل (ومن كرَّرَ محظورًا من جنسٍ واحدٍ).

أحرم رجلٌ عند الميقات، وهو لابسٌ ثوبه، ثُمَّ خلعه بعد ذلك مباشرةً.

- فما رأيك فيما يجب عليه؟

- ولماذا؟

أن يقارن المتفق بين (حَرَم مَكَّة، عند قول المؤلف: « وَمَنْ أَدْخَلَهَا وَحَرَم الْمَدِينَةِ ) فِي الْمَسَائِلِ الْمَعْطَاة. صَيْدًا فَلَهُ إِمْسَاكُهُ وَذَبْحُهُ ».

٢

رقم النشاط

٣٩٦

استخرج الفروق بين حَرَم مَكَّة وَحَرَم الْمَدِينَةِ، من خلال الجدول

التالي<sup>(١)</sup>:

محل الفرق	حَرَم مَكَّة	حَرَم الْمَدِينَةِ
الجزاء في الصيد وعضد الشجر والحشيش		
إباحة الحشيش للعلف		
إباحة إمساك الصيد وذبحه لمن أدخله		

(١) تنبيه: لم ينص الشيخ منصور البهوتي رحمه الله على إمساك الصيد وذبحه لمن أدخله حَرَم مَكَّة؛ لكنَّ الجواب يُعرف من مفهوم كلامه، ويُرجع فيها لشرح المُتَتَهَى، وكشَّاف القِنَاع.

أن يلخص المتفق عليه أحكام المسائل المعطاة في تقسيم جامع.

نهاية باب حكم صيد الحرم.

٤

رقم النشاط

٣٩٧

يتضمن كتاب الحج مسائل متشعبة ومتشابهة تتعلق بأحكام صيد المحرم، والصيد في الحرم، وإتلاف نباته. من خلال دراستكم لذلك، يرجى القيام بما يلي:

- يُقسّم الطلاب إلى مجموعات نقاش.

- كل مجموعة تبتكر تقسيمًا يلخص هذه المسائل، ويميّزها، ويجمع متفرقاتها، مستعينين على ذلك بالرسم الشجري.

أَنْ يَبَيِّنَ الْمُتَفَقِّهَ حُجِّيَّةَ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَعْطَاةِ مِنْ خِلَالِ الْحَيْثِيَّاتِ الْمَذْكُورَةِ. عِنْدَ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: «(و) يُسْنُ دُخُولُ (الْمَسْجِدِ) الْحَرَامِ (مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ)».

ذكر المؤلف ﷺ أَنَّهُ يُسْنُ دُخُولَ مَكَّةَ مِنْ أَعْلَاهَا، وَالْخُرُوجَ مِنْ

أَسْفَلِهَا، وَدُخُولَ الْمَسْجِدِ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ. وَقَالَ ذَلِكَ لِمَا ثَبَتَ

عِنْدَهُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ ﷺ تَعَمَّدَ فِعْلَ ذَلِكَ، أَوْ حَثَّ عَلَى فِعْلِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَقَعَ مِنْهُ اتِّفَاقًا. وَيُشَبِّهُ ذَلِكَ نَزُولَهُ الْأَبْطَحَ، الَّذِي قَالَتْ فِيهِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: نَزُولُ الْأَبْطَحَ لَيْسَ بِسُنَّةٍ، إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّهُ كَانَ أَسْمَحَ لِخُرُوجِهِ إِذَا خَرَجَ<sup>(٢)</sup>.

والمطلوب:

- اعقد مناظرةً مع زميلك في حُجِّيَّةِ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا، وَإِفَادَةِ الِاسْتِحْبَابِ مِنْهُ.

- إِذَا ثَبَتَ عِنْدَكُمْ أَنَّهُ يُشْرَعُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ فِي ذَلِكَ، فَبَيِّنُوا رَتَبَةَ هَذَا الْمُسْتَحَبِّ، وَمَقْدَارَ تَأْكُدهِ، بِمُقَارَنَتِهِ بِغَيْرِهِ مِنْ سَنَنِ الْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ.

- بِمَرَاجَعَةِ كُتُبِ أَصُولِ الْفَقْهِ أَوْ سُؤَالِ أَسَاتِذِ الْأَصُولِ، مَا الْمَسْأَلَةُ الْأَصُولِيَّةُ الَّتِي

تُخْرِجُ عَلَيْهَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ؟

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٤٩١).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣١١).

أن يبين المتفقَّه حجَّية فعل النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسَآةِ الْمَعْطَاةِ مِنْ خِلَالِ الْحَيْثِيَّاتِ الْمَذْكُورَةِ. عِنْدَ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: «(و) يُسَنُّ دُخُولُ (الْمَسْجِدِ) الْحَرَامِ (مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ)».

أن يحدّد المتفقّهُ العبارة الأليق  
بالسياق.  
عند قول المؤلف: «(وَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا  
مِّنَ الطَّوَافِ)....».

رقم النشاط

٣٩٩

قال صاحب الروض رحمته الله في باب ذكر دخول مكة: «(وَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا  
مِّنَ الطَّوَافِ) وَلَوْ سِيرًا مِنْ شَوْطِ مِنَ السَّبْعَةِ لَمْ يَصَحَّ؛ لَأَنَّهُ عليه السلام طَافَ  
كَامِلًا، وَقَالَ: «خَذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»<sup>(١)</sup>، (أَوْ لَمْ يَنْوِهِ)؛ أَي: يَنْوِي الطَّوَافَ: لَمْ يَصَحَّ؛  
لَأَنَّهُ عِبَادَةٌ أَشْبَهَ الصَّلَاةَ؛ وَلِحَدِيثِ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>(٢)</sup>، (أَوْ) لَمْ يَنْوِ (نَسَكَةً)؛ بِأَنْ  
أَحْرَمَ مُطْلَقًا....».

هكذا في نسخة الزاد التي شرحها البُهوتِيُّ، وفي بعض نسخ الزاد الأخرى: «أولم  
ينوه أو نكّسه...».

- ما رأيك في العبارتين، وأيهما أليق بالسياق؟

- تحقّق من إجابتك بالرجوع إلى مؤلّفات الحنابلة الأخرى، والنظر فيما يذكرونه  
من المسائل في مثل هذا الموضوع، لتستعين بها على معرفة الأليق بهذا السياق.

(١) رواه مسلم (١٢٩٧).

(٢) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

ان يفسّر المتفقّ سبب اختلاف اهل العلم في حكم الطهارة في الطواف. (عُريَانُ أَوْ نَجَسٌ) أَوْ مُحَدِّثٌ...». عند قول المؤلف: «(أَوْ) طَافَ وَهُوَ

ع

رقم النشاط

٤٠٠

يرى الحنفية أنَّ الطهارة واجبةٌ في الطواف وليست شرطاً لصحّته<sup>(١)</sup>،

خلافًا للجمهور<sup>(٢)</sup>.

وفي قولٍ عند الحنفية وهو اختيار ابن تيمية رحمته الله أنَّ الطهارة مستحبةٌ في الطواف

وليست بواجبةٍ<sup>(٣)</sup>.

- كَوْنُوا عِدَّةَ مَجْمُوعَاتٍ وَتَنَاقَشُوا فِي الْمَسَائِلِ التَّالِيَةِ:

- كَيْفَ اخْتَلَفَ الْحَنْفِيَّةُ مَعَ الْجُمْهُورِ حَتَّى قَالُوا بِالْوُجُوبِ وَلَمْ يَقُولُوا بِالشَّرْطِيَّةِ؟

- كَيْفَ اخْتَلَفَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مَعَ الْجَمَاهِيرِ حَتَّى قَالَ بِسُنَّةِ الطَّهَارَةِ فِي الطَّوَافِ؟

(١) الهداية شرح بداية المبتدي (١ / ١٦١).

(٢) المغني (٣ / ٣٤٣).

(٣) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (١ / ٣٤٤).



أن يحرّر المتفقّه محلّ النزاع ويعرض الأقوال وفق الاتجاهات الفقهية .  
عند قول المؤلف: «(أو طاف وهو غريبان أو نجس) أو محدث...» .

قال ابن رشد رحمه الله في بداية المجتهد ونهاية المقتصد<sup>(١)</sup>:

«وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ الطَّوَافِ بِغَيْرِ طَهَّارَةٍ مَعَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ مِنْ سُنَّتِهِ الطَّهَّارَةَ، فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يُجْزِي طَوَافٌ بِغَيْرِ طَهَّارَةٍ لَا عَمْدًا وَلَا سَهْوًا. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُجْزِي وَيُسْتَحَبُّ لَهُ الْإِعَادَةُ، وَعَلَيْهِ دَمٌ. وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: إِذَا طَافَ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ أَجْزَأَهُ طَوَافُهُ إِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ، وَلَا يُجْزِيهِ إِنْ كَانَ يَعْلَمُ. وَالشَّافِعِيُّ يَشْتَرِطُ طَهَّارَةَ ثَوْبِ الطَّائِفِ كَاشْتِرَاطِ ذَلِكَ لِلْمُصَلِّي. وَعُمْدَةٌ مَنْ شَرَطَ الطَّهَّارَةَ فِي الطَّوَافِ: قَوْلُهُ ﷺ لِلْحَائِضِ - وَهِيَ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ رضي الله عنها -: «اصْنَعِي مَا يَضْنَعُ الْحَاجُّ غَيْرَ الْآتُوفِي بِالْبَيْتِ»<sup>(٢)</sup> وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ يَحْتَجُّونَ أَيْضًا بِمَا رَوَى أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ، إِلَّا أَنْ اللَّهَ أَحَلَّ فِيهِ النُّطْقَ، فَلَا يُنْطَقُ إِلَّا بِخَيْرٍ»<sup>(٣)</sup>.

وَعُمْدَةٌ مَنْ أَجَازَ الطَّوَافَ بِغَيْرِ طَهَّارَةٍ: إِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ عَلَى جَوَازِ السَّغْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِنْ غَيْرِ طَهَّارَةٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ عِبَادَةٍ يُشْتَرَطُ فِيهَا الطُّهْرُ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ شَرْطِهَا الطُّهْرُ مِنَ الْحَدَثِ. أَصْلُهُ الصَّوْمُ».

من خلال النقل السابق:

- حرّر محلّ النزاع في المسألة.

- اعرض الأقوال والأدلة حسب الاتجاهات الفقهية.

(١) (٢/١٠٨-١٠٩).

(٢) رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها (٥٥٤٨) بلفظ (اقضي ما يقضي الحاج)، ومسلم (١٢١١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/١٣٧)، والدارمي (٢/١١٦٥)، والبيهقي (٥/١٤٢).

أن يحرّر المتفقّه محلّ النزاع  
ويعرض الأقوال وفق الاتجاهات  
الفقهية .

عند قول المؤلف: «(أو طاف وهو  
(عُريانٌ أو نجسٌ) أو محدثٌ...» .

٣

تخريج الفروع على  
الأصول

٣

أن يحزُر المتفقُه القول في دلالة  
أفعال النبي ﷺ على الأحكام من  
خلال التأمل في الفروع المعطاة.  
عند قول المؤلف: «(ثُمَّ) إِذَا تَمَّ  
طَوَافُهُ (يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ) نَفْلًا...  
وَالْأَفْضَلُ كَوْنُهُمَا (خَلْفَ الْمَقَامِ)».

رقم النشاط

٤٠٢

مع زملائك في المجموعة:

- ناقشوا أفعال النبي ﷺ ودلالاتها على الأحكام من خلال الفروع

التالية.

- وإذا تبين لكم أن أفعال النبي ﷺ تقع على أوجهٍ ولها أحوالٌ مختلفةٌ، فبينوا حكم  
كلِّ حالةٍ منها:

١- يُباح التأسي بالنبي ﷺ في النزول بين عرفة ومزدلفة، والبول هناك والوضوء.

٢- لا يجوز التأسي بالنبي ﷺ في الوصال في الصوم.

٣- يُستحب التأسي بالنبي ﷺ في البدء بالسواك عند دخول البيت.

٤- يستحب التأسي بالنبي ﷺ بصلاة ركعتين بعد الطواف.

أن يُفَرِّقَ المتفَقِّهَ بين العبادات المنكورة من حيث اعتبار الموالاة وضابطها .  
فصل (ثُمَّ) بعد الصلاة يعود و (يستلم الحجر) / عند قول المؤلف: «ويشترط له: النية، وموالاة» .

٣

رقم النشاط

٤٠٣

المُوالاة بين أجزاء العبادة الواحدة، وبين عبادتين، معتبرة في مواضع، وغير معتبرة في مواضع أخرى. وفي حالة اعتبار المُوالاة يختلف ضابطها من باب إلى باب. في الجدول التالي:

- وضح، هل تعتبر المُوالاة أم لا؟

- وفي حالة اعتبارها بين ضابطها.

المُوالاة بين	اعتبارها	ضابطها
غسل أعضاء الوضوء		
أفعال الغُسل		
مسح الوجه واليدين في التيمُّم عن حديث أصغر.		
مسح الوجه واليدين في التيمُّم عن حديث أكبر أو نجاسة بيدين.		
أجزاء السعي		العرف <sup>(١)</sup>
الطواف والسعي		

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٢	نهاية فصل (ثم) بعد الصلاة يعود (يستلم الحجر).	أن يستخرج المتفق حكمًا فقهيًا في المسألة المعطاة، مُبرِّزًا المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

رقم النشاط

٤٠٤

أحدث رجلٌ في أثناء سعيه؛ فذهب إلى دورات المياه ليتوضأ - مع  
علمه أنَّ الطهارة للسعي سنَّةٌ - ثُمَّ عاد.  
- فهل انقطعت المُوَالاة فيستأنف السعي أم يُكمل من حيث وقف؟  
- ولماذا؟

أن يستخرج المتفق عليه حكمًا فقهيًا في  
المسألة المعطاة، مُبرِّزًا المعنى المؤثر في  
الحكم.

نهاية باب ذكر دخول مكة وما  
يتعلق به.

٢

رقم النشاط

٤٠٥

أُصيب رجلٌ بالثرعاف أثناء طوافه؛ فوقع دُمٌّ على ملابسه؛ فوضع  
على أنفه منديلًا وأكمل طوافه.  
- فما حكم طوافه؟  
- ولماذا؟

أن يطبّق المتفكّه عملياً اثر الخلاف الفقهيّ في تحديد بداية الوقوف بعرفة ونهايته.  
عند قول المؤلف: «(فإذا طلعت الشمس) من يوم عرفة...».

٤

رقم النشاط

٤٠٦

- تعرّف على الأقوال الفقهية في بداية الوقوف بعرفة ونهايته.

- ثمّ لخصّ الأقوال وفقاً للاتجاهات الفقهية.

- ثمّ بالنظر إلى توقيت مكة المكرمة في يوم عرفة للعام الحالي، حدّد الوقت بالساعة والدقيقة حسب المذاهب الفقهية<sup>(١)</sup>.

القول	بداية وقت الوقوف بعرفة	نهاية وقت الوقوف بعرفة

بناء المسألة الخلافية

أن يعدّد المتفقّه أثريّن من الآثار  
العملية تُبرز أثر الخلاف الفقهيّ في  
المسألة المعطاة.

عند قول المؤلف: «حتّى يصل إلى  
مزدلفة... (ويبيت بها) وجوباً».

٤

رقم النشاط

٤٠٧

اختلف الفقهاء في حكم المبيت بمزدلفة، ف قيل: ركنٌ، وقيلَ:  
واجبٌ، وقيلَ: سُنّةٌ.

- انقسموا إلى مجموعات نقاشٍ.
- كلُّ مجموعةٍ تنسب قولاً من الأقوال المتقدمة لقائله.
- ثمّ تذكر كلُّ مجموعةٍ أثريّن من الآثار المترتبة على كلِّ قولٍ<sup>(١)</sup>.

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٤٨).



تخريج الفروع على  
الأصول

أن يتحقق المتفق من اطراد  
الأصول الفقهية للمذهب من  
خلال التأمل في الفروع الفقهية  
التي بنيت عليها.  
عند قول المؤلف: «(واخذ  
الحصى): أي: حصى الجمار من  
حيث شاء...»

٤

رقم النشاط

٤٠٨

- بعد أن تكونوا فريقين.

- فريق يناقش قاعدة: ما لا يتم الواجب إلا به.

- والفريق الآخر يناقش قاعدة: ما لا يتم الوجوب إلا به.

- ثم يبين كل فريق مدى اندراج الفروع التالية في القاعدة التي تخصه.

- ثم استنتجوا حكم كل قاعدة بناءً على فروع المذهب بعد مراجعتها في الرّوض.

١ - الصائم في رمضان إذا وجب عليه إنقاذ مسلم وكان لا يقدر على ذلك إلا بقطع صيامه، فالفطر واجب عليه.

٢ - تجب مؤونة نقل الزكاة على صاحب المال عند إخراجها، إذا لزم نقلها.

٣ - لا يجب على المكلّف أن يجمع المال لتجب عليه الزكاة.

٤ - لا يجب على المكلّف جمع المال بالتكسب والاحتراف، لأداء الحجّ.

٥ - لا يجب على المرأة تحصيل المَحْرَم، لأداء الحجّ.

٦ - من كان يملك من المال ما يقدر به على تحصيل الزاد والراحلة ففعل ذلك واجب عليه.

٧ - يجب على الحاج أن يلتقط حصى الجمار ليرمي الجمرات بمنى.

تخريج الفروع على  
الأصول

أن يتحقق المتفق من اطراد  
الأصول الفقهية للمذهب من  
خلال التأمل في الفروع الفقهية  
التي بنيت عليها.

عند قول المؤلف: «(واخذ  
الحصی): أي: حصی الجمار من  
حيث شاء... »

٤

٤

أن يستنبط المتفقه مواطن الاتفاق ومواطن الاختلاف في المسألة المعطاة استناداً إلى الأقوال الفقهية الواردة فيها.

عند قول المؤلف: «(فإذا وصل إلى منى...بدأ بجمرة العقبة)».

بناء المسألة الخلافية

رقم النشاط

٤٠٩

أنت حنبلي وصاحبك حنفي، وقد عزمتم على رمي الجمرة يوم النحر معاً.

- ليحرر كل واحد منكما مذهبه.
- ثم حددا الوقت الذي تتفقان على جواز الرمي فيه.
- وحددا الوقت الذي تختلفان فيه.
- ثم تناقشا في وقت الاختلاف بالأدلة.
- ثم بينا سبب الخلاف بينكما<sup>(١)</sup>.

بناء المسألة الخلافية

أن يبين المتفق الآراء الفقهية في حكم المسألة المعطاة بشكل صحيح.

فصل (ثم يفيض إلى مكة...) / عند قول المؤلف: «أوبعد عنها مسافة قصر فأكثر، فعليه دم ولا يلزمه الرجوع».

٥

رقم النشاط

٤١٠

حج رجل، ولم يطف طواف الوداع، ورجع إلى جدة حيث يُقيم.

- يُقسّم الطلاب لأربع مجموعات نقاش.

- كل مجموعة تحرّر مذهباً فيما يجب عليه فعله.

- مع ذكر الأدلة لذلك.

- ثم يُعاد تقسيم المجموعات، بحيث تضم كل مجموعة طالباً من المجموعات

السابقة.

- وكل مجموعة تُعيد صياغة المسألة وفقاً للاتجاهات الفقهية<sup>(١)</sup>.

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٥٠).

أن يدل المتفق للآراء الفقهية الواردة في المسألة المعطاة بشكل صحيح .  
فصل (ثم يفيض إلى مكة...) /  
عند قول المؤلف: «(وإن أحر طواف  
الزيارة)... (فطاقه عند الخروج  
أجزاً عن طواف الوداع)».

- ينقسم الطلبة إلى مجموعتين.
- المجموعة الأولى ترى إجزاء طواف الإفاضة عن طواف الوداع، إذا أخره الحاج، والأخرى لا ترى إجزاءه.
- تذكر كل مجموعة أدلة القول، وتنسبه لأصحابه.
- بعد انتهاء المناظرة، يتناقش الطلاب في سبب الخلاف في المسألة<sup>(١)</sup>.

٣

ان يحرر المتفقه وجه استدلال المؤلف لركنية طواف الزيارة بالآية المذكورة.  
فصل (ثم يفيض إلى مكة...)/  
عند قول المؤلف: «(وأركان الحج) أربعة.... (وطواف الزيارة)».

رقم النشاط

٤١٢

ذكر المؤلف ﷺ أن طواف الزيارة ركن من أركان الحج،  
واستدل بالآية: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]. وقوله:  
﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ أمر مطلق، بمنزلة ما لو قال: ليفعلوا طوافاً، يصدق على أي طواف  
كان.

- فكيف استدلل به المؤلف على ركنية طواف الزيارة، دون طواف القدوم أو الوداع؟

أن يبين المتفقه وجه تفريق الفقهاء بين أحكام أفعال النبي صلى عليه وسلم في الحج برّد ذلك إلى القواعد الأصولية المناسبة.

فصل (ثم يفيض إلى مكة...) / عند قول المؤلف: «(وواجباته) سبعة: ... والباقي) من أفعال الحج وأقواله السابقة (سُنن)».

٤

رقم النشاط

٤١٣

عدّد المؤلف ﷺ واجبات الحجّ وسُننه، وكلّها - الواجبات والسُنن -

قد فعلها النبي ﷺ حين حجّ، وقال: «خذوا عني مناسككم»<sup>(١)</sup>، وكلّها

وقعت بياناً لمجمل هو قول الله: ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧].

- بيّن وجه التفريق بين هذه الأفعال، بجعل بعضها واجباتٍ وبعضها سُنناً، برّد

ذلك إلى التقرير الأصولي في حجّة أفعال النبي ﷺ، وبالنظر إلى اقتران بعض الأفعال

بدلالاتٍ أخرى تكشف رتبته.

٤

أن يعدد المتفقَّه أوجه الشبه  
وأوجه الاختلاف بين واجبات الحج  
وواجبات الصلاة.  
فصل (ثم يفيض إلى مكة...)/  
عند قول المؤلف: «(ومن ترك  
واجباً ولو سهواً فعليه دم)».

رقم النشاط

٤١٤

أوجد أوجه الشبه، وأوجه الاختلاف، بين واجبات الصلاة  
وواجبات الحج.

وجه المقارنة	واجبات الصلاة	واجبات الحج
أوجه الشبه		
أوجه الاختلاف		



أن يستخرج المتفقَهَ حكمًا فقهيًا في  
المسألة المعطاة، مُبرزًا المعنى المؤثر في  
الحكم.  
نهاية فصل (ثم يفيض إلى  
مكة...) .

١

رقم النشاط

٤١٥

يقول السائل: حججت العام الماضي، وكنت أبيت في منى أيام  
التشريق، ولكن كنت بعيدًا عن الجمرات؛ فلم أرمِ الجمار إلا في آخر  
يومٍ من أيام التشريق، تفريطًا مني، وتكاسلًا.  
- فما رأيك في فعله؟  
- وهل يجب عليه شيء؟  
- ولماذا؟

أن يقارن المتفقه بين (الطواف، والسعي، والوقوف بعرفة، والرمي) في المسائل المعطاة.

نهاية باب صفة الحج والعمرة.

٣

رقم النشاط

٤١٦

وضّح الفروق بين الطواف، والسعي، والرمي، والوقوف بعرفة، من خلال الجدول الآتي:

محل الفرق	الطواف	السعي	الوقوف بعرفة	الرمي
الدُّكر المَسْنُون				
النَّيَّة				
اشتراط الطهارة				
اشتراط ستر العورة				
اشتراط التوقيت				

أن يبين المتفقه الحكم الفقهي في  
المسألة المعطاة مُبرِّزاً المعنى المؤثر في  
الحكم.

نهاية باب صفة الحج والعمرة.

٣

رقم النشاط

٤١٧

- من خلال دراستك لكتاب الحجّ، أجب على الاستفسار الآتي:
- وقف رجلٌ بعَرَفَةَ نهارًا وانصرف منها قبل الزوال إلى مزدلفة، ثُمَّ رجع إليها بعد غروب الشمس.
- هل يعتبر مؤدياً فرض الوقوف بعرفة؟ ولماذا؟
- وإذا كان الجواب: نعم، فأَيُّ الوقوفين أسقط الواجب عنه؟
- وهل عليه شيء؟

أن يستخرج المتفقَ حكمًا فقهيًا في  
المسألة المعطاة، مُبرِّزًا المعنى المؤثر في  
الحكم.

نهاية باب صفة الحج والعمرة.

٣

رقم النشاط

٤١٨

أراد رجلُ الحجِّ وهو يقوم على خدمة الناس في الحجِّ، وعلم أنه  
لن يستطيع المبيت بمزدلفة؛ فأهرق دم جُبرانٍ في اليوم الثامن من ذي  
الحجة .

- ما حكم فعله؟

- مع التعليل .

أن يدلل المتفق على المسألة المعطاة بدليل معتبر.  
عند قول المؤلف: «(مَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ) بَانَ طَلَعَ عَلَيْهِ فَجْرُ يَوْمِ النُّحْرِ...».

الاستدلال والاستنباط

رقم النشاط

٤١٩

احتج المؤلف ﷺ على أَنَّ الْحَجَّ يَفُوتُ بِفَوَاتِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ  
بحديث جابر ﷺ: لَا يَفُوتُ الْحَجُّ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ مِنْ لَيْلَةٍ جَمْعٌ<sup>(١)</sup>  
وهذا الحديث لم يصحَّ عن جابر ﷺ، وإنما صحَّ عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلاً.  
- استدل لهذا الحكم بأدلة أخرى.  
- ثُمَّ بَيَّنَّ وَجْهَ الاستدلال بها.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٤	عند قول المؤلف: «(وَمَنْ) أَخْرَمَ فِي (صَدِّهِ عَدُوٌّ عَنِ الْبَيْتِ) ...».	أن يقارن المتفق بين (الفوات والإحصار) في أحكام الحج والعمرة مقارنة كاملة.	التفريق الفقهي

رقم النشاط

٤٢٠

- اذكر الفروق الممكنة بين الفوات والإحصار.

أَحْرَمَ سَعِيدٌ بِالْحَجِّ مِنْ مِيقَاتِ السَّيْلِ الْكَبِيرِ، ثُمَّ أُصِيبَ بِمَرَضٍ  
جَعَلَهُ طَرِيحَ الْفَرَاشِ فِي الطَّائِفِ، حَتَّى أَدْرَكَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ وَهُوَ عَلَى تِلْكَ  
الْحَالِ.

- ما الذي تنصحه به؟

- ولماذا؟

أن يستخرج المتفقَّه حكمًا فقهيًا في المسألة المعطاة، مُبرِّزًا المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية باب الفوات والإحصار.

٢

رقم النشاط

٤٢٢

عزم رجلٌ من أهل الطائف على أن يحجَّ مساء يومِ عرفة، فلبَّى بالحجِّ، ثُمَّ وهو في طريقه إلى عرفة حصل له عطلٌ في سيارته، فلم يستطع أن يقدم عرفة إلا بعد طلوع الفجر، وقبل شروق الشمس.

- فهل يصحُّ حجُّه؟

- وما الذي يجب عليه؟

- مع التعليل.



٣

أن يبتكر المتفقه تقسيمًا يلخص باب الفوات والإحصار. نهاية باب الفوات والإحصار.

التقسيم الفقهي

رقم النشاط

٤٢٣

من خلال دراستكم لباب الفوات والإحصار، يُرجى القيام بما يلي:

- يُقسّم الطلاب إلى مجموعات.
- كل مجموعة تبتكر تقسيمًا يلخص باب الفوات والإحصار، مستعينين على ذلك بالرسم الشجري.

أن يبين المتفقَّه العلاقة بين الأحاديث الثلاثة المذكورة.

نهاية كتاب المناسك.

٣

رقم النشاط

٤٢٤

حديث «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»<sup>(١)</sup>، وأثر ابن عباس رضي الله عنه: (من ترك نسكاً فليهرق دمًا)، ممَّا بنى عليه الفقهاء الكثير من الأحكام والأصول في كتاب الحجّ ويجعل بعضهم مع ذلك حديث «افعل ولا حرج»<sup>(٢)</sup>.  
- كُونُوا مَجْمُوعَاتٍ نَقَاشٍ، وتأمَّلُوا في العمومات الواردة في الأحاديث الثلاثة، والسياقات التي وردت فيها، وطبيعة العلاقة بينها.  
- ثُمَّ وَضَحُوا: هل بين الأحاديث الثلاثة تعارضٌ يُوجب الجمع أو لا؟

(١) رواه مسلم (١٢٩٧).

(٢) رواه مسلم (١٣٠٦).

ان يستنبط المتفقّه خمسة احكام  
فقهية متعلقة بكتاب الحج من  
النصوص المعطاة.

نهاية كتاب المناسك.

٣

رقم النشاط

٤٢٥

قال النبي ﷺ في حجة الوداع: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»<sup>(١)</sup>، وقال لمن قَدَّمَ أو أُخِّر في نسكه ناسياً أو جاهلاً: «افعل ولا حرج»<sup>(٢)</sup>، وعن ابن عباس ؓ أنه قال: (من ترك نسكاً فليهرق دمًا).

هذان الحديثان مع أثر ابن عباس من أهم نصوص كتاب الحج التي عوّل عليها أهل العلم في استنباط كثيرٍ من الأحكام.

- كونوا ثلاث مجموعات نقاشٍ.

- تُمَّ لتأخذ كل مجموعةٍ واحدًا من هذه النصوص وتستنبط منه خمسة أحكامٍ فقهيةٍ متعلقةٍ بكتاب الحج.

(١) رواه مسلم (١٢٩٧).

(٢) رواه مسلم (١٣٠٦).

تخريج الفروع على  
الأصول

أن يستخرج المتفقه شواهد فقهية  
من كتاب الحج تدرج تحت  
القاعدة المعطاة.

نهاية كتاب المناسك.

٣

رقم النشاط

٤٢٦

يذكر الأصوليون قاعدة: «النهي المطلق يقتضي التحريم».

- كونوا مجموعات نقاش.

- كل مجموعة تذكر خمسة فروع متفرقة من كتاب الحج، ترى أنها تدرج تحت  
هذه القاعدة.

أن يصوغ المتفقه الضابط في المسائل المعطاة بعبارة الخاصة. الفصل: «ويتعينان»؛ أي: الهدي والأضحية كإخراجه مالا للصدقة به....

٣

رقم النشاط

٤٢٧

ذكر المؤلف ﷺ أقوالاً وأفعالاً تتعين بها البهيمة هدياً أو أضحية؛

فيحرم بيعها، وهبتها، وغير ذلك من أحكام الهدي والأضاحي.

- حرر ضابطاً كلياً موافقاً للفروع التي ذكرها المؤلف، بحيث يمكن رد الصور

التي لم يذكرها المؤلف إليه<sup>(١)</sup>.

(١) يمكنك اختبار صحة الضابط الذي استنبطته بمراجعة كتب المذهب، والنظر فيما ذكره من الصور الأخرى التي لم يذكرها المؤلف، كالفروع لابن مفلح.

مهارة

ربط المسائل بمقاصد  
الشريعة

الهدف

أن يتمرن المتفقه على التفريق بين  
ما هو مقصود أصالة من الحكم  
الشرعي وما هو مقصود تبعاً.

الموقع

فصل: «(ويتعينان)؛ أي: الهدي  
والأضحية .../عند قول المؤلف:  
«(والأضحية سنة) مؤكدة... (ودبحها  
أفضل من الصدقة بثمنها) ...».

المستوى

٥

رقم النشاط

٤٢٨

بعد دراستك لأحكام الأضاحي التي ذكرها المؤلف ﷺ، وتأملك

لها :

- ما المقصد الأول من مشروعية الأضحية، وتأكدها يوم عيد الأضحي؟
- وما المقاصد التابعة التي يمكن أن تكون مُراداً بهذه الشعيرة؟

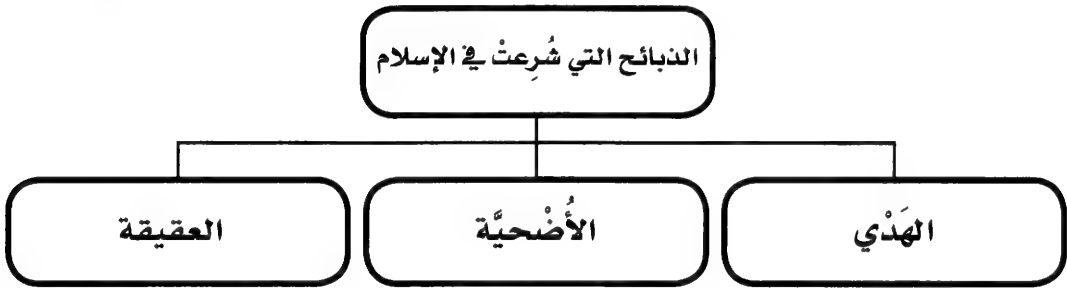
ان يقترح المتفقه تصنيفاً شاملاً  
موجزًا لأحكام (الذبائح المشروعة).  
فصل: «(تسنُّ العقيقة)؛ أي:  
الذبيحة عن المولود...».

٤

رقم النشاط

٤٢٩

تُقسَّم (الذبائح التي شرعت في الإسلام) إلى ما يلي:



من خلال دراستك لهذه المسائل:

- انتقد هذا التقسيم، مبدئياً وجهة نظرك فيه، مبيناً أبرز الملحوظات.
- عدّل هذا التقسيم، على ما تراه مناسباً، مبيناً فيه أحكام كل قسم بإيجاز.

أن يتمرن المتفقه على استنباط  
العلل وتحريرها ونقدها من خلال  
دراسة مسألة قياس العقيدة على  
الأضحية.  
فصل: «(تسنُّ العقيدة)؛ أي:  
الذبيحة عن المولود.../ عند قول  
المؤلف: «(إلا أنه لا يُجزئ فيها) أي  
في العقيدة (شرك في دم)».

ذكر المؤلف ﷺ أن العقيدة كالأضحية في أحكامها، ثم استثنى من ذلك مسألتين: جواز بيع شيء من العقيدة والتصدق بثمنه، وأنها لا يُجزئ فيها شرك في دم.

- حرر المعنى الجامع (العلّة) الذي قاس به المؤلف العقيدة على الأضحية.

- ثم بين، لم لم يطرد المؤلف القياس في المسألتين اللتين استثناهما؟

مستحضرًا أن العلة قد تكون وصفًا شبيهًا، وقد تكون معنى مناسبًا<sup>(١)</sup>، وأن عدم أطراد العلة ممّا تُضعفُ به عند عامّة الأصوليين.

(١) المعنى المناسب: المعنى المناسب للحكم، الذي تعلم مناسبته واعتبار الشرع له، كمناسبة شدة الخمر للتحريم.

والوصف الشبهى: الوصف الذي يظن اشتماله على مصلحة الحكم، ويكون الشرع قد اعتبره في بعض الأحكام. انظر شرح مختصر الروضة (٣/٤٢٧).



المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٢	نهاية باب الهدى والأضحية والعقيقة .	أن يستخرج المتفقَ حكمًا فقهيًا في المسألة المعطاة، مُبرزًا المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

رقم النشاط

٤٣١

ضَحَّى وليُّ يَتِيمٍ من مال اليتيم؛ لئلاَّ ينكسر قلبه برؤية من في عُمره  
يضحِّي أهلهم عنهم وهو لا يضحِّي. وبعد ذلك جاءت اليتيم هدايا  
أصحابي أقاربه.

فقال له وليُّه: لنعطِ من أعطانا، ونكافئهم على ذلك، وأراد الوليُّ بذلك أن يعلمَّ  
اليتيم مكارم الأخلاق.

- فما حكم ما عمله الوليُّ من الأُضحِيَّة والمكافأة؟  
- علِّل لما تذكر.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٣	نهاية باب الهدي والأضحية والعقيقة .	أن يبيّن المتفقّهُ الحكم الفقهيّ في المسألة المعطاة.	تحقيق المناط

رقم النشاط

٤٣٢

- لخالد مجموعة من الغنم، فنوى الأضحية بواحدة منها، ثُمَّ لَمَّا غابت شمس يوم عيد الأضحى، ذبح الأضحية، ونسي أن يسمي عليها، ثُمَّ باع نصف جلدها، وأبقى النصف الآخر ليتتفع به.
- احصر التصرفات التي قام بها خالد.
  - وما حكم كلِّ تصرف؟
  - وما حكم الأضحية؟

أن يستنبط المتفقّه (الشاهد ووجه الاستشهاد) من النصّ على المسائل المعطاة.

نهاية كتاب المناسك.

٥

رقم النشاط

٤٣٣

روى الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَأَهْدَى، فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَهْلَ بِالْحَجِّ... فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَشَيْءٍ حَرَمٌ مِنْهُ، حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَلْيُطْفِئِ بِالْبَيْتِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلْيَقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ، ثُمَّ لِيُهْلَ بِالْحَجِّ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا، فَلْيُضْمِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ». فَطَافَ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ... فَرَكَعَ حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ فَأَنْصَرَفَ فَأَتَى الصَّفَا، فَطَافَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ، ثُمَّ لَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَمٌ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ يَوْمَ النَّحْرِ... الحديث <sup>(١)</sup>.

استدل بهذا الحديث على عددٍ من المسائل الفقهية، ومنها:

- ١- استحباب سوق الهدي من الأماكن البعيدة.
- ٢- أن الحلق في الحج أفضل من الحلق في العمرة، إذا اجتمعا.
- ٣- أن الحلق نُسك.
- ٤- أن المُخْرِمَ يصير حلالاً بمجرد الانتهاء من أفعال العمرة، والحلق أو التقصير.
- ٥- استحباب فعل محظورٍ من محظورات النُسك بعد الانتهاء من أفعال العمرة، والحلق أو التقصير.
- ٦- أن الصوم بديلٌ عند عدم وجدان الهدي حال الحج، ولو كان قادراً عليه في بلده.

يتبع ←

أن يستنبط المتفقَّه (الشاهد ووجه الاستشهاد) من النصِّ على المسائل

نهاية كتاب المناسك.

٥

٧- أن الصوم لا يكون إلا بعد الشروع في الحجِّ لا قبله.

٨- أن نحر الهدي لا يجوز ولا يُجزئ قبل يوم العيد.

٩- جواز الصوم للمتمتع الذي لم يجد هدياً في أيام التشريق.

١٠- أن تفسير قول الله تعالى ﴿وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] الآية، أنه

الرجوع للأهل لا الرجوع لمنى.

١١- وجوب طواف القدوم.

١٢- استحباب ركعتي الطواف، واستحباب أن يكون السعي عقيبها.

١٣- وجوب ركعتي الطواف.

١٤- أنه يُشترط للسعي أن يكون عقيب طوافٍ كيف كان، أو عقيب طوافٍ واجبٍ.

- بعيداً عن صحّة الاستدلال بهذا الحديث على هذه المسائل، إمّا لذات الاستدلال،

أو لوجود معارضي أقوى، استنبط مع مجموعتك الشاهد ووجهه من الحديث على هذه المسائل<sup>(١)</sup>.

(١) ملحوظة: يمكن للأستاذ تقسيم المسائل بين المجموعات.

٥

نهاية كتاب المناسك.

أن يستنبط المتفقه (الشاهد ووجه الاستشهاد) من النص على المسائل المعطاة.

الاستدلال والاستنباط

# أنشطة كتاب الجهاد



أن يستدل المتفقّ على المسألة  
المعطاة بآياتٍ من كتاب الله.  
عند قول المؤلّف: «وهو فرض  
كفاية».

قال المؤلّف ﷺ في حكم الجهاد: «(وهو فرض كفاية)، إذا قام به  
مَن يكفي سقطَ عن سائرِ النَّاسِ، وإلاّ أثم الكلُّ. ويُسنُّ بتأكّدٍ مع قيام  
مَن يكفي به».

هذا الحكم الواحد، فيه جزئيتان:

- ١ - أنّه فرضٌ على الكفاية، لا على أعيان الناس.
- ٢ - أنّه إذا قام به مَن يكفي، صار سنةً مؤكّدةً.
- استدِلَّ لكلام المؤلّف هذا بآياتٍ من كتاب الله عزّ وجلّ.



أن يرجع المتفقه إلى المصادر  
الفقهية المناسبة؛ ليفهم ما يشكل  
عليه من عبارات المؤلف.  
عند قول المؤلف: «(وَإِذَا كَانَ أَبَوَاهُ  
مُسْلِمَيْنِ)....».

قال صاحب الروض رحمه الله في الجهاد: «(وَإِذَا كَانَ أَبَوَاهُ مُسْلِمَيْنِ)،  
حَرَيْنِ، أَوْ أَحَدُهُمَا كَذَلِكَ: (لَمْ يَجَاهِدْ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمَا)؛ لِقَوْلِهِ ﷺ:  
«فِيهِمَا فَجَاهِدُ»<sup>(١)</sup> صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَلَا يَعْتَبَرُ إِذْنُهُمَا لَوَاجِبٍ، وَلَا إِذْنُ جَدٍّ وَجَدَّةٍ،...».

من خلال النظر إلى السياق:

- هل مقصود المؤلف بقوله: «وَلَا إِذْنُ جَدٍّ وَجَدَّةٍ» أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ إِذْنُهُمَا فِي التَّطَوُّعِ؟
- تَحَقَّقْ مِنْ إِجَابَتِكَ بِالرَّجُوعِ لِلْمَصَادِرِ، مَعَ ذِكْرِ أَسْمَاءِ الْمَصَادِرِ الَّتِي رَجَعْتَ إِلَيْهَا.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٣	عند قول المؤلف: «(وله أن يُنْفَلَ)؛ أي: يعطَى زيادةً على السَّهم...».	أن يقدم المتفقَّه إجاباتٍ علمية على الإشكالات الواردة على استدلال المؤلف في ضوء دراسته.	الاستدلال والاستنباط

رقم النشاط

٤٣٦

قال صاحب الزاد: رحمه الله «(وله أن يُنْفَلَ في بدايته الربع بعد الخمس، وفي الرجعة الثالث بعده)»، واحتجَّ صاحب الروض لهذا بفعل النبي ﷺ، حين نفل الربع في البداية، والثالث في الرجعة<sup>(١)</sup>.

- لِمَ اقتصر المؤلف على الإباحة؟

- وَلِمَ لَمْ يُطلق الجواز، (فَلَمْ يَرخص له أن يُنْفَلَ في البداية أكثر من الربع ولا في الرجعة أكثر من الثالث)؟

(١) رواه أبو داود (٢٧٥٠).

أن يستخرج المتفق ضابط جواز عقد الهدنة من كلام المؤلف.  
فصل: وَيَصِحُّ الْأَمَانُ مِنْ مُسْلِمٍ، عَاقِلٍ، مُخْتَارٍ .../ عند قول المؤلف: «والهدنة: عقد الإمام أو نائبه...».

رقم النشاط

٤٣٧

جاء في الرّوضِ المُربِعِ: «والهدنة: عقد الإمام أو نائبه على ترك

القتال مدة معلومة ولو طالّت بقدر الحاجة، وهي لازمة، يجوز

عقدّها لمصلحة؛ حيثُ جاز تأخيرُ الجهاد؛ لنحو ضعفِ المسلمين، ولو بمالٍ منّا ضرورةً».

- استخراج ضابط جواز عقد الهدنة.

أن يحرر المتفقه المقاصد الشرعيّة للأحكام من خلال معرفة المقصد من مشروعية عقد الأمان.

نهاية فصل: «وَيَصِحُّ الْأَمَانُ مِنْ مُسْلِمٍ، عَاقِلٍ، مُخْتَارٍ...».

٣

رقم النشاط

٤٣٨

يَبَيِّنُ الْمُؤَلَّفُ ﷺ فِي هَذَا الْفَصْلِ مَشْرُوعِيَّةَ عَقْدِ الْأَمَانِ وَشُرُوطَ صَحَّتِهِ.

- يَبَيِّنُ الْمَقْصِدَ الشَّرْعِيَّ الَّذِي لِأَجْلِهِ شُرِعَ عَقْدُ الْأَمَانِ.

- ثُمَّ يَبَيِّنُ وَجْهَ تَحْقِيقِ كُلِّ شَرْطٍ مِنْ تِلْكَ الشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلَّفُ لِلْمَقْصِدِ الشَّرْعِيِّ مِنْ عَقْدِ الْأَمَانِ.

الشرط	تحقيقه لمقصد عقد الأمان

أن يحرّر المتفقّه وجه استدلال المؤلف بالآية على المسألة المذكورة، ثم يبدي رأيه فيه. عند قول المؤلف: «كالسامرة والفرنج، والصابئين».

٣

رقم النشاط

٤٣٩

احتج المؤلف ﷺ على أن عقد الجزية إنما يكون مع المجوس وأهل الكتابين ومن تبعهم بعموم قوله جل وعلا: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا

يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

- حرّر وجه استدلال المؤلف بهذه الآية.

- ثمّ بين رأيك فيه.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٢	عند قول المؤلف: «لا يصح عقد الذمة (إلا) من (إمام أو نائبه) ...».	أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مُبرِّراً المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

رقم النشاط

٤٤٠

تأمل في العقود الآتية، ثم بين حكم كل عقد، مع التعليل:  
- عقد رجل مسلم دون إذن الإمام هُدنة مع أهل بلد لوقف القتال لمدة يوم واحد.

الحكم:

التعليل:

- أعطى الإمام الأمان لجميع الكافرين لمدة سنتين.

الحكم:

التعليل:

- عقد الإمام هُدنة مؤبَّدة مع بلد كافر.

الحكم:

التعليل:

- عقد رجل من المسلمين عقد ذمة مع مجموعة من المجوس.

الحكم:

التعليل:

أن يقارن المتفق عليه بين (الأمان،  
والهدنة، وعقد الذمة) في المسائل  
المعطاة.  
عند قول المؤلف: «لا يصح عقد  
الذمة (إلا) من (إمام أو نائبه) ...»

٣

رقم النشاط

٤٤١

اذكر الفروق بين الأمان، والهدنة، وعقد الذمة، من خلال الجدول

التالي:

محل الفرق	الأمان	الهدنة	عقد الذمة
حكمه	جائز. ومن طلبه لسماع كلام الله؛ فواجب.		
من الذي يصح أن يعقده؟			
من هم الذين يصح أن يعقد لهم؟		عموم الكفار	
مدته			

أن ينقد المتفق عليه رأي المذهب في  
المسألة المعطاة في ضوء أصل اعتبار  
المصالح.

فصل: في أحكام أهل الذمة / عند  
قول المؤلف: «(وَلَا يَجُوزُ تَصْدِيرُهُمْ  
فِي الْمَجَالِسِ...)».

قال البهوتي رحمه الله في فصل أحكام أهل الذمة: «(وَلَا يَجُوزُ تَصْدِيرُهُمْ فِي  
الْمَجَالِسِ، وَلَا الْقِيَامُ لَهُمْ، وَلَا بَدَاءُ تَهُمٍّ بِالسَّلَامِ) أَوْ بِكَيْفٍ أَصْبَحَتْ...؛  
لحديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ...»<sup>(١)</sup>.  
- ما رأيك فيما ذكره المؤلف في حكم تعزية أهل الذمة، وتهنئتهم، وعيادتهم؟  
- وهل يختلف الحكم باختلاف أحوالهم والعصر الذي يعيشون فيه؟  
أجب عن ما سبق، مستحضراً ما جاءت به الشريعة من مراعاة اجتلاب المصالح  
وتكثيرها، واجتناب المفاسد وتقليلها.



أن يقسم المتفقّه الجهاد باعتبار حكمه التكليفي، ثمّ يستنبط ثلاثة اعتباراتٍ أخرى مناسبة لقسمة مسائل الجهاد وأحكامه.

نهاية كتاب الجهاد.

٣

رقم النشاط

٤٤٣

من خلال دراستكم لكتاب الجهاد، يُرجى القيام بما يلي:

- يُقسّم الطلاب إلى مجموعات نقاشٍ.
- كلُّ مجموعة تُقسّم الجهاد باعتبار حكمه التكليفي، مبيّنة الصُّور المندرجة تحت كلِّ قسم، ومستعينةً على ذلك بالرسم الشجريّ.
- كلُّ مجموعة تستنبط ثلاثة اعتباراتٍ أخرى، يمكن تقسيم مسائل الجهاد بناءً عليها.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٥	نهاية كتاب الجهاد.	أن يبين المتفقه أثر المقصد الشرعي لمشروعية الجهاد في حكم المسائل المعطاة.	ربط المسائل بمقاصد الشريعة

رقم النشاط

٤٤٤

المقصد الضروري الذي شُرِع الجهاد لتحقيقه أولاً: حفظ الدين<sup>(١)</sup>.  
- بين، كيف يكون الجهاد محققاً لهذا المقصود؟

- بين الحال التي يحفظ الجهاد فيها الدين من جانب الوجود.

يتبع ←

(١) قال الشاطبي رحمه الله: «فأما الضرورية، فمعناها أنها لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، والحفظ لها يكون بأمرين: أحدهما: ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب الوجود. والثاني: ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب عدم». الموافقات (٢/ ١٧ - ٢٠).

ربط المسائل بمقاصد  
الشريعة

أن يبين المتفقه أثر المقصد الشرعي  
لمشروعية الجهاد في حكم المسائل  
المعطاة.

نهاية كتاب الجهاد.

٥

- يبين الحال التي يحفظ الجهاد فيها الدين من جانب عدم.

- يبين أثر ذلك في تردد حكم الجهاد بين كونه فرض كفاية وفرض عين.

# أنشطة كتاب البيوع



تخريج الفروع على  
الأصول

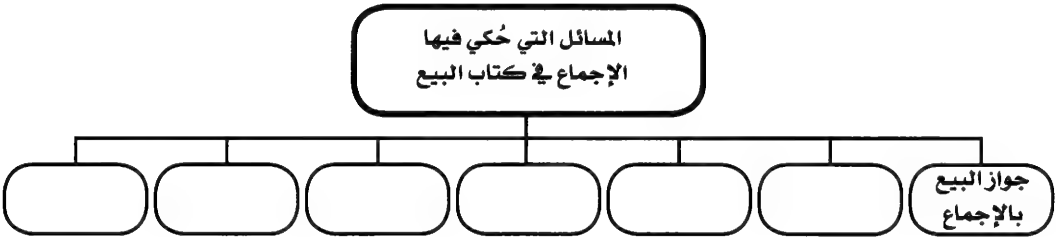
أن يتمرن المتفقه على تخريج  
المسائل على دليل الإجماع في باب  
البيع.  
عند قول المؤلف: «جائز  
بالإجماع» .

٣

رقم النشاط

٤٤٥

مما استدل به البهوتي رحمه الله على جواز البيع: الإجماع، حيث قال:  
«جائز بالإجماع؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]» .  
- املأوا المشجر التالي بستة فروع حكي فيها الإجماع في كتاب البيع.



أن يقارن المتفقَّه بين كتابي (المُقْنِع، وزاد المستقنع) في تعريفهما للبيع. عند قول المؤلف: «(مبادئةُ مال ولو في الذمَّة) بقول أو معاطاة».

٣

رقم النشاط

٤٤٦

- قارن بين تعريف البيع عند صاحب المُقْنِع وتعريفه عند صاحب

الزاد.

- ثُمَّ بَيِّنِ الفرق بينهما.

أن يبيّن المتفقّ الحكم الفقهيّ في  
المسألة المعطاة، مُبرِّزاً المعنى المؤثر في  
الحكم.  
عند قول المؤلف: «والمال عين  
مباحة النفع بلا حاجة».

٣

رقم النشاط

٤٤٧

بناءً على ضابط المال في المذهب، ميّز بين ما يعدُّ مالاً وما ليس  
كذلك مما يأتي ذكره، مع بيان السبب.

السبب	هل يعدُّ مالاً أو لا ؟	
		جهاز الجوال
		الأطباق الفضائية
		السجائر
		الكلب
		الميتة
		الحمار
		السيارة



ان يُقسَّم المتفقُّه صور البيوع وفق ثلاثة اعتباراتٍ مقترحة.  
عند قول المؤلف: «عينٌ بعين أو دين، أو منفعة، دينٌ بعين...».

قسَّم البُهوتِيُّ ﷺ البيوع إلى تسع صورٍ:

بيع عينٍ بعينٍ أو بدينٍ أو بمنفعةٍ،

وبيع دينٍ بعينٍ أو بدينٍ أو بمنفعةٍ،

وبيع منفعةٍ بعينٍ أو بدينٍ أو بمنفعةٍ.

- كونوا مجموعات نقاشٍ.

- كلُّ مجموعةٍ تستخرج الحِثية الذي قسَّم البُهوتِيُّ البيوع هُنا بناءً عليها.

- كلُّ مجموعةٍ تستنبط ثلاثة اعتباراتٍ أخرى يمكن تقسيم البيوع على وفقها، ثمَّ

تقسِّم البيوع بالنظر إلى تلك الاعتبارات.

استخراج الضوابط  
الفقهية

أن يصوغ المتفق ضابطاً للمسألة المذكورة بلغته الخاصة، ثم يمثل لخمس صور لا ينطبق عليها هذا الضابط.

عند قول المؤلف: «ويصحُّ القبول (متراخياً عنه)، أي: عن الإيجاب...».

٣

رقم النشاط

٤٤٩

جاء في الرُّوضِ المُربِعِ: «ويصحُّ القبولُ (متراخياً عنه)، أي: عن الإيجابِ ما دامَا (في مجلسِهِ)؛ لأنَّ حالةَ المجلسِ كحالةِ العقدِ، (فإنَّ تشاغلاً بما يقطعُهُ) عُرفاً، أو انقضى المجلسُ قبلَ القبولِ (بطلَ)، لأنَّهما صارَا مُعرَضَيْنِ عن البيعِ».

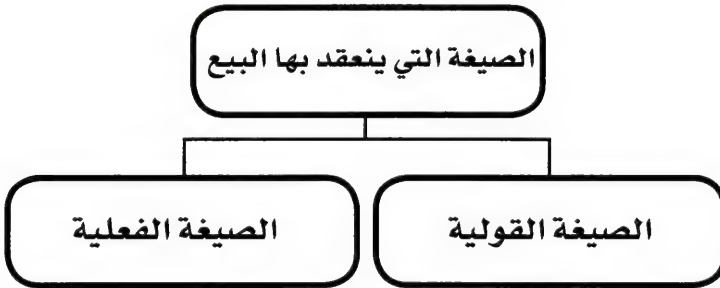
- أعيدوا صياغة ضابط صحة القبول إذا كان متراخياً عن الإيجاب.
- اذكروا خمس صور ممكنة لتشاغل المتبايعين بما يقطع الإيجاب.

أن يلحق المتفقّه الأمثلة المعطاة بما يناسبها من الأقسام.  
عند قول المؤلف: «(و) ينعقدُ أيضًا بمعاطاةٍ وهي الصيغةُ (الفعليّة)».

رقم النشاط

٤٥٠

تنقسم الصيغة التي ينعقد بها البيع إلى ما يلي:



على ضوء دراستك لصيغ البيع التي ينعقد بها:

- ألحق الأمثلة التالية بما يناسبها من هذين القسمين.
- ثمّ ميّز ما هو معتبرٌ عند الحنابلة منها ما هو غير معتبرٍ:

الصيغة	نوعها: قولية - فعلية	اعتبار الحنابلة لها
قال زيدٌ لمحمدٍ: بعْتُكَ هذه السيارة بخمسين ألفاً، وقال محمدٌ: قبلتُ.		
كتب سعدٌ لخالدٍ رسالةً نصيةً عبر الجوال جاء فيها: بعْتُكَ جوالي بألف ريالٍ، فردَّ عليه خالدٌ برسالةٍ أخرى، ونصّها: قبلت .		
صالحٌ وعبد الله أخران لا يتكلمان، دفع صالحٌ بقلمه إلى عبد الله، وأشار بيده إشارةً يُفهمُ منها أنه يريد مبلغاً من المال، فأشار عبد الله برأسه إشارةً يُفهمُ منها القبول، ودفع إليه المبلغ الذي طلبه.		

ان يلحق المتفقّه الأمثلة المعطاة بما يناسبها من الأقسام.

عند قول المؤلف: «(و) ينعقد أيضاً بمعاطاة وهي الصيغة الفعلية)».

٣

الصيغة	نوعها: قولية - فعلية	اعتبار الحنايلة لها
قال عبد الرحمن لأخيه: يعني هذا القلم بخمسة ريالاً، فقال أخوه: بعثك.		
قال فهدّ لسليمان: هل تبيعني هذا الكتاب بخمسين ريالاً؟ فقال سليمان: نعم.		
دخل سعدٌ إلى دكان حيّهم، فأخذَ كيسَ خُبزٍ، وأعطى البائع ريالاً، ثمّ انصرف دون أن يتكلم أحدٌ منهما.		
قال عبد الكريم لزميله عثمان: لبتك تبيعني هذا الكتاب بأربعين ريالاً، فقال عثمان: قبلت.		
دخل عليٌّ دكاناً لبّيع الحقائق، وقد وضع البائع أمام كل حقيبةٍ سعرها، فأخذ إحدى هذه الحقائق وأعطى ثمنها للبائع، وانصرف دون أن يتكلم.		

بناء المسألة الخلافية

٢

أن يحلر المتفقهُ محل النزاع في المسألة المعطاة، ثم يذكر ثلاث صورٍ لأثر الخلاف.  
عند قول المؤلف: «(و) ينعقد أيضًا بمعاطاة...».

رقم النشاط

٤٥١

تأمل في النقولات التالية ثم أجب على الاستفسارات الواردة بعدها:

الحنفية: «يلزم [أي البيع] بإيجاب وقبول، ويتعاط<sup>(١)</sup>».

المالكية: «... (ينعقد البيع بما يدل على الرضا وإن بمعاطاة). الباجي: البيع معروف ويفتقر إلى إيجاب وقبول، وكل لفظ وإشارة فهم منه الإيجاب والقبول لزم به البيع وسائر العقود<sup>(٢)</sup>».

الشافعية: «(كتاب البيع، شرطه: الإيجاب) .... فلا ينعقد بالمعاطاة... (كبعثك وملكتك، والقبول كاشتريت وتملكت وقبلت)<sup>(٣)</sup>».

- بالتعاون مع مجموعتك حرّروا محل الاتفاق ومحل الاختلاف بين المذاهب فيما ينعقد به البيع.

- ناقش مع مجموعتك ثلاثة من الآثار المعاصرة المترتبة على الخلاف المذكور.

(١) كنز الدقائق (١/٤٠٦).

(٢) التاج والإكليل (٦/١٢).

(٣) تحفة المحتاج (٤/٢١٦).

## بناء المسألة الخلافية

أن يحلل المتفق عليه محل النزاع في المسألة المعطاة، ثم يذكر ثلاث صور لأثر الخلاف.

عند قول المؤلف: «(و) ينعقد أيضاً بمعاطاة...».

٢

التعليل الفقهي

أن يحزر المتفقّ القياس في بيع الأعيان المذكورة.  
عند قول المؤلف: «الشَرطُ الثالثُ (أن تكون العينُ المعقودُ عَلَيْهَا أو على منفعَتِهَا (مباحة النفعِ مِنْ غير حاجةٍ)».

٤

رقم النشاط

٤٥٢

الأصل في الأعيان المنتفع بها إباحة بيعها وشرائها، وقد اختلف الفقهاء مع ذلك في جواز بيع بعضها، ومن ذلك: لبن الأدمية إذا حلب، وسباع البهائم المعدة للصيد.

ومن منع من بيعها؛ فلأنه شَبَّهَها بأعيانٍ أخرى ورد النهي عن بيعها.

-حرّر القياس الذي اعتمدوا عليه في كل واحدة من هاتين المسألتين. (بذكر الأصل وحكمه، ثمّ تحرير وجه الشبه الذي اقتضى الجمع بين الأصل والفرع عندهم).

أن يبين المتفق عليه مقصود المؤلف من هذا الشرط وأمثله، وما أورد فيه من أمثلة.

عند قول المؤلف: «(و) الشرط الثالث (أن تكون العين) المقصود عليها أو على منفعتها (مباحة) النفع من غير حاجة».

٤

رقم النشاط

٤٥٣

قال الحجاوي رحمه الله في الشرط الثالث من شروط البيع: «وأن تكون العين مباحة النفع من غير حاجة؛ كالبعول، والحمار، ودود القز، وبزره، والفيل، وسباع البهائم التي تصلح للصيد».

- قيد المؤلف النفع المباح بقوله: «من غير حاجة»، ما الذي أراد المؤلف إخراجه بهذا القيد؟

- وما الفرق بين عبارة المؤلف هذه وبين قول بعضهم: (من غير ضرورة)؟



ان يبين المتفق مقصود المؤلف من هذا الشرط وامثلته، وما اورد فيه من امثلة.  
عند قول المؤلف: «(و) الشرط الثالث (ان تكون العين) المعقود عليها او على منفعتها (مباحة النفع من غير حاجة)».

- لماذا اختار المؤلف أن يمثل لما انطبق عليه هذا الشرط من المبيعات بـ(البغل، والحمار، ودود القز، وبزره...)، ولم يقل مثلاً: (كالتمر، والبر، والإبل والبقر،...)?

- هل يمكن أن تتغير أمثلة هذا الشرط بتغير الزمان؛ فيدخل فيه ما كان خارجاً عنه في زمن المؤلف، أو يخرج عنه ما كان داخلياً فيه؟

ان يُحرَّرَ المتفقُّه اعتبار الحنابلة  
لأثر المال في أبواب المعاملات بعبارة  
صحيحة.

عند قول المؤلف: «(و) كـ (بزره)؛  
لأنَّه يُنتَفَعُ به في المال».

٤

رقم النشاط

٤٥٤

علَّل الحنابلة جواز الانتفاع ببزر دود القز لكونه «ينتفع به في المال».

- اذكروا مسألتين من مسائل ما يجوز بيعه، وما لا يجوز بيعه، مما  
ينبغي أن يعلَّل لجوازه بهذه العلة.

- اذكروا مسألتين من مسائل ما يجوز بيعه، وما لا يجوز بيعه، مما ينبغي أن يعلَّل  
لمنعه بأنَّه لا ينتفع به في الحال، ولا في المال.

ان يفسّر المتفقّهُ عبارة المؤلّف عند قول المؤلّف: «(والمُصحفُ) لا يُصَحُّ ببيعُهُ، ذَكَرَ فِي «المُبْدَع» أَنَّ الْأَشْهَرَ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ».

٣

رقم النشاط

٤٥٥

قال صاحب الروض رحمته الله: «(والمصحفُ) لا يصحُّ بيعُهُ، ذَكَرَ فِي «المُبْدَع» أَنَّ الْأَشْهَرَ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ، قَالَ أَحْمَدُ رحمته الله: لَا نَعْلَمُ فِي بَيْعِ الْمَصْحَفِ رَخْصَةً، قَالَ ابْنُ عَمْرٍو رحمته الله: وَدَدْتُ أَنَّ الْأَيْدِيَ تُقَطَّعُ فِي بَيْعِهَا؛ وَلَأَنَّ تَعْظِيمَهُ وَاجِبٌ».

- لماذا عبّر صاحب كتاب المُبدع بقوله: «أَنَّ الْأَشْهَرَ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ»؟
- انقل ما ذكره المَرْدَاوِيُّ رحمته الله عن المسألة في كتابه تصحيح الفروع<sup>(١)</sup>.

(١) وهو كتاب ألفه علاء الدين المرداوي صاحب الكتاب المشهور: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، على كتاب الفروع لابن مفلح، وقد طبعا جميعاً في كتاب واحد.

ان يحرّر المتفقّه مناط التحريم  
في الحديث المذكور، ويخرّج عليه  
مسألتين من المسائل المعاصرة.

عند قول المؤلف: «(والميتة) لا  
يصحُّ بيعُها...».

٥

رقم النشاط

٤٥٦

قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ  
وَالْأَصْنَامِ»<sup>(١)</sup>.

- حرّروا مناط التحريم في كلّ واحدٍ من هذه المحرّمات.
- ثمّ خرّجوا على كلّ واحدٍ من تلك المناطق مسألتين من المسائل المعاصرة.

(١) رواه البخاري (٢١٢١)، ومسلم (١٥٨١).

ان يستنبط المتفقّهُ العلة التي بنى عليها المؤلف حكم المسألة المعطاة. عند قول المؤلف: «(و) لَا (الأدهانُ النَجِسَةُ وَلَا الْمُتَنَجِّسَةُ)».

٥

رقم النشاط

٤٥٧

فَصَّلَ صاحب الروض رحمته الله في تحريم بيع الحشرات، والمصحف، والميتة، والأدهان النجسة والمتنجسة، ولم يطلق القول بتحريمها.  
- تأملوا في كلّ حكمٍ من هذه الأحكام، وفي التفصيل الذي ذكره المؤلف، ثُمَّ استنبطوا العلة التي بنى عليها المؤلف ذلك الحكم على ذلك الوجه من التفصيل.  
- ثُمَّ خرجوا على كلّ علةٍ من العلل التي استنبطتموها مسألةً معاصرةً.

ان يُمثّل المتفقّه بخمس صور  
معاصرة لببوع (محرمّة أو جائزة)  
تخريجاً على الفروع المذكورة.  
نهاية الشرط الثالث من شروط  
البيع.

جوّز الحنابلة بيع البغل والحمار ودود القزّ وبزره والفيل وسباع  
البهائم، ولمْ يجوّزوا بيع الكلب والحشرات والميتة والأذهان النجّسة  
والمتنجّسة.

- استنبط الأوصاف التي بنى عليها الحنابلة حكم الجواز وحكم التحريم في  
المسائل السابقة.

- ثمّ مع زملائك ناقشوا الأوصاف التي استنبطها كلّ واحدٍ منكم، وحرّروها.  
- ثمّ خرّجوا خمس مسائل معاصرة على الأوصاف التي حرّرتموها.

أن يبين المتفق الحكم معللاً في  
المسألة المعطاة.

نهاية الشرط الرابع من شروط  
البيع.

٥

رقم النشاط

٤٥٩

رغب سعيد في شراء سيارة بالتقسيط من البنك، وأحضر عرض  
أسعار باسم البنك (من وكالة السيارات المجاورة له) مُتضمناً وصف  
السيارة ولونها ومواصفاتها وسعرها (مائة ألف ريال).

ثم أحضر سعيد للبنك خطاب تعريف بالراتب، ونموذج تحويل الراتب للبنك  
للمدة المتفق عليها مع البنك (ثلاث سنوات)، لسداد القيمة الإجمالية، والمتضمنة  
أصل السعر، مضافاً إليه فائدة البنك (٧٪).

وتم إبرام العقد مُتضمناً مصاريف إصدار العقد بمبلغ معين (١٠٠٠ ريال) والتوقيع  
عليه من قبل سعيد والبنك والشهود.

وعليه أصدر البنك شيكاً مصرفياً باسم وكالة السيارات بقيمة السيارة المشتراه،  
استلمه سعيد منهم وسلمه للوكالة.

وتم تسجيل السيارة باسم سعيد واستلمها.

- ما رأيكم في طريقة البيع السابقة، معللين ما تذكرونه من أحكام.

أن يبين المتفقّـه الحكم معللاً في  
المسألة المعطاة.

نهاية الشرط الرابع من شروط  
البيع.

٥



أن يُبين المتفقّ الحكم الفقهي في  
المسألة المعطاة.

نهاية الشرط الرابع من شروط  
البيع.

٤

رقم النشاط

٤٦٠

تأمل في المسائل الآتية، ثمّ وضح: هل اختلّ فيها شرطٌ من شروط

البيع؟

المسألة الأولى: وكَّل صالحٌ جاره؛ ليشتري له سيارةً جديدةً، فاشتراها له، وأوقفها أمام منزله.

فخرج صالحٌ ذات يوم من منزله، ورأى السيارة، فظنَّ أنَّها لجاره، ثمّ لمَّا زاره صديقه سعدٌ وأظهر إعجابه بالسيارة؛ باعها عليه وهو معتقِد أنَّها ملكٌ لجاره.

المسألة الثانية: خرج سعيدٌ يوماً إلى البر، فرأى من الكمأة ما أعجبه واستحسنه، ثمّ إنَّه صوَّرها بجواله وأرسل تلك الصور إلى صديقه ماجدٍ، وعرض عليه شراء ما ظهر فيها، فقبل العرض واشتراها منه.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٤	نهاية الشرط الرابع من شروط البيع.	أن يُبين المتفق عليه الحكم الفقهي في المسألة المعطاة.	تحقيق المناط

المسألة الثالثة: المسألة السابقة نفسها، لكن الأرض ملك لسعيد.

المسألة الرابعة: أراد خالد أن يبدأ بمشروع تجاريّ، وهو بيع السيارات الجديدة، فاستأجر محلاً صغيراً في معارض للسيارات، ثم أنشأ موقعاً على الشبكة العنكبوتية لعرض السيارات الحديثة المعروضة للبيع، ثم بدأ يبيع على زبائنه سياراتٍ بالمواصفات المبينة في الموقع بشرط أن يدفع المشتري الثمن حالاً، ويتم تسليم السيارة بعد شهر، وقد اشترط خالد هذا الشرط؛ لأجل أن يتمكن من شراء السيارة من الشركة الأم، فتصل السيارة إلى السعودية قبل موعد التسليم.

أن يُفرّق المتفقّه بين المسائل المعطاة  
بعبارة صحيحة.

نهاية الشرط الرابع من شروط  
البيع..

٢

رقم النشاط

٤٦١

- وضح الفرق بين المسألتين التاليتين:

اشترى لغيره بعين ماله بلا إذنه.

اشترى لغيره بما في ذمته له بلا إذنه.

- ثمّ اذكر مثالاً لكلّ مسألة يظهر به الفرق بينهما.

أن يبيّن المتفقّهُ الحكم الفقهيّ في  
المسألة المعطاة.

نهاية الشرط الخامس من شروط  
البيع.

٢

رقم النشاط

٤٦٢

- تأمّل في العقدين الآتيين، ثمّ من خلال دراستك بيّن حكم كلّ عقيد.

- وإذا كان العقدان أو أحدهما غير جائز، فهل يوجد مخرجٌ لجوازه؟

١- باع ماجدٌ على صالحٍ سمكاً رآه في قناةٍ متفرعةٍ من نهر النيل، ولدى صالح القدرة على صيدها.

٢- باع ماجدٌ على صالحٍ سمكاً رآه في قناةٍ متفرعةٍ من نهر النيل، ولدى ماجد القدرة على صيدها دون صالح.

أن يستنبط المتفقَّه اعتبارًا مناسبًا  
يقسّم الغرر في العقود بناءً عليه، ثمَّ  
يلحق الأمثلة المعطاة بما يناسبها. عند المتعاقدين....

عند قول المؤلف: «(و) الشرطُ  
السادسُ (أن يكونَ) المبيعُ (معلومًا)  
عند المتعاقدين....».

٥

رقم النشاط

٤٦٣

من المعلوم أن من شروط البيع: (أن يكون المبيع معلومًا)، فالشيء الذي يُشكُّ في حصوله، أو تُجهل حاله، أو صفاته المقصودة، ونحو ذلك؛ داخلٌ في الجهالة والغرر.

فبناءً على ما تقدّم، وبناءً على دراستكم لهذا الشرط من شروط البيع، يرجى القيام بما يلي:

- يقسم الطلاب إلى مجموعات.
- كل مجموعة تستنبط اعتبارًا يمكن أن تُقسّم الغرر في العقود بناءً عليه.
- كل مجموعة تُقسّم الغرر والجهالة الداخلة في العقود وفق هذا الاعتبار، مع بيان حكم كل قسم، وما يندرج تحته من صور، مستعينين على ذلك بالرسم الشجري.
- كل مجموعة تدرج هذه الأمثلة التطبيقية تحت ما يناسبها من تلك الأقسام:
- ١- اللبن في ضرع الشاة المباعة.
- ٢- البوفيه المفتوح.
- ٣- بيع الحصاة.
- ٤- بيع اللبن في الضرع.
- ٥- بيع عشب الفحل.
- ٦- بيع ما يختفي في قشره كالرمان.

أن يستنبط المتفقَّه اعتباراً مناسباً  
يقسّم الغرر في العقود بناءً عليه، ثُمَّ  
يلحق الأمثلة المعطاة بما يناسبها.  
عند المؤلف: «(و) الشرطُ  
السادس (أن يكون) المبيع (معلومًا)  
عند المتعاقدين...».

٧- البيع بسعر السوق.

٨- التأمين التجاري.

٩- بيع الأنموذج.

أن يبين المتفق عليه حكم البيع والشراء من مواقع الإنترنت تخريجاً على علة المسألة المعطاة.  
عند قول المؤلف: «(و) الشرط السادس (أن يكون) المبيع (معلوماً) عند المتعاقدين».

٤

رقم النشاط

٤٦٤

من شروط البيع الواردة في الروض: «(أن يكون) المبيع (معلوماً) عند المتعاقدين؛ ... (برؤية) له أو لبعضه.... (أو صفية) تكفي في السلم».

من خلال هذا الشرط وما ذكر فيه من تفاصيل:

- استنبط العلة التي جعلت الفقهاء يضبطون حصول العلم المجزئ بما تقدم.

- ثم خرج عليها حكم البيع والشراء من مواقع الانترنت للسلع التالية: (ساعات، سيارات، أجهزة الكترونية، شقق وفلل، أراضي).

ربط المسائل بمقاصد الشريعة

أن يبين المتفق أنه المقصد الشرعي في حكم المسائل المعطاة.

عند قول المؤلف: «(ويصح بيع ما مأكوله في جوفه كرمان وبطيخ) ...»

٤

رقم النشاط

٤٦٥

من البيوع الفاسدة: بيع الجمل الشارد، والسماك في الماء، وبيع الحمل في البطن، واللبن في الضرع، وبيع الملامسة، وبيع المنابذة، وبيع الحصاة، وبيع السلعة برقمها. وكذلك جاء تحريم القمار والميسر. وجاء النهي عن الثنيا إلا أن تعلم. - كونا مجموعات نقاش.

- ثم تأملوا في هذه البيوع والمعاملات، واستنبطوا المقصد الخاص الذي نهى عنها جميعاً لأجله، (وهو مقصد شرعي واحد في هذه البيوع كلها). - ثم تأملوا في بيع ما مأكوله في جوفه، كالبطيخ والرمان، وبيع الصبرة من الطعام - وهي بيوع جائزة - هل فيها هذا المعنى؟ أو شيء منه؟ فإن كان المعنى موجوداً فيها فما وجه إباحتها؟



ربط المسائل بمقاصد  
الشريعة

أن يبين المتفق عليه أثر المقصد الشرعي  
في حكم المسائل المعطاة.

عند قول المؤلف: «(ويصح بيع ما  
ما كونه في جوفه كرمان ويطبخ)  
...».

ع

أن يستنبط المتفقَّه القاعدة  
الأصولية التي يرجع إليها  
الاستدلال المذكور.

عند قول المؤلف: «(و) يَصَحُّ بَيْعُ  
(الْحَبِّ الْمَشْتَدِّ فِي سُنْبِلِهِ) ...».

٣

رقم النشاط

٤٦٦

قال البُهوتِيُّ رحمته الله: «(و) يَصَحُّ بَيْعُ (الْحَبِّ الْمَشْتَدِّ فِي سُنْبِلِهِ)؛ لِأَنَّهُ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ جَعَلَ الْاِشْتِدَادَ غَايَةً لِلْمَنْعِ، وَمَا بَعْدَ الْغَايَةِ يَخَالِفُ مَا  
قَبْلَهَا؛ فَوَجِبَ زَوَالُ الْمَنْعِ».

- مع أعضاء مجموعتك ابحثوا عن نصِّ الحديث الذي أشار إليه المؤلف.
- ثمَّ استنبطوا القاعدة الأصولية التي بُني عليها هذا الاستدلال.

أن يستخرج المتفق ضابطاً للغرر  
الذي يمنع صحة البيع في ضوء  
فهمه لكلام المؤلف.

نهاية شروط البيع.

٥

رقم النشاط

٤٦٧

ذكر المؤلف ﷺ من شروط صحة البيع: أن يكون المعقود عليه  
مقدوراً على تسليمه، وأن يكون المبيع معلوماً، وأن يكون الثمن  
معلوماً، وهذه الشروط كلها مبنية على تحريم الغرر.

- تأمل في هذه الشروط الثلاثة، وفيما ذكره المؤلف تحت كل واحد منها من  
المسائل، ثم استخرج ضابطاً كلياً للغرر الذي يمنع صحة البيع.

استخراج الضوابط  
الفقهية

ان يستنبط المتفق عليه ضابطاً  
للتفريق بين المسألتين المذكورتين.  
عند قول المؤلف: «(وإن باع ثوباً أو  
صبرة) ...».

٢

رقم النشاط

٤٦٨

جاء في زاد المستقنع: «وإن باع ثوباً أو صبرة أو قطعاً كل ذراع أو قفيز  
أو شاة بدرهم صح، وإن باع من الصبرة كل قفيز بدرهم... لم يصح».  
- استنتج ضابطاً للتفريق بين المسألتين السابقتين.

أن يبين المتفق الحكم القضائي في  
المسألة المعطاة.

نهاية مقدمة كتاب البيع.

٣

رقم النشاط

٤٦٩

أراد خالد أن يبيع على محمد ثلاثة أجهزة حاسوبية، فشرح  
خالد لمحمد مواصفات جهاز واحد، ولم يبين له مواصفات  
الجهازين الآخرين، واكتفى بإخباره بأنهما موجودان في الصندوق، فباعه الأجهزة  
ب(٦,٠٠٠ ريال).

فلما رجع محمد إلى بيته وفتح الصندوق؛ وجد أن كل واحد من الجهازين يقوم  
في السوق بألف ريال فقط، ويقوم الجهاز المعلومة صفته بألفي ريال، فقيمة الأجهزة  
الثلاثة: (٤,٠٠٠ ريال) فقط، وقد أقر الخصمان بوقوع البيع على النحو المذكور.  
- تأمل في الواقعة القضائية، ثم أصدر الحكم القضائي تجاهها.  
- من المعتبر قوله، محمد أم خالد؟ ولماذا؟

أن يبين المتفق عليه الحكم القضائي في  
المسألة المعطاة.

نهاية مقدمة كتاب البيع.

٥

رقم النشاط

٤٧٠

أراد خالد أن يبيع على محمد ثلاثة أجهزة حاسوبية، فشرح خالد لمحمد مواصفات جهاز واحد، ولم يُبين له مواصفات الجهازين الآخرين، واكتفى بإخباره بأنهما موجودان في الصندوق، فباعه الأجهزة بـ (٦,٠٠٠ ريال).

فلما رجع محمد إلى بيته وفتح الصندوق؛ وجد أن كل واحد من الجهازين يقوم في السوق بألف ريال فقط، ويقوم الجهاز المعلوم صفته بألفي ريال، فقيمة الأجهزة الثلاثة: (٤,٠٠٠ ريال) فقط.

فرفع محمد دعوى قضائية على خالد يطالب فيها بفسخ العقد في كل الأجهزة، لكونه يجهل مواصفات جهازين من الأجهزة الثلاثة. واعترض خالد بأنه لا يحق له الفسخ إلا في الجهازين المجهولين دون الجهاز المعلوم.

وقد أقر الخصمان بوقوع البيع على النحو المذكور.

- تأمل في الواقعة القضائية السابقة، ثم أصدر الحكم القضائي تجاهها.

- من المعتبر قوله، محمد أم خالد؟ ولماذا؟

- وإذا كان القول قول خالد؛ فما هو قدر المبلغ الذي يسقط من الثمن مقابل

الجهازين؟

أن يبين المتفق عليه الحكم القضائي في  
المسألة المعطاة.

نهاية مقدمة كتاب البيع.

٥

أن يستنبط المتفقُّه علّة النهي عن البيع بعد نداء الجمعة الثاني، ويخرج عليها ثلاث صورٍ معاصرة.

فصل «(وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ) وَلَا الشُّرَاءُ (مَنْ تَلَزَمَهُ الْجُمُعَةُ ...)».

٣

رقم النشاط

٤٧١

بعد دراستكم لكلام المؤلف ﷺ في حكم البيع والشراء بعد نداء

الجمعة الثاني:

- استنبطوا مناط النهي عن البيع بعد نداء الجمعة الثاني.

- ثُمَّ خَرَّجُوا عَلَيْهِ ثَلَاثًا مِنَ الصُّوَرِ المعاصرة.



أن يبين المتفق عليه حكم ثلاث صور  
معاصرة تخريجاً على عدة الفروع  
المذكورة.  
فصل: «(ولا يصح البيع) ولا  
الشراء (ممن تلزمه الجمعة...)».

- بعد دراستكم للفصل الذي ابتدأه المؤلف ﷺ بقوله: (فصل ولا يصح البيع...).
- استخراجوا منه المسائل المنهي عنها لذاتها.
  - ثم اذكروا ثلاث مسائل معاصرة حرّمها أهل العلم لما تؤدي إليه من المفساد.

أن يرد المتفقّهُ الفروع المعطاة إلى  
أصولها.

فصل: «(وَلَا يَصْحُ الْبَيْعُ) وَلَا  
الشُّرَاءُ (مَمَّنْ تَلَزُمُهُ الْجُمُعَةُ...)».

٤

رقم النشاط

٤٧٣

قال البُهوتِيُّ رحمه الله: «(فَصْلٌ وَلَا يَصْحُ الْبَيْعُ) وَلَا الشُّرَاءُ (مَمَّنْ تَلَزُمُهُ  
الْجُمُعَةُ بَعْدَ نَدَائِهَا الثَّانِي)، أَيُّ الَّذِي عِنْدَ الْمَنْبَرِ عَقَبَ جُلُوسِ الْإِمَامِ  
عَلَى الْمَنْبَرِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَصَّ بِهِ الْحُكْمُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ  
وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي الْفَسَادَ، وَكَذَا قَبْلَ النَّدَاءِ لِمَنْ مَنْزِلُهُ بَعِيدٌ  
فِي وَقْتِ وَجُوبِ السَّعْيِ عَلَيْهِ، وَتَحْرِمُ الْمَسَاوِمَةُ وَالْمَنَادَاةُ إِذْنُ؛ لِأَنَّهُمَا وَسِيلَةٌ لِلْبَيْعِ  
الْمَحْرَمِ، وَكَذَا لَوْ تَضَايَقَ وَقْتُ مَكْتُوبَةٍ».

استعمل المؤلف في كلامه هذا ثلاث قواعد.

- استخرجوا هذه القواعد الثلاث من كلام المؤلف.

- ثُمَّ انقسموا إلى ثلاث مجموعات، كُلُّ مَجْمُوعَةٍ تُنَاقِشُ قَاعِدَةً مِنَ الْقَوَاعِدِ الثَّلَاثِ

من حيث:

١- رأي الحنابلة فيها.

٢- صحّة تخريج الفرع عليها.

أن يرد المتفقُّه الفروع المعطاة إلى  
أصولها.

فصل: «(وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ وَلَا  
الشُّرَاءُ) مِمَّنْ تَلَزَمُهُ الْجَمْعَةُ...».

تخريج الفروع على  
الأصول

أن يرد المتفقّهُ الفروع المعطاة إلى  
أصلها.

فَصْلٌ: «(وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ) وَلَا  
الشَّرَاءُ...» / عند قول المؤلف: «...  
(وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ عَصِيرٍ) وَنَحْوِهِ (مِمَّنْ  
يَتَّخِذُهُ خَمْرًا)».

٥

رقسم النشاط

٤٧٤

أثّرت قاعدة: (النهي يقتضي الفساد) في عددٍ من الفروع الفقهيّة.

- تناقش مع أعضاء مجموعتك حول هذه القاعدة.

- ثمّ أبدوا رأيكم في الآثار المترتبة على القول بالفساد.

- ثمّ اذكروا رأي المذهب في الفروع التالية:

١- من باع كلباً وقبض ثمنه.

٢- البيع والشراء بعد نداء الجمعة الثاني.

٣- بيع آلات اللّهُو.

٤- بيع الخمر.

- اذكروا مسألةً معاصرةً تندرج تحت هذه القاعدة، وبيّنوا حكمها بناءً على القاعدة.

ان يستخرج المتفقَّه ضابطًا  
للمسائل المعطاة.  
فصل: «(وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ) وَلَا  
الشَّرَاءُ...» / عند قول المؤلف: «...  
(وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ عَصِيرٍ وَنَحْوِهِ) (مِمَّنْ  
يَتَّخِذُهُ خَمْرًا)».

قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

قال ابن القيم رحمه الله: «وقد تظاهرت أدلة الشرع على أنَّ القصد في

العقود معتبرة، وأنها تؤثر في صحّة العقد وفساده، وفي حلّه وحُرْمته...»<sup>(١)</sup>.

- استنتج ضابطاً للحال التي يحرم فيها بيع العنب والسلاح ونحو ذلك من الأعيان التي ذكرها المؤلف والأصل في منفعتها الإباحة، مستحضراً أثر ظاهر الحال (زمن فتنة، كون المشتري ممن يصنع المسكرات) وأثر القصد (قصد المشتري من شرائه هذا) في صياغة الضابط.

أن يحرر المتفقّ الأقيسة الواردة في  
كلام المؤلف المذكور، ويحررها.

فصل: «(وَلَا يَصُحُّ الْبَيْعُ وَلَا  
الشَّرَاءُ ...» / عند قول المؤلف: «  
(ويَحْرُمُ بَيْعُهُ عَلَى أَخِيهِ) ...»

٤

رقم النشاط

٤٧٦

قال البُهوتِيُّ رحمه الله: «(ويَحْرُمُ بَيْعُهُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ) الْمُسْلِمُ؛ (كَأَن يَقُولَ  
لِمَنْ اشْتَرَيْ سَلْعَةً بَعْشَرَةً: أَنَا أُعْطِيكَ مِثْلَهَا بِتِسْعَةٍ)؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَبِيعُ  
بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ»<sup>(١)</sup>، (و) يَحْرُمُ أَيْضًا (شِرَاؤُهُ عَلَى شِرَائِهِ؛ كَأَن يَقُولَ لِمَنْ بَاعَ  
سَلْعَةً بِتِسْعَةٍ: عِنْدِي فِيهَا عَشْرَةٌ)؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ عَلَيْهِ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ  
إِذَا وَقَعَ فِي زَمَنِ الْخِيَارَيْنِ؛ (لِيَفْسَخَ) الْمَقُولُ لَهُ الْعَقْدَ (وَيَعْقِدَ مَعَهُ)، وَكَذَا سَوْمُهُ عَلَى  
سَوْمِهِ بَعْدَ الرِّضَا صَرِيحًا لَا بَعْدَ رَدٍّ، (وَيَبْطُلُ الْعَقْدُ فِيهِمَا)؛ أَي: فِي الْبَيْعِ عَلَى بَيْعِهِ  
وَالشَّرَاءِ عَلَى شِرَائِهِ، وَيَصَحُّ فِي السَّوْمِ عَلَى سَوْمِهِ، وَالْإِجَارَةُ كَالْبَيْعِ فِي ذَلِكَ».

مع أعضاء مجموعتك:

- استنتجوا الأقيسة الواردة في كلام المؤلف، وبيّنوا نوع كلّ قياسٍ منها، وأركانها،  
وحرّروا المعنى الجامع فيه.

أن يميّز المتفقّه بين المسألتين المذكورتين.  
فصل: «(وَلَا يَصَحُّ الْبَيْعُ) وَلَا الشُّرَاءُ...» / عند قول المؤلف: «وَكَذَا سَوْمُهُ عَلَى سَوْمِهِ بَعْدَ الرِّضَا صَرِيحًا لَا بَعْدَ رَدٍّ».

تأمل المسألتين التاليتين، ثم حرّر الفرق بينهما:

- يحرم بيعه على بيع أخيه، وشراؤه على شرائه؛ ليفسخ ويعقد معه، ويبطل العقد فيهما.

- يحرم سومه على سومه بعد الرضا صريحًا، ويصح العقد.

تحقيق المناط

أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مُبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.

فصل: «(وَلَا يَصَحُّ الْبَيْعُ وَلَا الشَّرَاءُ...» / عند قول المؤلف: «وَكَذَا سَوْمُهُ عَلَى سَوْمِهِ بَعْدَ الرِّضَا صَرِيحاً لَا بَعْدَ رَدِّ».

٣

رقم النشاط

٤٧٨

رغب محمد في بيع سيارته على أحمد بـ (١٠٠,٠٠٠ ريال)، فركن كل واحد من المتعاقدين إلى الآخر، وقبل إبرام العقد، علم محمد أن صديقه ماجداً يرغب في شراء سيارة من أي شخص يثق به، فذهب محمد إليه وعرض عليه سيارته بـ (١١٠,٠٠٠ ريال)، فقبل ماجد، وأبرم العقد معه.

- تأمل في العقد المذكور، ثم بين حكمه من حيث الإباحة والتحريم، مع التعليل.

- ثم بين حكمه من حيث الصحة والفساد، مع التعليل.



التفريق الفقهي

ان يبين المتفقَّه وجه افتراق المسالتين المذكورتين في الحكم. فصل: «(وَلَا يَصْحُ الْبَيْعُ وَلَا الشَّرَاءُ...» / عند قول المؤلّف: «(وَيَبْطُلُ الْعَقْدُ فِيهِمَا) أَيَّ فِي الْبَيْعِ عَلَى بَيْعِهِ، وَالشَّرَاءِ...».

٣

رقم النشاط

٤٧٩

قرّر المؤلّف ﷺ حُرمة البيع على بيع المسلم، والشراء على شرائه، والسوم على سومه. لكنّه أبطل البيع والشراء وصحّح السوم.  
- ما وجه التفريق بين البيع والشراء وبين السوم مع قيام النهي في الجميع؟

تخريج الفروع على  
الأصول

ان يرد المتفقهُ الفروع المعطاة إلى  
اصلها.

فصل: «(وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ) وَلَا  
الشَّرَاءُ ...» / عند قول المؤلف:  
«(وَمَنْ بَاعَ رِبَوِيًّا بِنَسِيئَةٍ...)».

٤

رقم النشاط

٤٨٠

قال البهوتي رحمه الله: «(وَمَنْ بَاعَ رِبَوِيًّا بِنَسِيئَةٍ)؛ أي: مُوجِّل، وكذا حالٌ

لَمْ يُقْبَضْ (واعْتَاضَ عَنْ ثَمَنِه مَّا لَا يُبَاعُ بِهِ نَسِيئَةً)؛ كَثَمَنٍ بُرِّ اعْتَاضَ

عنه بُرًّا أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْمَكِيلَاتِ؛ لَمْ يَجْزْ؛ لَأَنَّهُ ذَرِيعَةُ لِبَيْعِ الرَّبَوِيِّ بِالرَّبَوِيِّ نَسِيئَةً، وَإِنْ

اشْتَرَى مِنَ الْمُشْتَرِي طَعَامًا بِدَرَاهِمَ وَسَلَّمَهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ أَخَذَهَا مِنْهُ وَفَاءً، أَوْ لَمْ يَسَلِّمْ إِلَيْهِ

لَكِنْ قَاصَّةٌ جَازَ، (أَوْ اشْتَرَى شَيْئًا) وَلَوْ غَيْرَ رِبَوِيٍّ (نَقْدًا بَدُونِ مَّا بَاعَ بِهِ نَسِيئَةً) أَوْ حَالًا

لَمْ يُقْبَضْ، (لَا بِالْعَكْسِ لَمْ يَجْزْ)؛ لَأَنَّهُ ذَرِيعَةُ إِلَى الرَّبَا لِبَيْعِ أَلْفَا بِخَمْسِمِائَةٍ، وَتُسَمَّى:

مَسْأَلَةُ الْعَيْنَةِ، وَقَوْلُهُ: «لَا بِالْعَكْسِ»، يَعْنِي: لَا إِنْ اشْتَرَاهُ بِأَكْثَرَ مِمَّا بَاعَهُ بِهِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ؛

كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُ بِمِثْلِهِ. وَأَمَّا عَكْسُ مَسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ: بِأَنْ بَاعَ سَلْعَةً بِنَقْدٍ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا بِأَكْثَرَ

مِنْهُ نَسِيئَةً: فَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: يَجُوزُ بِلَا حِيلَةٍ، وَنَقَلَ حَرْبٌ: أَنَّهَا مِثْلُ مَسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ، وَجَزَمَ

بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي «الْإِقْنَاعِ» وَصَاحِبُ «الْمُنْتَهَى»، وَقَدَّمَهُ فِي «الْمُبْدَعِ» وَغَيْرِهِ.

- استنبطوا الأصل الذي بُنيت عليه الفروع الواردة في كلام المؤلف.

- ثُمَّ ناقشوا صحة بناء هذه الفروع على الأصل الذي ظهر لكم أَنَّ المؤلف بنى

الفروع عليه.

- ومن خلال هذا الأصل ناقشوا صحة إلحاق التورق المنظم بالعينة.

أن يرد المتفقهُ الفروع المعطاة إلى  
أصلها.

فَصَلِّ: «(وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ) وَلَا  
الشَّرَاءُ...» / عند قول المؤلف:  
«(وَمَنْ بَاعَ رِبْوِيًّا بِنَسِيئَةٍ...)».

ع

ان يذكر المتفقّه ثلاثة أمثلة معاصرة يتحقق فيها مناط المسألة المعطاة.

فصل: «(وَلَا يَصَحُّ الْبَيْعُ وَلَا الشُّرَاءُ ... / عند قول المؤلّف: «(وَمَنْ بَاعَ رِبَوِيًّا بِنَسِيئَةٍ...)».

٣

رقم النشاط

٤٨١

قال المؤلّف رحمه الله: «(وَمَنْ بَاعَ رِبَوِيًّا بِنَسِيئَةٍ وَاعْتَاَصَ عَنْ ثَمَنِهِ مَا لَا يُبَاعُ بِهِ نَسِيئَةً) ... لَمْ يَجْزْ».

- اذكروا ثلاثة أمثلة معاصرة لما ذكره المؤلّف.

ان يبين المتفق عليه حكم ثلاث صور  
معاصرة تخريجاً على علة النهي عن  
الاحتكار.  
فصل: «(وَلَا يَصْحُ الْبَيْعُ وَلَا  
الشَّرَاءُ/ عند قول المؤلف: «وَيَحْرُمُ  
التَّسْعِيرُ وَالْإِخْتَارُ فِي قَوْتِ آدَمِي».

٥

رقم النشاط

٤٨٢

- تأملوا النصوص الواردة في النهي عن الاحتكار، ثم نقّحوا المناط

فيها.

- ثم بينوا ضابط الاحتكار الوارد فيها من خلال ما توصلتم إليه.

- اذكروا ثلاثاً من الصور المعاصرة للاحتكار<sup>(١)</sup>.

أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مُبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.  
نهاية فصل: «(وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ وَلَا الشِّرَاءُ) (مَنْ تَلَزَمَهُ الْجُمُعَةُ بَعْدَ نَدَائِهَا الثَّانِي)».

تأمل في العقد الآتي، ثُمَّ أجب على الاستفسارات الواردة عليه، وفق التسلسل المذكور.

في ربيع الأول، باع زيدٌ على صالح (٦٠ كجم) من التمر الجيد، بـ (١٠,٠٠٠ ريال) على أن يسدد المبلغ في رمضان.  
في شهر ربيع الثاني، اشترى زيدٌ من صالح (٦٠ كجم) من التمر بـ (٨,٠٠٠ ريال) حالةً.

- ما حكم هذا العقد؟ مع التعليل.

في شهر رمضان، طلب زيدٌ من صالح سداد المبلغ، فقال صالح: ما عندي نقدٌ، لكن خذ (٦٠ كجم) من البرِّ تُقدَّر قيمته بـ (١٠,٠٠٠ ريال)؛ عوضاً عنها، فقبل زيدٌ ذلك.

- ما حكم هذا العقد؟ مع التعليل.

أن يبين المتفقَّه الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مُبرِّزاً المعنى المؤثر في الحكم.  
نهاية فصل: «(وَلَا يَصَحُّ الْبَيْعُ) وَلَا الشِّرَاءُ (مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجَمْعَةُ بَعْدَ نَدَائِهَا الثَّانِي)».

- ما الحكم لو كانت قيمة البُرِّ تُقَدَّرُ بـ (١٢,٠٠٠ ريال)؟

- ما الحكم لو كانت قيمة البُرِّ تُقَدَّرُ بـ (٨,٠٠٠ ريال)؟

تأمل في العقد الآتي، ثمَّ أجب على الاستفسارات الواردة عليه، وفق التسلسل المذكور.

في شهر محرَّم، باع خالدُ سيارته على صديقه محمدٍ بـ (٥٠,٠٠٠ ريال) على أن تُسدَّد قبل عيد الأضحى.  
(١) في شهر صفر، تندَّم خالدٌ على بيع سيارته؛ فطلب من محمدٍ الفسخ لكنه رفض، فاشتراها منه بـ (٤٠,٠٠٠ ريال) سلمها إياه نقدًا.  
- ما حكم هذا العقد؟ مع التعليل.

- ما الحكم لو اشتراها خالدٌ بـ (٦ آلاف يورو)؟ مع التعليل.

- ما الحكم لو اشتراها خالدٌ بـ (طن من الرز الهندي) تُقدَّر قيمته بـ (٤٥ ألف ريال)؟ مع التعليل.



أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مُبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.  
نهاية فصل: «(وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ) وَلَا الشِّرَاءُ (مَنْ تَلَزَمَهُ الْجُمُعَةُ بَعْدَ نَدَائِهَا الثَّانِي)».

ع

- ما الحكم لو كان بـ (٦٠ ألف ريال)؟ مع التعليل.

- ما الحكم لو أن محمداً صدم بها فنقص خمس قيمتها، فاشترها خالد بـ (٣٠ ألف ريال)؟

(٢) في شهر ذي الحجة، طلب خالد من محمد سداد المبلغ، فقال محمد: ما عندي نقد، لكن خذ (طناً من البر) تُقدَّر قيمته بـ (٦,٠٠٠ ريال) عوضاً عنها، فقبل خالد ذلك.

- ما حكم هذا العقد؟ مع التعليل.

- ما الحكم لو كانت قيمة الطن من البر يُقدر بـ (٤٥ ألف ريال)، فقبل خالد ذلك؟

أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في  
المسألة المعطاة، مُبرِّزاً المعنى المؤثر في  
الحكم.  
نهاية فصل: «ولا يصح البيع» ولا  
الشراء (مَنْ تَلَزَمَهُ الْجُمُعَةُ بَعْدَ  
نَدَائِهَا الثَّانِي).

٣

رقم النشاط

٤٨٥

يعاني سعدٌ من فقرٍ مدقعٍ، فذهب إلى ماجدٍ، وطلب منه (ألف ريالٍ)  
على سبيل القرض، فرفض ذلك، وقال سأعطيك: (١٠٠ كجم) من  
الأرز المصري.

فذهب إلى المحل المجاور، وأعطى ماجدٌ البقال ألف ريالٍ مقابل شراء (١٠٠ كجم) من  
الأرز المصري، ثم التفت ماجدٌ إلى سعدٍ، وقال بعثك هذا الرزب (١٢٠٠ ريالٍ) تسدّها بعد  
شهرٍ.

فقام البقال بكيل الأرز، وأعطاه سعدًا.

ثم عرض سعدٌ على البقال أن يشتري منه الأرزب (٩٠٠ ريالٍ) نقدًا، فوافق، وتبايعا  
على ذلك.

يحتوي النشاط السابق على عددٍ من العقود:

- اذكرها

- ويبيّن حكم كلّ عقدٍ، مع التعليل.

أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مُبرِّزاً المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية فصل: «(وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ) وَلَا الشِّرَاءُ (مَنْ تَلَزَمَهُ الْجُمُعَةُ بَعْدَ نَدَائِهَا الثَّانِي)».

- وما المخرج الفقهي إن كان العقد مُحَرَّمًا؟

- وما حكم الجمع بين هذه العقود؟

أن يلحق المتفقّة الأمثلة التطبيقية المعطاة بما يناسبها من الأقسام.

نهاية فصل (ولا يصح البيع) ولا الشراء (ممن تلزمه الجمعة بعد نداءها الثاني).

٥

رقم النشاط

٤٨٦

الأصل في المعاملات الإباحة، وقد جاءت الشريعة بتحريم بعض البيوع؛ لأسبابٍ وحكمٍ معيّنة.

من خلال دراستكم لأحكام عقود المعاوضات، يرجى القيام بما يلي:

- يقسّم الطلاب إلى مجموعاتٍ.

- كل مجموعة تستنبط أقسام ما جعله الشارع سبباً للنهي عن بعض البيوع،

مستعينين على ذلك بالرسم الشجري.

- ثمّ تدرج كل مجموعة الأمثلة التطبيقية التالية تحت ما يناسبها من تلك الأقسام:

- ١- بيع المحاقلة.
- ٢- بيع المزبنة.
- ٣- بيع الملامسة.
- ٤- بيع الحصة.
- ٥- بيع المنابذة.
- ٦- بيع الملاقيح والمضامين.
- ٧- بيع اللبن في الضرع.
- ٨- بيع الفضولي.
- ٩- النجش.
- ١٠- البيع على بيع أخيه.
- ١١- بيع الحاضر للبادي.
- ١٢- بيع اللحم بالحيوان.
- ١٣- بيع المعدوم.
- ١٤- بيع السمك في الماء.
- ١٥- بيع العينة.
- ١٦- بيع العنب لمن يتخذه خمراً.
- ١٧- بيع الثمر قبل بدو صلاحه.
- ١٨- بيع ما لا يملكه البائع.
- ١٩- البيع بعد نداء الجمعة الثاني.
- ٢٠- بيع الدم.
- ٢١- بيع الدخان.

أن يلحق المتفقّه الأمثلة التطبيقية  
المعطاة بما يناسبها من الأقسام.

نهاية فصل (ولا يصحّ البيع) ولا  
الشراء (ممنّ تلزمه الجمعة بعد  
ندائها الثاني).

أن يقارن المتفقَّه بين (شروط البيع،  
والشروط في البيع) مقارنةً كاملة.  
عند قول المؤلف: والشَّرْطُ هُنَا:  
إلزامُ أحدِ المتعاقدين الآخرَ بسببِ  
العَقْدِ مَا لَهُ فِيهِ مَنَفْعَةٌ.

رقم النشاط

٤٨٧

تقدم في أول كتاب البيع أنَّ من شروط البيع: التراضي من المتعاقدين،  
وأن يكون العاقد جائز التصرف، وأن يكون المبيع معلومًا، وغير ذلك  
من الشروط.

وذكر المؤلف ﷺ هنا الشروط التي يشترطها أحد المتعاقدين في البيع، كأن يشترط  
أحدهما رهناً، أو نفعًا معلومًا في المبيع، ونحو ذلك.  
- قارن بين شروط البيع والشروط في البيع من خلال الجدول التالي:

الشروط في البيع	شروط البيع	
وضع المتعاقدين	من وضع الشارع	مصدرها
		زوالها وتغيرها أو بقاؤها
		ما يترتب عليها
		وقتها (قبل العقد أم بعده)
		صحتها
		اعتبارها

تحقيق المناط

أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي عند قول المؤلف: «الثاني: شرط ما للعقد المذكور. كان من مصلحة العقد...».

٥

رقم النشاط

٤٨٨

تأمل في العقد التالي، ثم بين:

- حكم العقد.

- وحكم كل شرط فيه من حيث صحته ولزومه وما يترتب على فواته.

نص العقد:

صالح تاجر لديه مستشفيات، اتفق مع شركة ماجد لبيع الأجهزة الطبية على أن يشتري منها ثلاثين سريرًا، بقيمة: (١٠,٠٠٠ ريال) لكل سرير. وكان ضمن شروط العقد ما يلي:

الشرط الأول: أن يكون الثمن حالاً.

الشرط الثاني: أن تحتوي السرر على أجهزة صوتية وفق مواصفات مرفقة بالعقد.

الشرط الثالث: أن تكون السرر مرهونة عند الشركة حتى تقبض الثمن.

الشرط الرابع: أن تتولى الشركة نقل السرر إلى مستشفيات صالح، وأن تتولى تركيبها.

الشرط الخامس: ألا يبيع صالح السرر بعد استعمالها على شركة ماجد.

الشرط السادس: أن يكون للبائع الخيار مطلقاً.

أن يبيّن المتفقّـه الحكم الفقهيّ  
للعقد المذكور.

عند قول المؤلّف: «الثاني: شرطُ ما  
كانَ مِنْ مصلحةِ العقدِ...».

٥



ان يستخرج المتفقَّه أمثلةً تطبيقيةً  
على النهي الوارد عن بيعتين في بيعَةٍ  
حسب الأقوال التي قيلت في تفسيره،  
ثم ينسب القول لصاحبه.  
عند قول المؤلف: «والضربُ الثاني  
من الشروط ... وهو ثلاثة أنواع:  
أحدها: (يُبطلُ العقد) ... وهو:  
بيعَتانِ في بيعَةٍ المنهيُّ عنه».

## بناء المسألة الخلافية

رقم النشاط

٤٨٩

جاء عن النبي ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ<sup>(١)</sup>، وقد اختلف الفقهاء

في تفسير المراد بهذا النهي على أقوالٍ، أشهرها:

- ١- النهي عن الجمع بين عقدين مختلفين، كأن يقول: بعتك بشرط أن تقرضني، أو تهبني، أو تستأجر مني، تؤجرني، أو تشتري مني.
- ٢- أن يقول: بعتك السلعة بكذا حالاً، أو بكذا مؤجلاً، ويفترقان على ذلك.
- ٣- أن يقول: بعتك هذه السلعة أو هذه السلعة وبينهما تفاوت ويفترقان على ذلك.
- ينقسم الطلاب إلى ثلاث مجموعاتٍ.
- كلُّ مجموعةٍ تختار واحداً من هذه المعاني الثلاثة وتحرّر له ثلاثة أمثلة تطبيقية.
- تُسمّى كلُّ مجموعةٍ من قال بذلك التفسير من أهل العلم<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه الترمذي (١٢٣١)، والنسائي (٦/٦٧).

(٢) انظر الإثراء المعرفي رقم (٥٣).

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٤	عند قول المؤلف: «الثاني: ما يصح معه البيع، وقد ذكره بقوله: (وإن شرط أن لا خسارة عليه، أو متى نفق المبيع والأردة».	أن يبين المتفق وجه استدلال المؤلف بالأثر على الواقعة المذكورة، ويجب عن الإشكال الوارد عليه.	الاستدلال والاستنباط

رقم النشاط

٤٩٠

استدل المؤلف ﷺ على جواز أن يشترط البائع نفعًا معلومًا في المبيع، بخبر شراء عثمان من صهيب ﷺ أرضًا، وشرط وقفها عليه وعلى عقبه.

- حرّ وجه استدلال المؤلف بهذا الأثر على المسألة المذكورة.

- هل يتعارض هذا مع استدلال المؤلف بحديث: «مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ»<sup>(١)</sup> على فساد اشتراط البائع على المشتري ما ينافي مقتضى العقد، مثل: أن لا يبيع، أو لا يهب، ونحو ذلك؟ يبين ذلك بالتفصيل.

(١) رواه البخاري (٢١٥٥)، ومسلم (١٥٠٤).

عند قول المؤلف: «الثاني: ما يصح معه البيع، وقد ذكره بقوله: (وإن شرط أن لا خسارة عليه، أو متى نفق المبيع والأردة».

أن يستخرج المتفق ضابطاً لكل نوع من نوعي الشروط الفاسدة.

قال المؤلف رحمه الله في الشروط الفاسدة المفسدة للعقد: «(يُبطل العقد)

مِنْ أَصْلِهِ (كاشتراطِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ عَقْدًا آخَرَ كسلفٍ)؛ أَي:

سلم، (وقرض، وبيع، وإجارة، وصرف)، للثمنِ أو غيره وشركة، وهو: بيعتان فيبيعة المنهية عنه؛ قاله أحمد».

وقال في الشروط الفاسدة غير المفسدة للعقد: «(وإن شرط أن لا خسارة عليه،

أو متى نفق المبيع والأردة، أو) شرط أن (لا يبيع) المبيع (ولا يهب)ه، (ولا يعتقه،

أو) شرط (إن عتق فالولاء له)؛ أَي: للبائع، (أو) شرط البائع على المشتري (أن يفعل

ذلك)؛ أَي: أن يبيع المبيع، أو يهبه ونحوه: (بطل الشرط وحده)»

من خلال تأملك للنصوص السابقة والأمثلة الواردة فيها، استخراج:

- ضابط الشروط الفاسدة المفسدة للعقد.

- ضابط الشروط الفاسدة غير المفسدة للعقد.

عند قول المؤلف: «(أو يقول) الراهن (للمرتهن: إن جئتك بحقك) في محله (والأ فالرهن لك: لا يصح البيع)».

أن يبين المتفق سبب تفريق المؤلف بين النوعين المذكورين من أنواع الشروط الفاسدة.

تحليل النص الفقهي

- ذكر المؤلف ﷺ ثلاثة أنواع للشروط التي تنافي مقتضى العقد، ذكر الأول منها بقوله: «(يُطْلُ العقد) مِنْ أَصْلِهِ (كاشتراطٍ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخرِ عقدًا آخَرَ كسلفٍ)؛ أي: سلم، (وقرض، وبيع، وإجارة، وصرف)، للثمنِ أو غيره وشركة، وهو: بيعتان في بيعَةٍ المنهي عنهُ؛ قاله أحمد».
- وقال في النوع الثالث: «(و) الثالثُ: مَا لَا يَنْعَقِدُ مَعَهُ بَيْعٌ نَحْوُ: (بِعْتُكَ إِنْ جِئْتَنِي بِكَذَا، أَوْ) إِنْ (رَضِيَ زَيْدٌ) بِكَذَا، وَكَذَا تَعْلِيْقُ الْقَبُولِ، (أَوْ يَقُولُ) الرَّاهِنُ (لِلْمَرْتَنِ: إِنْ جِئْتُكَ بِحَقِّكَ) فِي مُحَلِّهِ (وَالْأ فَالرَّهْنُ لَكَ: لَا يَصَحُّ الْبَيْعُ)»
- لماذا لم يجعل المؤلف النوعين نوعًا واحدًا؟
- هل هناك أثر فقهي يترتب على هذا التفريق من المؤلف؟ وضح ذلك بالتفصيل.
- ما علاقة قول الراهن للمرتهن: إِنْ جِئْتُكَ بِحَقِّكَ وَإِلَّا فَالرَّهْنُ لَكَ بالشروط في البيع ليذكره المؤلف من أمثلة الشروط التي لا ينعقد معها البيع؟

أن يبرز المتفقَّه وجه ارتباط الشرط بالأُمثلة والمسائل التي ذكرها المؤلّف.  
عند قول المؤلّف: «(أو يقول) الرّاهنُ (للمرتَهَن: إن جئتُكَ بحقِّكَ) في محلِّهِ (والأ فالرّهْن لك: لا يصحُّ البيع)».

٣

رقم النشاط

٤٩٣

ذكر المؤلّف ﷺ النوع الثالث من شروط البيع الفاسدة: ما لا ينعقد

معه البيع، ومثّل له بثلاث مسائل.

- بيّن وجه ارتباط المسائل التي ذكرها بالنوع المذكور.

وجه إدراجها في النوع الثالث	المسألة
	تعليق الإيجاب، مثل: بعثك إن رضي زيد.
	تعليق القبول، مثل: اشتريت إن جاء فلان.
	قول الراهن للمرتَهَن: إن جئتُكَ بحقِّكَ (والأ فالرّهْن لك).

ان يلخص المتفق مذهب الفقهاء  
في بيع العربون، ويبين سبب الخلاف.

عند قول المؤلف: «وغير بيع  
العربون؛ بأن يدفع بعد العقد شيئاً  
ويقول: إن أخذت المبيع أتممت  
التمن...».

٣

رقم النشاط

٤٩٤

ذكر المؤلف رحمه الله جواز بيع العربون، وهي مسألة اختلف الفقهاء  
فيها.

- لخص أقوال المذاهب الأخرى في هذه المسألة.

- ثم بين سبب الخلاف فيها<sup>(١)</sup>.

(١) انظر الإثراء رقم (٥٤).

أن يلحق المتفقّه الأمثلة التطبيقية المعطاة بما يناسبها من الأقسام.

نهاية باب الشروط في البيع.

قسّم البُهوئيّ ﷺ الشروط في البيع باعتبار الصّحة والفساد إلى ما يلي:

- شروطٌ صحيحة، وهي تنقسم إلى ما يلي:

(١) شروطٌ من مصلحة العقد.

(٢) شروطٌ من مقتضى البيع.

(٣) شرط البائع نفعاً معلوماً في المبيع.

- شروطٌ فاسدة، وهي تنقسم إلى ما يلي:

(١) شروطٌ فاسدة يصحّ معها البيع.

(٢) شروطٌ فاسدة يبطلّ معها البيع.

(٣) شروطٌ فاسدة لا ينعقد معها البيع.

من خلال ما تقدّم، وعلى ضوء دراستكم للشروط في البيع، يرجى القيام بما يلي:

- يُقسّم الطلاب إلى مجموعاتٍ.

- كلّ مجموعة تُدرج هذه الأمثلة التطبيقية للشروط في البيع تحت ما يناسبها من

هذه الأقسام:

• اشتراط تأجيل الثمن.

• اشتراط تفصيل القماش ثوباً.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٥	نهاية باب الشروط في البيع.	أن يُلحَق المتفقهُ الأمثلة التطبيقية المعطاة بما يناسبها من الأقسام.	التقسيم الفقهي

- اشتراط تجربة السيارة.
- اشتراط حلول الثمن.
- اشتراط أن يُقرضه ألفي ريالٍ مع البيع.
- الشرط الجزائي (اتفاق المتعاقدين في ذات العقد أو في اتفاقٍ لاحق، قبل الإخلال بالالتزام على مقدار التعويض الذي يستحقه أحد العاقدين عند عدم قيام الآخر بتنفيذ التزامه، أو تأخيرَه عنه فيه).
- اشتراط أن تكون السيارة مكَيَّفة.
- اشتراط تكسير الحطب.
- اشتراط أن يخيَّط له ثوبًا، مع بيع السيارة.
- اشتراط عدم بيع الجوال المبيع.
- بيع التصريف (وهو أن يأتي المُنتِج والمورِّد إلى البَقَّال والصيدلي وغيرهما فيضع عنده بضاعته، من خبزٍ وحليبٍ ودواءٍ وغيرها ويبيعها عليه، فما باعه المشتري من البضاعة في وقت صلاحيتها فهي على المشتري، وما بقي منها فهي ردُّ على البائع).
- اشتراط رضا أبيه حتى يتم البيع.
- اشتراط البراءة من جميع عيوب السيارة.



أن يلحق المتفقّه الأمثلة التطبيقية  
المعطاة بما يناسبها من الأقسام.

نهاية باب الشروط في البيع.

٥

أمثلة الشروط الفاسدة			أمثلة الشروط الصحيحة		
شروط فاسدة لا ينعقد معها البيع	شروط فاسدة يبطل معها البيع	شروط فاسدة يصح معها البيع	اشتراط البائع نفعا معلوما في المبيع	شروط من مصلحة العقد	شروط من مقتضى البيع

أن يبتكر المتفقه تقسيمًا مقترحًا  
لـ (الشروط في البيع).

نهاية باب الشروط في البيع.

٣

رقم النشاط

٤٩٦

قسّم البُهوتِيُّ رحمه الله الشروط في البيع باعتبار الصحة والفساد إلى  
قسمين: صحيحة وفاسدة، ثُمَّ قَسَمَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْقَسِيمِ إِلَى  
ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ.

- كونوا مجموعات نقاشٍ.

- كُلُّ مَجْمُوعَةٍ تَبْتَكَرُ تَقْسِيمًا جَدِيدًا لـ (الشروط في البيع)، مستعينين في ذلك بالرسم  
الشجري.

أن يبيّن المتفقّ الحكم القضائي في  
المسألة المعطاة.

نهاية باب الشروط في البيع.

٥

رقم النشاط

٤٩٧

أصبحت مُحامياً، وعُرضت عليك القضية الآتية، فما موقفك تجاهها، وما أجوبتك على الاستشارات الواردة.

أخبرك محمدٌ بأنه باعٌ على فهدٍ في شهرٍ محرّمٍ عقاراً في مكة بقيمة مليون ريالٍ، واشترط المشتري -فهدٌ- تأجيل تسليم الثمن إلى رمضان، فاشترط محمدٌ أن يبقى في العقار مدة ستة أشهرٍ.

ثمّ في شهر صفر باع فهدٌ العقار على صالحٍ بثمانٍ حالٍ قدره (٧٠٠,٠٠٠ ريالٍ)، فلما دخل رمضان؛ وأرادَ محمدٌ تسلّم المبلغ الذي له تبين له أنّ فهداً معسراً لا يقدر على السداد.

ثمّ أقام صالحٌ دعوىً على محمدٍ يطالبه بإفراغ الأرض وإخلاء العقار، وقال لك محمدٌ: أريد منك أيها المحامي أن تكون وكيلاً عني في هذه القضية المقامة ضدي.

- هل يحقُّ لمحمدٍ أن يدفع بعدم صحة البيع الثاني؟

- هل يجوز لفهدٍ بيع العقار على صالحٍ؟

أن يبين المتفق عليه الحكم القضائي في  
المسألة المعطاة.

نهاية باب الشروط في البيع.

٥

- ماذا لو اشترط محمد إفراغ الأرض بعد استلام الثمن؟

- ماذا لو قال محمد لفهد: (إن جئتني بالثمن نقداً قبل مضي ستة أشهر وإلا فلا بيع بيننا)؟ وما حكم البيع الثاني؟

- ما الحكم لو كان الثمن حالاً، وتبين له أن فهداً كان مُعسراً؟

- ماذا لو أفرغت الأرض لفهد وقت العقد الأول ثم أفرغت لصالح، هل يحق لمحمد رفع دعوى على صالح بإبطال العقد الثاني الذي بينه وبين المدين بسبب عدم السداد، فيطالبه بإرجاع الأرض إليه؟

ان يستخرج المتفق ضابطاً للمعاملات التي يثبت فيها خيار المجلس من النص المذكور. عند قول المؤلف: «(يُثَبَّتْ) خيار المجلس (في البيع)....».

قال المؤلف رحمه الله: «(يُثَبَّتْ) خيار المجلس (في البيع)؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما يرفعُهُ إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يَخِيرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فِتْبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ»<sup>(١)</sup> متفق عليه. لكن يُسْتثنَى مِنَ الْبَيْعِ: الْكِتَابَةُ، وَتَوَلَّى طَرَفِي الْعَقْدِ، وَشَرَاءُ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ، أَوْ اعْتَرَفَ بِحَرِّيَّتِهِ قَبْلَ الشَّرَاءِ، (و) كَالْبَيْعِ (الصُّلْحُ بِمَعْنَاهُ)؛ كَمَا لَوْ أَقْرَبَ بَدَيْنِ أَوْ عَيْنٍ ثُمَّ صَالَحَهُ عَنْهُ بِعَوْضٍ، وَقِسْمَةِ التَّرَاضِي وَالْهَبَةِ عَلَى عَوْضٍ؛ لِأَنَّهَا نَوْعٌ مِنَ الْبَيْعِ، (و) كَبَيْعِ أَيْضًا (إِجَارَةً)؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ مُعَاوِضَةٌ أَشْبَهَتْ الْبَيْعَ، (و) كَذَا (الصَّرْفُ وَالسَّلَامُ)؛ لِتَنَاوُلِ الْبَيْعِ لَهُمَا، (دُونَ سَائِرِ الْعُقُودِ) كَالْمَسَاقَاةِ، وَالْحَوَالَةِ، وَالْوَقْفِ، وَالرَّهْنِ، وَالضَّمَانِ».

- استخرج مما ذكره المؤلف ضابطاً للمعاملات التي يثبت فيها خيار المجلس.

أن يبين المتفق عليه وجه الجمع بين  
الحكم المذكور وتعليل الفقهاء في  
بعض المسائل.  
عند قول المؤلف: «(وإن نضياءً): أي:  
الخيار: بأن تباعاً على أن لا خيار  
بينهما؛ لزم بمجرد العقد».

ذكر المؤلف ﷺ أن المتبايعين إذا تباعاً على نفي الخيار لزم البيع  
بمجرد العقد.

- هل يتعارض هذا مع قول الفقهاء في إبطال بعض التصرفات: إنه إسقاط للحق  
قبل وجوبه؟ بين ذلك بالتفصيل.
- علل بغض النظر عن قول النبي ﷺ: «أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا  
الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ»<sup>(١)</sup>.

تحقيق المناط

أن يبين المتفقه الحكم الفقهي في  
المسألة المعطاة.

نهاية القسم الأول من أقسام  
الخيار (خيار المجلس).

٥

رقم النشاط

٥٠٠

تأمل في كلام الفقهاء في خيار المجلس، ثم بين كيفية وقوعه في  
العقود التي تُعقد عن طريق المكالمات الهاتفية، أو عن طريق الشبكة  
العنكبوتية.

٣

أن يُدبّل المتفقّ على المسألة المعطاة  
بدليل معتبر.  
عند قول المؤلف: «لَا يَصَحُّ  
اشتراطُه بعدَ لزومِ العقدِ، ولا إلى  
أجلٍ مجهولٍ».

رقم النشاط

٥٠١

ذكر المؤلف ﷺ في خيار الشرط أنّه يكون إلى مدّة معلومة، ثمّ  
أكّد ذلك بقوله: «لَا يَصَحُّ اشتراطُه بعدَ لزومِ العقدِ، ولا إلى أجلٍ  
مجهولٍ»، ولم يذكر دليلاً على المنع من اشتراط الخيار إلى أجلٍ مجهولٍ.  
- اذكر الدليل الذي استنبط منه المؤلف هذا الحكم، مُبيّناً وجه استنباطه منه.



ان يُحرَّر المتفقُہ النصُّ المعطى  
بعبارة أوضح في ضوء المصادر ذات  
العلاقة.  
عند قول المؤلف: «ويثبتُ خيارُ  
الشَّرطِ (في البيعِ والصِّلحِ) .... (و)  
في (الإجارةِ في الذِّمَّةِ) كخِياطةِ  
ثوبٍ».

قال صاحب الروض ﷺ في باب الخيار وقبض المبيع والإقالة:

«ويثبتُ خيارُ الشَّرطِ (في البيعِ والصِّلحِ) .... (و) في (الإجارةِ في

الذِّمَّةِ) كخِياطةِ ثوبٍ، (أو) في إجارةِ (على مدَّةٍ لا تلي العقدَ) كسنةٍ ثلاثٍ في سنةٍ  
اثنتين إذا شرطه مدَّةً تنقضي قبل دخول سنة ثلاثٍ، فإن وليت المدَّةُ العقدَ كشهرٍ من  
الآن لم يصحَّ شرطُ الخيارِ؛ لئلاَّ يؤدِّي إلى فواتِ بعضِ المنافعِ المعقودِ عَلَيْهَا أو  
استيفائها في مدَّةِ الخيارِ، وكلاهما غيرُ جائزٍ».

- راجع هذه المسألة في كتب المذهب الأخرى ثُمَّ عبر عن المعنى الذي ذكره  
المؤلف بعبارةٍ أخرى تكون أوضح عندك وأسهل في الفهم.

أن يُقارن المتفقّه بين (البيع،  
والصلح بمعنى البيع، والإجارة،  
والصرف، والسلم، والمساواة، والرهن،  
والضمان) في المسائل المعطاة.  
عند قول المؤلّف: «وَلَا يَثْبُتُ خِيَارُ  
الشَّرْطِ فِي غَيْرِ مَا ذُكِرَ؛ كَصَرْفٍ،  
وَسَلَمٍ...».

إنَّ عقود المعاملات المالية ربما اتفقت في أحكام واختلفت في  
أحكامٍ أخرى لا اختلاف طبيعتها، ومن ذلك خيار المجلس، وخيار  
الشرط، فبعض العقود يثبت فيه الخياران، وبعضها يثبت فيه أحد الخيارين، وبعضها  
لا يثبت فيه واحدٌ منهما، وللزوم العقد وجوازه أثرٌ في ذلك.  
- قارن بين العقود المذكورة في الجدول التالي من حيث كونها جائزةً أو لازمةً،  
ومن حيث ثبوت خيار المجلس وخيار الشرط فيها.

محل الفرق	ثبوت خيار المجلس فيه	ثبوت خيار الشرط فيه
البيع		
الصلح بمعنى البيع		
الإجارة		
الصرف		
السلم		
المساواة		
الرهن		
الضمان		

تحقيق المناط

أن يبين المتفقه الحكم الفقهي في  
المسألة المعطاة، مع ذكر الحلول  
الشرعية لما حرم منها.

عند قول المؤلف: «وَلَا يَثْبُتُ خِيَارُ  
الشَّرْطِ فِي غَيْرِ مَا ذُكِرَ؛ كَصَرْفِ،  
وَسَلَمٍ، وَضَمَانٍ، وَكَفَالَةٍ».

٣

رقم النشاط

٥٠٤

من خلال دراستك لباب الخيار، هل يصحُّ اشتراط خيار الشرط في  
العقود الآتية، وإذا لم يصحَّ فما الحلول الفقهية الممكنة؟  
- أعطى ماجدٌ سعدًا جهازه؛ ليقوم بمسح محتوياته وإضافة بعض البرامج المجانية  
بـ (١٠٠ ريال).

- أعطى زيدٌ صيرفيًّا (١٠٠ يورو) على أن يعطيه (٥٠٠ ريال سعودي).

الاستدلال والاستنباط

أن يبيّن المتفقّه وجه استدلال المؤلف بالحديث.  
عند قول المؤلف: «(والمُلك) في المبيع (مدةً الخيارين) ... (للمشتري)»

٣

رقم النشاط

٥٠٥

- استدلَّ المؤلّف ﷺ على ملك المبيع مدةً خياري المجلس والشرط بقول النبي ﷺ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا، وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ»<sup>(١)</sup>، وذكر المؤلّف وجه الاستدلال بالحديث، فقال: «فجعل المال للمبتاع باشرطه، وهو عامٌّ في كلّ بيع فشمل بيع الخيار».
- هل ما استدلّ به المؤلّف من الحديث استدلالٌ بالمفهوم أم المنطوق؟
  - إن كان استدلاله بالمفهوم فأَي نوعٍ من المفاهيم؟
  - وإن كان استدلاله بالمنطوق؛ فبيّن وجه الدلالة.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٢	نهاية القسم الثاني من أقسام الخيار: (خيار الشرط).	أن يُبين المتفق عليه الحكم القضائي في المسألة المعطاة، مُبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

رقم النشاط

٥٠٦

عُيِّنَ قاضياً وعُرِضَتْ عليك القضية التالية:

اشترى عبد العزيز من سعود سيارة، وبعد مضيّ يومٍ من تاريخ الشراء طلب عبد العزيز الخيار ثلاثة أيام، فمنحه سعود ذلك، وبعد مضيّ يومٍ آخر طلب عبد العزيز ردّ السيارة بناءً على خيار الشرط، فرفض سعود ذلك.

- فهل ستقضي لعبد العزيز أم لسعود؟ مع التعليل.

أن ينقد المتفقَّه ضابط خيار الغبن  
للمسترسل، ويعيد صياغته.  
عند قول المؤلف: «(والمسترسلُ)  
وهو مَنْ جَهِلَ الْقِيَمَةَ وَلَا يُحَسِّنُ  
يُمَاكِسُ».

٢

رقم النشاط

٥٠٧

من الصُّور التي يثبت فيها خيار الغبن: المسترسل، وقد ذكر  
البُهوتِيُّ رحمهُ الله في الرَّوْضِ الْمُرْبِعِ ضابطه بقوله: «وهو مَنْ جَهِلَ الْقِيَمَةَ  
وَلَا يُحَسِّنُ يُمَاكِسُ».

- تَأْمَلِ الضَّابِطَ السَّابِقَ، وانقده إن كان يحتاج إلى نقدٍ.
- ثُمَّ أَعِدْ صِيَاقَةَ هَذَا الضَّابِطِ بِتَعْبِيرِكَ.

أن يستخرج المتفق ضابط  
التدليس الذي يثبت به الخيار، ثم  
يمثل له بثلاثة أمثلة من الواقع.  
عند قول المؤلف: «(الرابع) من  
أقسام الخيار: (خيار التدليس) من  
الدُّسَّة وهي الظلمة...»

جاء في الرُّوضِ المُرْبِع: «(الرَّابِع) مِنْ أَقْسَامِ الْخِيَارِ: (خِيَارُ التَّدْلِيسِ) مِنْ الدُّلْسَةِ وَهِيَ الظُّلْمَةُ، فَيُثْبِتُ بِمَا يَزِيدُ بِهِ الثَّمَنُ (كَتَسْوِيدِ شَعْرِ الْجَارِيَةِ وَتَجْعِيدِهِ)»...

- استخرج ضابط التدليس الذي يثبت به الخيار.
- اذكر ثلاثة أمثلة معاصرة للتدليس في البيع.

٤

عند قول المؤلف: «وكذا تصرية اللبن في ضرع بهيمة الأنعام».

أن يبرز المتفق أثر تنقيح المناط في النص المذكور على الخلاف في المسائل المعطاة.

التعليل الفقهي

رقم النشاط

٥٠٩

قال النبي ﷺ: «وَلَا تُصَرُّوا الْغَنَمَ. وَمَنْ ابْتَاعَهَا فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا. وَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمَرٍ»<sup>(١)</sup>.

نقحوا مناط النهي المذكور في الحديث.

ثم بينوا أثر ما انتهيتم إليه من تنقيح المناط على الخلاف في المسائل التالية:

- اشتراط العمد في التصرية.

- اشتراط الحلبة الواحدة لصحة الرد.

- الخلاف في محل التصرية الممنوعة، الغنم فقط؟ أو الغنم والإبل؟ أو غير ذلك أيضا.



أن يصوغ المتفقَّه ضابطاً فقهياً  
للعيب الذي يثبت به الخيار، ثُمَّ  
يمثل له بخمسة أمثلة واقعية.  
عند قول المؤلف: «(الخامس) مِنْ  
أقسام الخيار: (خيارُ العيب) وَمَا  
بمعناه، (وهو)؛ أي: العيبُ...».

١

رقم النشاط

٥١\*

- استخراج ضابط العيب الذي يثبت به الخيار من كلام المؤلف  
وأعد صياغته.

- مثّل له بخمسة أمثلة من الواقع المعاصر.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٣	عند قول المؤلف: «(فإذا عَلِمَ الْمُشْتَرِي الْعَيْبَ بَعْدَ الْعَقْدِ) أَمْسَكْهُ بِأَرْشِهِ».	ان يفرّق المتفقّه بين خيار الغبن وخيار العيب من حيث الماهية والحكم.	التفريق الفقهي

رقم النشاط

٥١١

استنبط الفروق الممكنة بين خيار العيب وخيار التدليس من حيث حقيقة كلّ واحدٍ منهما، وما يتعلق به من أحكامٍ فقهيةٍ.

أن يحرّر المتفقّه سبب تمييز الفقهاء بين مصطلحي (الحكومة، والأرّش) في الأبواب الفقهية. عند قول المؤلّف: «الأرّش (قسطُ ما بين قيمَةِ الصّحّةِ والعيبِ)».

تحليل النصّ الفقهي

رقم النشاط

٥١٢

مصطلح (الأرّش) ومصطلح (الحكومة) كلاهما يدلُّ على التقدير، غير أنّ مصطلح الأرّش يُذكر غالباً في باب المعاملات، بينما مصطلح الحكومة يُذكر غالباً في باب الجنايات والديات.

- ما وجه التفريق بين المصطلحين؟

- ما سبب استعمال الفقهاء لكلٍّ من المصطلحين في باهما؟

أن يُصدَرَ الْمُتَّفَقُّهَ حَكْمًا فَقْهِيًّا فِي  
المسائل المعطاة.

عند قول المؤلّف: «الأرضُ (قسطُ  
مَا بَيْنَ قِيَمَةِ الصَّحَّةِ وَالْعَيْبِ)».

٢

رقم النشاط

٥١٣

اقرأ القصة التالية ثمّ أجب على السؤال:

اشترى محمدٌ سيارةً بثمنٍ قدره: (٦٠,٠٠٠ ريال)، ثمّ وجد بها  
عيبًا، وقال أهل الخبرة: إن قيمة السيارة صحيحةً: (٨٠,٠٠٠ ريال)، وقيمتها معيبةً:  
(٤٠,٠٠٠ ريال).

- ما مقدار الأرض الذي يستحقه المشتري؟

أن يستخرج المتفقَّه الأصل الذي أشار إليه المؤلِّف، ثُمَّ يبين وجه بناء الفرع المذكور عليه.  
عند قول المؤلِّف: «(وإن اختلفا)؛ أي: البائع والمشتري في معيب: (عند مَنْ حَدَثَ الْعَيْبُ) ...».

قال البُهوتِيُّ رحمه الله: «(وإن اختلفا)؛ أي: البائع والمشتري في معيب: (عند مَنْ حَدَثَ الْعَيْبُ) مع الاحتمالِ (فقولُ مشترٍ معَ يمينِهِ) إنْ لَمْ يخرج عن يده؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ القبضِ في الجزءِ الفائتِ، فكانَ القولُ قولَ مَنْ ينفيه، فيحلفُ أَنَّهُ اشترأه وبِهِ الْعَيْبُ، أو أَنَّهُ مَا حَدَثَ عندهُ ويردُّه».

- استنبطوا الأصل الذي بني عليه هذا الفرع.

- ثُمَّ وضحوا وجه البناء على القاعدة المذكورة.

٣

أن يلخص المتفقّ أحكام خيار العيب في خريطة مفاهيمية جامعة. أقسام الخيار: (خيار العيب) وما بمعناه....»  
عند قول المؤلف: «(الخامس) من

رقم النشاط

٥١٥

من خلال دراستك لـ (خيار العيب في البيع).

لخص أحكام خيار العيب ومسائله، عن طريق رسم خارطة مفاهيمية تُنظّمها، مُبرِّزاً الأمور التالية:

- مُسقطات الخيار.
- وما يترتب عليه.
- وأثر تلف المبيع فيه.
- ومدته.

أن يبيّن المتفقّه سبب التّضريق في حكم المسائل المعطاة، استناداً على ضابط خيار التّخبير بالثمن. عند قول المؤلّف: «(السادس) من أقسام الخيار: (خيار في البيع بتخبير الثمن متى بان)».

من أقسام الخيار: خيار التّخبير بالثمن، استخرج ضابطه من الرّوض المُرَبّع.

٢

أن يبين المتفق عليه معنى المراجعة عند قول المؤلف: «(و) في الرجوع إلى كتب لغة الفقهاء. (المراجعة) وهي: بيعه بثمانه وبيع معلوم».

رقم النشاط

٥١٧

- أشار صاحب الروض رحمه الله في باب الخيار لمعنى كلمة: (مراجعة)، قارن بين كلامه وبين ما ذكره صاحب كتاب: معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء.

- من البيوع المنتشرة في هذا الوقت: بيع المراجعة للأمر بالشراء، فهل هو بنفس المعنى الذي يقصده الفقهاء ببيع المراجعة، والذي يذكرونه في باب الخيار أم لا؟  
- (اذكر اسم المرجع الذي اعتمدت عليه).



أن يحزّر المتفقّه المذهب في المسألة  
المعطاة بالرجوع إلى كتاب الإنصاف.  
عند قول المؤلف: «(ولا بدّ في  
جميعها)؛ أي: الصور الأربعة (من  
معرفة المشتري) والبائع...».

٣

رقم النشاط

٥١٨

قال صاحب الروض رحمته الله: «(ولا بدّ في جميعها)؛ أي: الصور  
الأربعة (من معرفة المشتري) والبائع (رأس المال)؛ لأنّ ذلك شرط  
لصحّة البيع، فإنّ فات لم يصحّ، وما ذكره من ثبوت الخيار في الصور الأربعة تبع  
فيه «المقنع» وهو رواية، والمذهب: أنّه متى بان رأس المال أقلّ حطّ الزائد، ويحطّ  
قسطه في مباحة وينقصه في مواضعة، ولا خيار للمشتري، ولا تقبل دعوى بائع غلطاً  
في رأس المال بلا بينة».

- ما وجه ترجيح المؤلف أنّ رواية عدم ثبوت الخيار هي المذهب؟ راجع كتاب  
الإنصاف للتحقق من ذلك.

ان يستنبط المتفق عليه الاعتبار الذي  
بنى عليه المؤلف تقسيم مسائل  
اختلاف المتبايعين، ويستنبط  
اعتباراً آخر يصلح لتقسيمها.  
عند قول المؤلف: «(السابع)  
مِنْ أقسام الخيار: (خيار) يثبت  
(اختلاف المتبايعين) ...».

- لخص تقسيم المؤلف ﷺ لصور الاختلاف بين المتبايعين

بواسطة الرسم الشجري.

- استنبط الاعتبار الذي قسم المؤلف (الاختلاف بين المتبايعين) بناءً عليه.

- استنبط اعتباراً آخر يصلح لأن تقسم صور المسألة بناءً عليه.

أن يقارن المتفقّ بين المكيل ونحوه وبين سائر المبيعات في المسائل الفقهية المذكورة.  
فصل في التصرف في المبيع قبل قبضه... / عند قول المؤلف: «(ومن اشترى مكيلاً ونحوه)، وهو الموزون والمعدود والمذروع...».

بين الفروق بين المكيل والموزون والمعدود والمذروع وبين سائر المبيعات قبل القبض من حيث الأوجه التالية:

وجه التفريق	المكيل والموزون والمعدود والمذروع	سائر المبيعات كالعقارات والثياب والمراكب
التصرف فيه ببيع أو هبة أو إجارة أو رهن أو حوالة		
الضمان إن تلف أو تعيب بغير آفة سماوية		
صفة القبض		

أن يقسّم المتفقّه صور القبض وفق اعتبار صحيح مقترح.

فصل في التصرف في المبيع قبل قبضه / عند قول المؤلف: «ومن اشترى مكيلاً ونحوه»، وهو الموزون والمعدود والمذروع...».

٣

رقم النشاط

٥٢١

من خلال دراستكم لأحكام قبض المبيع، يرجى القيام بما يلي:

- يقسّم الطلاب إلى مجموعات.

- كل مجموعة تقسّم المبيع باعتبار اشتراط القبض من أجل التصرف فيه، مبيّنة ما يندرج تحت كل قسم بإجمال.

- كل مجموعة تستنبط اعتباراً آخر يمكن تقسيم القبض في البيع بناءً عليه.

- كل مجموعة تقسّم القبض بناءً على هذا الاعتبار، مبيّنة ما يندرج تحت كل قسم من صور وأمثلة، مستعينة في ذلك بالرسم الشجري.

ان يستنتج المتفق ضابطاً لما يحصل به القبض، ثم يمثل له بخمسة أمثلة واقعية.

فصل في التصرف في المبيع قبل قبضه/ عند قول المؤلف: «(ويحصل قبض ما بيع بكيل) بالكيل...».

جاء في الرّوض المُرْبِع: «(ويحصل قبض ما بيع بكيل) بالكيل، (أو) أُبيع بـ (وزن) بالوزن، (أو) أُبيع بـ (عدّ) بالعدّ، (أو) أُبيع بـ (ذرع بذلك)».

- تأمل اختلاف ما يحصل به القبض باختلاف السلع، واستنتج ضابطاً لما يحصل به القبض في المبيعات بأنواعها.

- طبق الضابط على خمسة أمثلة من الواقع كقبض السيارات والعقارات وغيرها.

تخريج الفروع على  
الأصول

أن يبين المتفق عليه حكم خمس من  
المسائل المعاصرة بردها إلى القاعدة  
الأصولية المعطاة.

فصل في التصرف في المبيع قبل  
قبضه/ عند قول المؤلف: «(ويحصل  
قبض ما يبيع بكييل) بالكييل...».

٣

رقم النشاط

٥٢٣

- تناقش مع أفراد مجموعتك في خمس من حالات القبض

المعاصرة، وانظروا هل ذكرها الفقهاء في باب القبض؟

- ثم بينوا وجه اندراجها تحت قاعدة: «المالم يرد الشرع بتقديره فالمرجع فيه إلى

العرف».

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٣	نهاية باب الخيار وقبض المبيع والإقالة.	أن يبيّن المتفقّ الحكم الفقهيّ في المسألة المعطاة، مُبرِّزاً المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

رقم النشاط

٥٢٤

أراد خالد أن يُقرض صالحاً مبلغ (مليون ريال)، لكنّه خشي ألاّ يَرُدَّ المبلغ، فاشترى خالد من صالح داره (بمليون ريال) أودعت في حساب صالح يوم العقد، واشترط خالد أن له الخيار مدة عامٍ على أنّه متى رَدَّ صالحُ المبلغ فُسخ العقد.

- ما حكم التصرف السابق؟

- وضح مع التعليل إن كان التصرف جائزاً، أو اقترح حلاً فقهياً مناسبة إن كان التصرف غير جائز في الواقعة المذكورة.

أن يبيّن المتفقّه الحكم القضائي في  
المسألة المعطاة، مُبرِّزاً المعنى المؤثر في  
الحكم.  
نهاية باب الخيار وقبض المبيع  
والإقالة.

رقم النشاط

٥٢٥

عُيِّنَ قاضياً، وطُلب منك النظر في القضية الآتية، يرجى إصدار

الحكم فيها مع التسيب:

في الجلسة الأولى: ادّعى خالد أنه اشترى سيارةً من زيد بمبلغ (٩٠,٠٠٠ ريال)،  
ثمّ علم بوجود عيبٍ فيها.

في الجلسة الثانية: أقرّ المدّعى عليه وهو زيد بأن العيب واقع قبل العقد، ثمّ اختلفا  
في تقدير العيب، فأحيلت القضية إلى هيئة النظر.

في الجلسة الثالثة: قرّرت هيئة النظر أن قيمة السيارة سليمةً (١٥٠,٠٠٠ ريال)  
وقيمتها معيبةً (١٠٠,٠٠٠ ريال)

في الجلسة الرابعة (كانت الجلسة المقررة للنطق بالحكم): ادّعى زيد بأنه مغبونٌ في  
هذا العقد وأنّ له خيار الغبن.

- فما هو الحكم القضائي في القضية المذكورة؟



أن يبين المتفق الحكم الفقهي في  
المسألة المعطاة.  
نهاية باب الخيار وقبض المبيع  
والإقالة.

رقم النشاط

٥٢٦

تأمل في الواقعة الآتية، ثم أجب على الاستفسار الوارد عليها:

توجد أرض بيني وبين جاري معاذ، وقد عرضها مالكها السابق  
للبيع؛ فاشترى جاري معاذ نصفها بـ (٥٠٠,٠٠٠ ريال)، ثم اشترى النصف الآخر  
بـ (١,٠٠٠,٠٠٠ ريال)، فأصبحت ملكاً مشاعاً بيني وبين جاري معاذ.  
ثم بعد مضي سنة، ارتفع سعر هذه الأرض لتصل قيمتها (٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال)،  
فاتفقنا على بيعها.

ثم بعد البيع؛ ادعى جاري معاذ أنه يحق له أخذ (١,٥٠٠,٠٠٠ ريال)، مع العلم  
بأنه كان قد اشترى نصف الأرض المشاع بنصف مليون، وأما أنا فقد اشترت النصف  
الآخر المشاع بمليون، فالمبلغ الذي يستحقه هو ثلث القيمة وهي (١,٠٠٠,٠٠٠  
ريال)، ولي (٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال).

- فما المبلغ الذي يستحقه؟

- وإذا كان مُحَقِّقاً فهل لي أن أفسخ العقد لكوني جاهلاً بذلك؟

أن يبين المتفق الحكم القضائي في  
المسألة المطاة.

نهاية باب الخيار وقبض المبيع  
والإقالة.

٤

رقم النشاط

٥٢٧

تأمل في الواقعة القضائية الآتية، ثم يبين ما هو الإجراء والحكم  
القضائي تجاه طلب كل من المتداعين.

قال المدعى: لقد تقايضت مع المدعى عليه على أن أسلمه سيارتي من نوع (أودي  
٢٠٠٢م) مقابل أن يسلمني سيارته من نوع مرسيدس (٢٠٠١م)، دون أن يدفع أيّ منّا  
للآخر أيّ مبلغ، وقد سلّمني السيارة (المرسيدس) وسلمته (السيارة الأودي) بتاريخ  
١٤٣٦/١٠/٥هـ.

ثمّ لما طالبته بنقل الملكية امتنع، وذكر أنّه قد رجع عن هذه المبيعة، لذا أطلب  
بإثبات هذا العقد ونقل ملكية السيارة.

فقال المدعى عليه: ما ذكره المدعى في دعواه من تبادل السيارات في ذلك التاريخ  
ومن الاتفاق على المقايضة بين السيارتين صحيحٌ إلا أنّنا اتفقنا على أن تتم تجربة  
السيارات مدة شهر، ثمّ نتفق بعد ذلك على إمضاء البيع أو فسخه.

وقد تبين لي أنّ بسيارة المدعى عيوباً، منها أنّ (خزان الوقود) يسرب، لذا أطلب  
ردّ الدعوى، وهذه إجابتي.

فأنكر المدعى الأجل المذكور، وأنكر وجود العيب في السيارة الأودي حال التبادل،  
وقال: إن كانت هذه العيوب موجودة فهي حادثةٌ بعد التبادل.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٤	نهاية باب الخيار وقبض المبيع والإقالة.	أن يبيّن المتفقّهُ الحكم القضائي في المسألة المعطاة.	تحقيق المناط

أن يُبيّن المتفقّه الحكم القضائيّ  
في المسألة المعطاة، موضّحاً الإجراء  
القضائيّ اللازم له.

نهاية باب الخيار وقبض المبيع  
والإقالة.

٣

رقم النشاط

٥٢٨

تأمل في الواقعة القضائية الآتية، ثمّ بيّن ما هو الإجراء والحكم  
القضائيّ تجاه طلب المدّعي:

قال المدّعي: اشتريتُ من شركة عقاريّة منزلاً بقيمة مليون ريالٍ مُقسّطة على عشرِ  
سنواتٍ، وبعد مضيّ خمس سنواتٍ ظهر تصدّعٌ في الجدران؛ ولذا فإنّني أطالب  
بفسخ العقد.

فرفضت الشركة ذلك بحجة أنّ العيب حادثٌ بعد العقد، وقد يكون بسبب أعمال  
الصيانة المجاورة للمنزل أو بسبب ضعف التربة.

فأجاب المدّعي بأن قال: بل تصدّع الجدران ناتجٌ عن عيبٍ قديمٍ موجودٍ قبل  
العقد، وهو ضعف البناء، وإنما تأخّر ظهور أثره.

المستوى

الموقع

الهدف

مهارة

٢

أن يصدر المتفق عليه حكماً فقهياً في  
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر  
في الحكم.  
نهاية باب الخيار وقبض المبيع  
والإقالة.

تحقيق المناط

رقم النشاط

٥٢٩

ادّعى فهد أنه اشترى جوالاً من صالح وأن موعداً التسليم شهر ذي  
القعدة، إلا أن صالحاً يزعم أنه باع الجوال على أن يكون الثمن حالاً،  
وليس لأي منهما بينة.

- من الذي يؤخذ بقوله منهما؟ ولماذا؟

- استنبط المعنى المؤثر في الحكم للواقعة المذكورة.

أن يُبرز المتفقَّه وجه ارتباط مقصد  
أحكام الخيار بالمقصد العام لحفظ  
المال.

نهاية باب الخيار وقبض المبيع  
والإقالة.

٤

رقم النشاط

٥٣٠

بعد دراستكم لأنواع الخيار:

- كوّنوا مجموعة نقاشٍ.

- استنبطوا المقصد الذي لأجله ثبت الخيار بأنواعه المذكورة كلّها.

- ثمّ ميزوا بين أنواع الخيار التي ثبتت لتحقيق هذا المقصد وتكميله، وأنواع الخيار

التي ثبتت بسبب فوات هذا المقصد فشرع الخيار لإيجاده.

- ثمّ اربطوا هذا المقصد بالمقصد الضروري العام: (حفظ المال)، وبيّنوا وجه

بنائه عليه.

ان يستدل المتفقّهُ للمسألة المذكورة بدليل من السنة، محرراً وجه الاستدلال به.

عند قول المؤلف: «هـ (يَحْرُمُ رِبَا الْفَضْلِ فِي كُلِّ مَكِيلٍ) بَيْعٌ بِجَنْسِهِ...».

ذكر المؤلف رحمه الله حرمة ربا الفضل، وأنه يجري في كل مكيل وموزون، ثم احتجّ لتحريم ربا الفضل بالحديث الذي ذكره، وترك الاحتجاج لما ذكره من أن علة ربا الفضل: أن يكون المبيع مكيل جنس أو موزون جنس.

- استدلل لما ذكره المؤلف بدليل من السنة محرراً وجه الاستدلال به.

٣

أن يُلَخَّصَ المتفقُ مسائل ربا  
الفضل في رسمٍ شجريٍّ مناسبٍ.  
عند قول المؤلف: «ف (يَحْرُمُ رِبَا  
الْفَضْلِ فِي) كُلِّ (مَكِيلٍ) بَيْعٍ  
بِجَنْسِهِ....».

رقم النشاط

٥٣٢

أعدْ صياغة ما ذكره البُهوتِيُّ رحمهُ الله في ربا الفضل مستخدمًا التقسيم  
بواسطة الرسم الشجري.



٥

أن يعزّو المتفقّ القول المعطى إلى قائله من المذاهب الفقهيّة.  
عند قول المؤلف: «ف (يحرم ربا الفضل في) كل (مكيل) بيعٍ بجنسِهِ... (و) في كل (موزون) بيعٍ بجنسِهِ».

بناء المسألة الخلافية

رقم النشاط

٥٣٣

جاء في الفتوى رقم (١٦٨٧٥) من فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء:

(الأشياء التي يحرم فيها الربا هي: الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح، وما شارك هذه الأصناف الستة في علّة الربا، وهي في النقدين: الثمنية، وفي بقية الأصناف: الكيل مع الطعمية على الصحيح من أقوال العلماء)<sup>(١)</sup>.  
- ابحث ما المذاهب الموافقة للفتوى في علّة الربا في النقدين، وفي بقية الأصناف؟<sup>(٢)</sup>

(١) فتاوى اللجنة الدائمة / المجموعة الأولى (١٣ / ٢٦٨).

(٢) انظر الإثراء المعرفي رقم (٥٥).

التحليل الفقهي

أن يحرر المتفق عليه الربا بالنظر في النصوص الواردة، واستعمال القواعد الأصولية المناسبة.

عند قول المؤلف: «هـ (يَحْرُمُ رِبَا الْفَضْلِ فِي كُلِّ (مَكِيلٍ) بَيْعٍ بِجَنْسِهِ... (و) فِي كُلِّ (مَوْزُونٍ) بَيْعٍ بِجَنْسِهِ)».

٥

رقم النشاط

٥٣٤

- تأملوا النصوص الواردة في الأصناف الربوية الأربعة، واستعملوا الأدوات أو القواعد الأصولية من تخريج المناط وتنقيحه في النصوص الواردة، لاستخراج العلة فيها، مع الالتفات لمرجحات العلل مثل مقاصد تحريم الربا، ولما تنقض به طرداً وعكساً ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٥٦).

التحليل الفقهي

٥

ان يناقش المتفقه ما استدلل به اهل العلم لتعيين علة الربا. عند قول المؤلف: «ف (يحرم ربا الفضل في) كل (مكيل) بيع بجنسه... (و) في كل (موزون) بيع بجنسه». «

رقم النشاط

٥٣٥

انقسموا إلى مجموعتين، ثم اعملوا مناظرة فيما بينكم حول علة

الربا في الذهب والفضة، بحيث:

- كل مجموعة تمثل اتجاهًا من الاتجاهات الكبرى في المسألة.
- احرصوا على ألا تخرج المناظرة عن أقاويل المتقدمين واستدلالاتهم.
- استحضروا في مناقشة الأقوال شروط العلة، والمقصد من تحريم الربا.
- انتبهوا لما تنتقض به العلة طردًا وعكسًا، ولا حظوا علاقة ذلك بالحلي والفلوس في الزمان السابق<sup>(١)</sup>.

(١) وهذا الأثر هو في ربا البيوع فقط دون ربا القروض لأن ربا القروض لا يشترط له ربوية المال، فحتى على القول بعدم ربوية الأوراق النقدية أو غيرها، فإنها إذا كانت في عقد قرض حرم الربا فيها، قال ابن حزم رحمته الله: «واتفقوا على وجوب رد مثل الشيء المستقرض» مراتب الإجماع (٩٤).

٤

عند قول المؤلف: «وَلَا يَبِيعُ الْمَزَابِنَةَ، وَهِيَ: بَيْعُ الرُّطْبِ عَلَى النَّخْلِ بِالتَّمْرِ؛ إِلَّا فِي الْعَرَايَا...».

أن يبين المتفقّه أثر القياس على الرخص في مسائل العرايا.

رقم النشاط

٥٣٦

اختلف أهل العلم في بعض مسائل العرايا، ومن ذلك اختلافهم فيها؛ هل هي خاصّة بالتتمر، أو تجوز فيه وفي غيره؟ ومما يؤثر في ذلك مسألة: القياس على الرخص.

- تناقشوا في المعنى الذي لأجله جاءت الرخصة ببيع العرايا.
- ثمّ تناقشوا في جريان هذه الرخصة في غير التمر من الثمار.
- وفي جريانها في حق غير محتاج الرطب الذي لا ثمن معه.

ان يَنْقُحَ المتَّفَقُّه العِلَّة من النص  
عند قول المؤلف: «(أو معهُمَا مِنْ  
غيرِ جنسِهِمَا) كَمُدَّ عَجْوَةٍ...».

رقم النشاط

٥٣٧

عن فضالة بن عبيد الأنصاري رضي الله عنه قال: أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ  
بِخَيْبَرَ بِقِلَادَةٍ فِيهَا خَرَزٌ وَذَهَبٌ، وَهِيَ مِنَ الْمَغَانِمِ تُبَاعُ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ بِالذَّهَبِ الَّذِي فِي الْقِلَادَةِ فَنَزَعَ وَحْدَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ  
وَزَنًا بِوَزْنٍ»<sup>(١)</sup>، وفي لفظ قال: فقال النبي ﷺ: «لَا حَتَّى تُمِيزَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ». فَقَالَ: إِنَّمَا أَرَدْتُ  
الْحِجَارَةَ فَقَالَ النبي ﷺ: «لَا حَتَّى تُمِيزَ بَيْنَهُمَا». قَالَ: فَرَدَّهُ حَتَّى مُيزَ بَيْنَهُمَا<sup>(٢)</sup>. وفي رواية:  
«لَا تُبَاعُ حَتَّى تُفْصَلَ»<sup>(٣)</sup>.

- نَقَحُوا مَنَاطَ هَذَا النِّهْيِ الْوَاردَ فِي بَيْعِ الْمَالِ الرَّبَوِيِّ بِجَنْسِهِ وَمَعَهُ أَوْ مَعَهُمَا مِنْ غَيْرِ  
جَنْسِهِمَا.

(١) رواه مسلم (١٥٩١).

(٢) رواه أبو داود (٣٣٥١).

(٣) رواه مسلم (١٥٩١).

أن يستخرج المتفقَّه شروط العمل بالعرف التي أشار إليها المؤلف في كلامه.

عند قول المؤلف: (ومردُّ) أي: مرجع (الكيل لعُرف المدينة).

٢

رقم النشاط

٥٣٨

قال المؤلف رحمه الله: «(ومردُّ) أي: مرجع (الكيل لعُرف المدينة)

على عهدِه عليه السلام، (و) مرجع (الوزن لعُرف مَكَّةَ زمنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم)؛ لَمَّا

روى عبدُ الملك بنُ عميرٍ عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم «الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ الْمَدِينَةِ وَالْمِيزَانُ مِيزَانُ

مَكَّةَ»<sup>(١)</sup>، (وَمَا لَا عُرْفَ لَهُ هُنَاكَ)؛ أي: بالمدينة ومَكَّةَ: (اعتُبرَ عُرْفُهُ فِي مَوْضِعِهِ)؛ لِأَنَّ

مَا لَا عُرْفَ لَهُ فِي الشَّرْعِ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ؛ كَالْقَبْضِ وَالْحَرَزِ، فَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْبِلَادُ

اعْتُبرَ الْغَالِبُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رُذٌّ إِلَى أَقْرَبِ مَا يَشْبَهُهُ بِالْحِجَازِ....».

أشار المؤلف في كلامه هذا إلى بعض شروط العمل بالعرف في إدراك الأحكام

الفقهية.

- استخرج شروط العمل بالعرف التي أشار إليها المؤلف، ودوّن أمام كل شرطٍ

منها عبارة المؤلف الدالة عليه.

تحليل النص الفقهي

٥

أن يوجّه المتفقّه كلام المؤلّف، في  
الموضعين.  
فصل «ويحرّم ربا النسيئة» .../  
عند قول المؤلّف: «إلا صرف فلوسٍ  
نافقةٍ بنقدٍ...».

رقم النشاط

٥٣٩

نفى المؤلّف ﷺ جريان الربا في الفلوس فقال: «وَلَا رِبَا فِي مَاءٍ، وَلَا  
فِيمَا لَا يُوزَنُ عُرْفًا لِصِنَاعَتِهِ؛ كَفُلُوسٍ غَيْرِ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ».  
ثمّ قال في فصل ربا النسيئة: «إِلَّا صَرَفَ فُلُوسٍ نَافِقَةٍ بِنَقْدٍ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْحُلُولُ  
وَالْقَبْضُ».

- هل بين كلام المؤلّف تناقض؟ وجّه ما تقول.

تخريج الفروع على  
الأصول

٤

ان يستنبط المتفق على القواعد  
الأصولية التي استعملها المؤلف في  
استنباط الحكم.  
فصل «(ويحرم ربا النسئة) .../  
عند قول المؤلف: «(وما لا كيل  
فيه ولا وزن؛ كالثياب والحيوان  
يجوز فيه النساء)».

رقم النشاط

٥٤٠

ذكر المؤلف رحمه الله أن ما لا كيل فيه ولا وزن كالثياب والحيوان يجوز  
فيه النساء، سواء بيع بجنسه أو بغير جنسه، ثم احتج فقال: لأمر النبي  
صلى الله عليه وآله عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن يأخذ على قلائص الصدقة، فكان يأخذ البعير بالبعيرين  
إلى إبل الصدقة<sup>(١)</sup>.

- ما القاعدة الأصولية المتعلقة بأفعال النبي صلى الله عليه وآله التي اعتمد عليها المؤلف في  
استنباط حكم الجواز من الحديث؟

- وما القاعدة الأصولية من قواعد القياس التي استعملها في بناء حكم عام (جواز  
النساء فيما لا كيل فيه ولا وزن) من دليل خاص (أمر النبي صلى الله عليه وآله ببيع البعير بالبعيرين  
إلى إبل الصدقة)؟

(١) رواه أحمد (٢/ ١٧١)، وأبو داود (٣٣٥٧).



أن يفرّق المتفقّه بين (ربا الفضل، وربا النسيئة) من خلال معرفة نوع الربا في الأمثلة المذكورة.  
نهاية فصل «(ويحرّم ربّا النسيئة)»  
....»

١

رقم النشاط

٥٤١

تأمّل في الصور التالية، ثمّ يبيّن أيّها يدخل تحت ربا النسيئة، وأيّها يدخل تحت ربا الفضل:

المسألة	نوع الربا (النسيئة- الفضل)
بيع صاعٍ من تمرٍ عجوة المدينة بصاعين من نوع آخر.	
هندٌ معها أسورةٌ ذهبيةٌ ورغبت في استبدالها بعقد صديقتها أمل وهما لا يعرفان وزنهما.	
بيع (١٥٠٠ جرام) من الذهب المصنوع والمعالج بـ (١٠٠٠ غ جرام) من الذهب الخام.	
بيع صاعين من القمح الطبيعي غير المعالج بالأسمدة الكيميائية بصاعٍ من القمح المعدل وراثيًا.	
أعطى رجلٌ لصاحب الذهب ٣٠ جراماً من الذهب حائلةً عيار ١٨، على أن يأخذ منه ٢٠ جراماً ذهب حالة عيار ٢١.	
أعطى رجلٌ لصديقه ٢٠ جراماً من الفضة حائلةً على أن يأخذ منه ٣٠ جراماً من الفضة مؤجلةً.	

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٤	نهاية فصل ويحرم ربا النسيئة.	أن يستخرج المتفقَّه الضوابط الفقهية لأحكام الربا والصرف.	استخراج الضوابط الفقهية

رقم النشاط

٥٤٢

من المواضع المهمة لاستخراج الضوابط الفقهية: التأمل في  
التعليلات التي يوردها الفقهاء.

- تأمل في التعليلات التي أوردها المؤلف ﷺ في مسائل ربا الفضل وربي النسيئة،  
ثم استخرج منها الضوابط الفقهية التي أدار عليها مسائل الباب.

أن يبين المتفقه الحكم الفقهي في  
المسألة المعطاة.

نهاية فصل «(ويحرّم ربّا النسيئة)  
...».

٢

رقم النشاط

٥٤٣

من خلال دراستك لباب الربا بين حكم كلّ عقدٍ من العقود الآتية:

- اشترى زيدٌ من خالدٍ عشرة أكياسٍ من الرز مقبوضة في مجلس

العقد، بـ (١ كجم) من الحديد يدفعها بعد شهرٍ.

- اشترى محمدٌ من زيدٍ (١ كجم) من لحم الغنم، بـ (٣ كجم) من لحم الإبل

وتقابضا في المجلس.

- لزيدٍ على صالحٍ (عشرة آلاف ريالٍ) تحلُّ بعد سنةٍ، فباع زيدٌ هذا الدين على

خالدٍ (بثمانية آلافٍ) حالّةً.

أن يُبيِّنَ المتفقَّهَ الحكم القضائي في  
المسألة المعطاة، مبرزًا المعنى المؤثر في  
الحكم.

نهاية فَصْلٍ «ومتى افترق  
المتصارفان»....

٣

رقم النشاط

٥٤٤

عُيِّنَ قاضيًا وعُرضت عليك القضية التالية.

أراد عمر أن يصرف (٥٠,٠٠٠ ريال) بـ (١٣,٣٣٣ يورو)، فذهب  
إلى صرَّافٍ وأعطاه (٢٥,٠٠٠ ريال) في مجلس العقد، ووعدَه أن يعطيه الباقي غدًا،  
فلما جاء من الغد رفض الصرَّاف أن يستلم بقية المبلغ لتغير سعر الصرف، وطلب  
فسخ العقد، وأصرَّ عمر على إمضائه.

- بيِّن الحكم في هذه المسألة.

- مع الاستدلال لما تقول.

أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في  
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في  
الحكم.  
نهاية فصل «ومتى افترق  
المتصارفان»....

يملك محمد ألف دولار، وقد وضعها في محله التجاري، على  
طاولة البيع وتحت الزجاج الذي عليها (أي بين الطاولة والزجاج)،  
فأتاه صالح وطلب منه أن يعطيه هذه الدولارات مقابل (٣٥٠٠ ريال)، فوافق صالح،  
لكنه اشترط شرطين:

الشرط الأول: ألا يأخذها إلا في صباح اليوم التالي؛ لأنه يصعب إخراجها من تحت  
الزجاج الذي وضعت عليه أغراض كثيرة للمحل.

الشرط الثاني: أن يكون له خيار الشرط حتى صباح اليوم التالي.

فتبايعا على ذلك، وأعطى صالح محمدًا (٣٥٠٠ ريال) مقابل الدولارات الموجودة  
تحت الزجاج ثم أنصرف.

ثم احترق المحل في مساء ذلك اليوم لسبب مجهول، فلما جاء صالح في الصباح  
وطلب من محمد الألف دولار، بين له محمد أن المحل قد احترق واحترقت  
الدولارات معه.

تأمل في الواقعة السابقة، ثم أجب على هذين السؤالين.

- ما حكم العقد؟ ولماذا؟

أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في  
المسألة المعطاة، مُبَرِّزاً المعنى المؤثر في  
الحكم.  
نهاية فصل «ومتى افترق  
التصارفان» ...» .

٣

- وما حكم الشرطين المذكورين في العقد؟ ولماذا؟

ربط المسائل بمقاصد  
الشريعة

أن يبين المتفقُّه أثر المقصد الشرعي  
لتحريم الربا في المسألة المعطاة.

نهاية باب الربا والصرف.

٥

رقم النشاط

بعد دراستك لباب الربا والصرف:

٥٤٦

- استنبط خمساً من الحُكْم التي يمكن أن تكون مقصودةً من

تحريم الربا.

- ميِّز الصَّحيح من الفاسد منها.

- ثُمَّ بيِّن أثر ذلك في كون ربا النسئة أشدَّ تحريمًا من ربا الفضل.

أن يزيل المتفقَّه الإشكال الوارد على  
كلام المؤلف.

عند قول المؤلف: «(إذا باع دارًا)،  
... (شمل) العقد: (أرضها)؛ أي: إذا  
كانت الأرض يصح بيعها، فإن لم  
يجز؛ كسواد العراق فلا».

٢

رقم النشاط

٥٤٧

قال المؤلف رحمه الله في أول كتاب البيع: «(ولا يُباع غير المساكن ممَّا  
فُتِحَ عَنْوَةً كَأَرْضِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْعِرَاقِ).... وَأَمَّا الْمَسَاكِنُ فَيَصَحُّ  
بِيعُهَا».

وقال في باب بيع الأصول والثمار: «(إذا باع دارًا)، أو وهبها، أو رهنها، أو وقفها، أو  
أقرَّ أو وصَّى بِهَا (شمل) العقد: (أرضها)؛ أي: إذا كانت الأرض يصحُّ بيعها، فإن لم  
يجز؛ كسواد العراق فلا».

في الموضع الأول أجاز بيع المساكن مما فتح عنوة كأرض العراق، وفي الموضع  
الثاني كأنه منع من بيعها.

- هل بين كلام المؤلف في الموضعين تناقض؟ وجّه ماتقول.

- أجب عن هذا الإشكال.



ان يستنبط المتفقه المعاني التي بنى عليها المؤلف أحكام الباب، ثم يخرج عليها خمس مسائل معاصرة.  
عند قول المؤلف: «(إذا باع داراً)،... شمل (بناءها وسقفها)؛ لأنهما داخلان في مسمى الدار...».

تأملوا باب بيع الأصول والثمار كاملاً، من جهة تفصيل المصنف

ﷺ فيما يشمله العقد (فيما إذا لم يسم ذلك فيه).

- ثم بينوا الاستدلالات التي اعتمد عليها المؤلف في التوصل إلى أحكام الباب.

- ثم اذكروا خمس صور معاصرة وبينوا حكمها على طريقة المؤلف.

أن يبين المتفق عليه وجه صنيع المؤلف  
في تنقيحه لمناط الحكم المذكور.

فصل «(ومن باع) أو وهب، أو رهن،  
(نخلًا تشقق طلعُهُ)....».

٣

رقم النشاط

٥٤٩

قال النبي ﷺ في الحديث المتفق عليه: «مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَيَّرَ  
فَتَمَرَتْهَا لِلَّذِي بَاعَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ»<sup>(١)</sup>، فعلق الحكم في الحديث  
بتأبير النخل، وعلق المؤلف رحمه الله الحكم بتشقق الطلع، وهذا الصنيع من المؤلف  
ضربٌ من تنقيح المناط.  
- كونوا مجموعات نقاش، وبيّنوا: وجه صنيع المؤلف.

(١) رواه البخاري (٢٣٧٩)، ومسلم (١٥٤٣)

أَنْ يَرُدَّ الْمُتَّفَقَةُ الْفُرُوعُ الْمُعْطَى إِلَى الْأَصُولِ الَّذِي بُنِيَ عَلَيْهَا.  
فَصَلِّ «(وَمِنْ بَاعَ) أَوْ وَهَبَ، أَوْ رَهَنَ، (نَحَلًا تَشَقَّقَ طَلْعُهُ) ...».

قال البهوتي رحمه الله: «(وَمِنْ بَاعَ) أَوْ وَهَبَ، أَوْ رَهَنَ، (نَحَلًا تَشَقَّقَ طَلْعُهُ) وَلَوْ لَمْ يُؤْتَرِ (ف) الثَّمَرُ (لِبَائِعٍ مُبَقًى إِلَى الْجَذَاذِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ مُشْتَرٍ) وَنَحْوُهُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَنْ ابْتَاعَ نَحَلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْتَرَ فَثَمَرُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ»<sup>(١)</sup>، مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَالْتَأْيِيرُ: التَّلْقِيحُ، وَإِنَّمَا نَصَّ عَلَيْهِ وَالْحَكْمُ مَنْوُطٌ بِالتَّشَقُّقِ؛ لِمَلَازِمَتِهِ لَهُ غَالِبًا، وَكَذَا لَوْ صَالِحٌ بِالنَّخْلِ، أَوْ جَعَلَهُ أَجْرَةً، أَوْ صَدَاقًا أَوْ عَوَضَ خَلْعٍ؛ بِخِلَافِ وَقْفٍ، وَوَصِيَّةٍ، فَإِنَّ الثَّمَرَ تَدَخَّلَ فِيهِمَا أَبْرَتْ أَوْ لَمْ تُؤْتَرَ؛ كَفَسْخٍ لِعَيْبٍ وَنَحْوِهِ. (وَكَذَلِكَ)؛ أَيُّ: كَالنَّخْلِ (شَجَرِ الْعَنْبِ، وَالتُّوتِ، وَالرُّمَّانِ وَغَيْرُهُ)؛ كَجُمَيْرٍ، مِنْ كُلِّ شَجَرٍ لَا قَشَرَ عَلَى ثَمَرَتِهِ، فَإِذَا أُبْيَعَ وَنَحْوُهُ بَعْدَ ظُهُورِ الثَّمَرَةِ كَانَتْ لِلْبَائِعِ وَنَحْوِهِ، (وَ) كَذَا (مَا ظَهَرَ مِنْ نَوْرِهِ؛ كَالْمَشْمَشِ، وَالتُّفَّاحِ، وَمَا خَرَجَ مِنْ أَكْمَامِهِ) - جَمَعَ كُومًا، وَهُوَ الْغُلَافُ - (كَالْوَرْدِ)، وَالبَنْفَسَجِ، (وَالْقَطَنِ) الَّذِي يَحْمَلُ فِي كُلِّ سَنَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ بِمِثَابَةِ تَشَقُّقِ الطَّلَعِ،

(وَمَا قَبْلَ ذَلِكَ)؛ أَيُّ: قَبْلَ التَّشَقُّقِ فِي الطَّلَعِ، وَالظُّهُورِ فِي نَحْوِ الْعَنْبِ، وَالتُّوتِ، وَالمَشْمَشِ، وَالْخُرُوجِ مِنَ الْأَكْمَامِ فِي نَحْوِ الْوَرْدِ، وَالْقَطَنِ، (وَالْوَرَقِ فَلِمْشْتَرٍ) وَنَحْوِهِ؛ لِمَفْهُومِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ فِي النَّخْلِ ...».

- مَا الْأَدْلَةُ وَالْأَصُولُ الَّتِي بَنَى الْمُؤَلِّفُ عَلَيْهَا كَلَامَهُ السَّابِقُ؟

ان يتمرن المتفقه على نقد الآراء  
الفقهية بناءً على القواعد  
الأصولية.

فصل «(ومن باع) أو وهب، أو رهن،  
(نخلًا تشقق طلعُهُ) ...».

٣

أن يخرج المتفقه مسائل فقهية على  
القاعدة الأصولية الواردة في كلام  
المؤلف.

فصل «(ومن باع) أو وهب، أو رهن،  
(نخلًا تشقق طلعُهُ) ...» عند قول  
المؤلف «(ولا يُباعُ ثمرٌ قبلَ بدوِّ  
صلاحِهِ) ...».

٣

رقم النشاط

٥٥١

قال البُهوتِيُّ رحمه الله: «(ولا يُباعُ ثمرٌ قبلَ بدوِّ صلاحِهِ)؛ لأنَّهُ ﷺ نهى  
عن بيع الثمارِ حتَّى يبدوَ صلاحُها، نهى البائع والمبتاع، متَّفَقٌ عليه<sup>(١)</sup>،  
والنَّهْيُ يقتضي الفساد».

ذكر البُهوتِيُّ حكمًا فقهياً واستدلَّ عليه بالحديث مستعملاً القاعدة الأصولية:  
(النهي يقتضي الفساد).

- مع أفراد مجموعتك استخرجوا خمسة فروع لهذه القاعدة، واستنتجوا الحكم في  
كلِّ فرعٍ تذكرونه.

ان يقارن المتفقّه بين المسائل  
المذكورة بعبارة صحيحة.

فصل «(ومن باع) أو وهب، أو رهن،  
(فخلًا تشقّق طلعه) ...» / عند قول  
المؤلف: «(لا) إذا باع الثمرة قبل بدو  
صلاحها، أو الزرع ...».

٢

رقم النشاط

٥٥٢

استنبط الفروق الممكنة بين المسائل الفقهية التالية:

- بيع الثمر قبل بدو صلاحه.
- وبيعه بعد بدو صلاحه.
- وبيعه قبل بدو صلاحه بشرط القطع.
- وبيعه قبل بدو صلاحه بشرط القطع حتى ترك ونما.

التعليل الفقهي

أن يبرز المتفق عليه أثر التعليل بـ (التجوز في الأمور التبعية دون الأصلية) في ثلاث مسائل فقهية. قول المؤلف: «لأن الثمر إذا أُبيع مع الشجر...».

فصل «(ومن باع) أو وهب، أو رهن، (نخلًا تشقق طلعته) ...» // عند قول المؤلف: «لأن الثمر إذا أُبيع مع الشجر...».

٣

رقم النشاط

٥٥٣

قال المصنف رحمه الله في باب بيع الأصول والثمار: «لأن الثمر إذا أُبيع مع الشجر، والزرع إذا أُبيع مع الأرض دخلًا تبعًا في البيع؛ فلم يضر احتمال الغرر»، فعُلِّل جواز احتمال الغرر بكونه تابعًا.

- ادرسوا تعليل المؤلف، وناقشوا صحته.

- ثم اذكروا ثلاث مسائل من كتاب المعاملات مما ينبغي أن يُعلَّل فيه الحكم بهذه العلة.

أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في  
المسألة المعطاة.

نهاية فصل (ومن باع) أو وهب، أو  
رهن، (نخلًا تشقق طلمه). .

٣

رقم النشاط

٥٥٤

تأمل في الواقعة الآتية، ثم أجب على الاستفسارات الواردة عليها.

لخالد أرض زراعية غير مسورة في مكة، مساحتها (١٠,٠٠٠ متر  
مربع)، يزرع فيها نخيلًا، ونعناعًا (زرع يُجزّ مرة بعد أخرى)، وكذلك يزرع فيها بُرّا  
(زرع لا يُحصد إلا مرة واحدة).

فقسم خالد الأرض أربعة أقسام، ثم قام بعد أن تشقق طلع النخيل وقبل بدو صلاح  
الثمر بما يلي:

- باع أرض القسم الشمالي الشرقي، وفيها غرف للعمّال، ونعناع، وبرّ، وقد استثنى  
خمس نخلات أشار إليها.

- وأجر أرض القسم الشمالي الغربي (والتي قد زرعها بالبر).

- وباع النخيل الموجودة في القسم الجنوبي الشرقي.

- وباع تمر النخيل الموجودة في القسم الجنوبي الغربي.

- ما حكم بيع أرض القسم الشمالي الشرقي؟ ولِمَن العُرف والنخيل والزرع؟



أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في  
المسألة المعطاة.  
نهاية فصل (ومن باع) أو وهب، أو  
رهن، (نخلًا تشقق طلعُهُ) .

- ما حكم تأجير القسم الشمالي الغربي؟

- ما حكم بيع نخيل القسم الجنوبي الشرقي؟

- ما حكم بيع تمر نخيل القسم الجنوبي الغربي؟

أن يستخرج المتفقَّه الضوابط التي  
بنى عليها المؤلف مسائل باب بيع  
الأصول والثمار.

نهاية باب بيع الأصول والثمار.

٣

رقم النشاط

٥٥٥

ذكر المؤلف ﷺ في باب بيع الأصول والثمار ما يدخل في عقد البيع وما لا يدخل فيه عند الإطلاق والإجمال في العقد<sup>(١)</sup>، وذلك في بعض العقود المنتشرة في زمانه مما يقع فيه اختلاف عادة، وهي: ما إذا باع دارًا، أو أرضًا، أو نخلاً.

وقد حدثت اليوم عقودٌ أخرى يحتاج فيها إلى معرفة ذلك، كبيع السيارات، وكذلك حدثت في تلك التي ذكرها المؤلف أمورٌ أخرى، كأجهزة التكييف وتمديدات الكهرباء والماء في البيوت.

- تأمل ما ذكره المؤلف في هذا الباب، ثم حرّر ضابطًا كليًا أو مجموعة ضوابط لهذه المسائل يمكن أن يرجع إليه ما ذكره المؤلف، وما لم يذكره مما حدث بعد ذلك ويحتاج إلى معرفته.

- ثم اختر هذا الضابط بتمييز ما يدخل في بيع السيارة عند الإطلاق مما لا يدخل فيها بناءً عليه.

(١) الإجمال والإطلاق بأن يقول: بعتك هذه الأرض، أو هذه الدار، ونحو ذلك، فما الذي يدخل في المبيع؟ أما إذا قال: بعتك هذه الأرض عليّ أن يدخل في البيع كذا وكذا مما هو في الأرض، ولا يدخل في البيع كذا وكذا، فهذا ليس هو محل بحث المؤلف، وهذا لا إشكال فيه.

أن يستخرج المتفقه الضوابط التي  
بنى عليها المؤلف مسائل باب بيع  
الأصول والثمار.

نهاية باب بيع الأصول والثمار.

٣

رقم النشاط

٥٥٦

- ذكر المؤلف ﷺ في باب بيع الأصول والثمار فروعاً كثيرةً.
- استخراج الضوابط الفقهية التي بنى عليها المصنف هذا الباب.
  - مثل لكل ضابطٍ بمثالين.

ربط المسائل بمقاصد  
الشريعة

أن يستخرج المتفق خمسة شواهد  
فقهية من باب السلم على مقصد  
(تحريم الغرر).

عند قول المؤلف: «(أحدها:  
انضباط صفاته)... لأن ما لا يمكن  
ضبط صفاته يختلف كثيراً،  
فيفضي إلى المنازعة والمشاقة».

٣

رقم النشاط

٥٥٧

من المقاصد الخاصة في المعاملات المالية: تحريم الغرر ومنعه.

- استخرج خمسة أحكام من باب السلم مما شرع لتحقيق هذا

المقصد.

أن يحَرِّرَ المتفقَّه وجه استدلال المؤلف بالحديث على المسألة المذكورة.  
عند قول المؤلف: «(ويصح) السلم (في الحيوان) ولو آدمياً».

قال المؤلف رحمته الله في باب السلم: «(ويصحُّ) السَّلمُ (في الحيوان) ولو آدمياً؛ لحديث أبي رافعٍ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا رواه مسلم»<sup>(١)</sup>.

والمراد باستسلاف النبي ﷺ بكراً في الحديث: أنَّه اقترضها، وقد استدللَّ به المؤلف لأجل ذلك في باب القرض.

- حرَّر وجه استدلال المؤلف بحديث أبي رافعٍ على جواز السلم في الحيوان.

٢

عند قول المؤلف: «(الثالث: ذكر قدره)؛ أي: قدر المسلم فيه (بكيل) معهود فيما يُكَال، (أو وزن) معهود فيما يوزن».

أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مُبرِّزاً المعنى المؤثر في الحكم

تحقيق المناط

رقم النشاط

٥٥٩

تأمل في العقدين الآتين، ثُمَّ بَيِّنْ حكم كلِّ عقدٍ من العقدين، مع

التعليل:

- لخالدٍ مزرعةً في المدينة، وقد باع من تمر مزرعته: (١٠ كجم) بَيَّعَ سلم مؤجَّلٍ إلى يوم معلوم مسمًى في العقد، بـ (١٠٠٠ ريال) مقبوضة في مجلس العقد.
- يملكُ ماجد مزرعةً في جدَّة، ويقول: إنَّه قد أسلمَ فيها كلَّها (بأرضها ونخيلها) بمبلغ: (٠٠٠, ٠٠٠, ١ ريال) مقبوضٍ في مجلس العقد، على أن يسلمَ المُسلم فيه بعد سنة.

٣

أن يحرّر المتفقهُ سبب الخلاف في تجويز السلم الحال بعبارة صحيحة. عند قول المؤلف: «الشرطُ (الرابع: ذكرُ أجل معلوم)؛ ... (فلا يصح) السلم إن أسلم (حالا)».

بناء المسألة الخلافية

رقم النشاط

٥٦٠

جمهور العلماء على عدم جواز السلم الحال، وأجازه الشافعية

وغيرهم.

- لاحظ أدلة كل مذهبٍ ثم بين سبب الخلاف في المسألة<sup>(١)</sup>.

التفريق الفقهي

أن يبيّن المتفقّه وجه تفريق المؤلّف بين المسألتين المذكورتين.

عند قول المؤلّف: «ويُشترطُ أن يكونَ رأسُ مالِ السِّلَمِ (معلومًا قدرُهُ ووصفُهُ)».

٣

رقم النشاط

٥٦١

بيّن المؤلّف ﷺ جواز الاكتفاء في العلم بالثمن بالمشاهدة فقال:

«ويكفي علمُ الثمنِ بالمشاهدةِ كصبرةٍ من دراهمٍ أو فلوسٍ» حتى ولو لم يعلم المتبايعان عددها ولا وزنها.

أما في السلم فذكر أنّه لا يصح أن يكون رأس مال السلم كذلك، فقال: «ويُشترطُ أن يكونَ رأسُ مالِ السِّلَمِ (معلومًا قدرُهُ ووصفُهُ)؛ كالمسلّم فيه، فلا يصحُّ بصبرةٍ لا يعلمان قدرها».

- ما وجه تفريق المؤلّف بين المسألتين؟



ان يتأكد المتفقه من صحة الإجماع المحكي في المسألة.  
عند قول المؤلف: «(وَلَا يَصَحُّ بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ) مَنْ هُوَ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرِهِ (قَبْلَ قَبْضِهِ)».

### بناء المسألة الخلافية

رقم النشاط

٥٦٢

قال ابن قدامة رحمه الله في المغني<sup>(١)</sup>:

«أما بيع المسلم فيه قبل قبضه، فلا نعلم في تحريمه خلافاً؛ وقد

نهى النبي ﷺ عن بيع الطعام قبل قبضه، وعن ربح ما لم يضمن، ولأنه مبيع لم يدخل في ضمانه، فلم يجز بيعه، كالطعام قبل قبضه».

- ناقش مع مجموعتك قول ابن قدامة رحمه الله (لا نعلم في تحريمه خلافاً).

- إن وجدت قولاً آخر في المسألة فاذكره، ثم بين الدليل الذي اعتمد عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) (٤/ ٢٢٧).

(٢) انظر الإثراء المعرفي رقم (٥٨).

أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في  
المسألة المعطاة، مُبرزاً المعنى المؤثر في  
الحكم.

نهاية باب السلم.

٤

رقم النشاط

٥٦٣

باع محمدٌ على خالدٍ سيارة (كورونا موديل ٢٠١٥م) - ولم يقصد  
سيارةً بعينها - بخمسين ألف ريال.  
واشترط البائع محمدٌ أن يكون وقت تسليم السيارة بعد شهر.  
واشترط المشتري خالدٌ أن يكون وقت دفع النقود عند تسلُّم السيارة.  
تأمَّل في الواقعة السابقة، ثمَّ:  
- بين حكم العقد، من حيث: الإباحة والتحريم مع التعليل.  
- ومن حيث الصحة والفساد مع التعليل.

أن يستخرج المتفقَّه حُكْمًا فقهيًّا في  
المسألة المعطاة، مبرزًا المعنى المؤثر في  
الحكم.

نهاية باب السلم.

رقم النشاط

٥٦٤

اشترى أحمد (٢٠ طنًا) من الأرز موصوفةً في الذمة تسلَّم له بعد  
مضيِّ ثلاثة أيام، مقابل: (١٠٠,٠٠٠ ريال) مقبوضةً في مجلس العقد.  
- فما حكم هذه المعاملة؟ ولماذا؟  
- إن كانت صحيحةً فلماذا؟ وإن كانت غير صحيحةٍ فكيف يمكن تصحيحها؟

٤

ان يقارن المتفقّه بين الحكم التكليفي المتعلق بطريق العقد في القرض .  
عند قول المؤلف: «(وهو مندوب)».

تحليل النص الفقهي

رقم النشاط

٥٦٥

بعد تأمّل في الحكم التكليفي المتعلق بالمقرض والمقرض بيّن:

- ما سبب التفريق بينهما في الحكم؟

- اذكر مقصدين شرعيين لاستحباب الإقراض والندب إليه، ومقصدين آخرين لإباحة الاقتراض من غير كراهة.

- هل يتأثر حكم الإقراض أو حكم الاقتراض باختلاف نية المكلف وقصده؟ بيّن ذلك.

٣

أن يبين المتفقَّه العبارة التي ذكرها المؤلف.  
عند قول المؤلف: «(وَيُملَكُ) القرضُ (بِقَبْضِهِ)؛ كَالْهَبَةِ، وَيَتَمُّ بِالْقَبُولِ».

تحليل النص الفقهي

رقم النشاط

٥٦٦

قال المؤلف رحمه الله: «(وَيُملَكُ) القرضُ (بِقَبْضِهِ)؛ كَالْهَبَةِ، وَيَتَمُّ

بِالْقَبُولِ».

- ما الفرق بين القبض والقبول بناءً على كلام المؤلف؟ وما الذي يترتب عليه؟

أن يبين المتفق عليه الحكم في المسألة  
المعطاة، مع تعليله بتعليل مناسب.  
عند قول المؤلف: «(ويحرّم)  
اشتراط (كل شرط جرّ نفعا)».

قال المؤلف رحمه الله: «(ويحرّم) اشتراط (كل شرط جرّ نفعا)؛ كأن يسكنه داره، أو يقضيه خيرا منه؛ لأنه عقد إرفاق وقربة، فإذا شرط فيه الزيادة أخرجته عن موضوعه».

- لو أقرض لقصد آخر غير قصد الإرفاق والقربة، كأن يقرض غيره ليحفظ ماله بذلك - كما في فتح الحسابات البنكية -، فهل يجوز القرض حينئذ؟
- ولماذا؟ بين ذلك بالتفصيل.

أن يُقسَّم المتفقُّه الصورة الممكنة  
(للمنفعة في القرض) وَفَق اعتبار  
عند قول المؤلف: «(ويحرّم)  
اشتراط (كل شرط جرنفًا) ...»  
صحيح مقترح.

من خلال دراستكم لأحكام القرض، يرجى القيام بما يلي:

- يقسّم الطلاب إلى مجموعات.
- كل مجموعة تستنبط اعتبارًا مناسبًا يمكن أن تُقسّم المنفعة في القرض بناءً عليه.
- كل مجموعة تُقسّم المنفعة في القرض بناءً على هذا الاعتبار، مستعينةً في ذلك بالرسم الشجري.
- ثمَّ بينوا حكم كل قسمٍ منها مع التمثيل.

أن يبين المتفق عليه أثر الموازنة بين  
المقاصد الشرعية المذكورة في حكم  
المسألة المعطاة.

عند قول المؤلف: «(ويحرم)  
اشتراط (كل شرط جرنفعا) ...».

٣

رقم النشاط

٥٦٩

تقدم في باب الربا اشتراط التقابض وتحريم النساء في مبادلة مال  
ربوي بمال ربوي، وفي باب القرض جاز ذلك، وهذا فيه إشكال.

- أجب عن هذا الإشكال بالنظر في المقصود من إباحة القرض، وبالنظر إلى وجود  
المقصود من تحريم الربا في صورة القرض.

- ثم يبين أثر ذلك على ما ذكره المؤلف ﷺ من تعليل تحريم الفائدة في القرض  
بأنها تخرجه عن موضوعه، مستحضراً أن خروجه عن موضوعه مفوت للمقصود منه.



أن يصوغ المتفقَّه ضابطًا فقهيًا لما يجوز للمُقترض إهداؤه للمُقترض بلغته الخاصة.

عند قول المؤلف: «(أو) أعطاه (هديةً بعد الوفاء جازًا)....».

- استخراج من كلام المؤلف ضابطًا لما يجوز للمُقترض إهداؤه

للمُقترض.

- ومثل للضابط بمثالين معاصرين

أن يُحدّد المتفقّهُ العبارة الأصح في ضوء المصادر ذات العلاقة.

عند قول المؤلف: «(و) يجب (فيما لحمله مؤونة قيمته) ببلد القرض...».

٣

رقم النشاط

٥٧١

قال صاحب الروض رحمه الله في باب القرض: «(و) يجب (فيما لحمله مؤونة قيمته) ببلد القرض؛ لأنّه المكان الذي يجب التسليم فيه، ولا يلزمه المثل في البلد الآخر؛ لأنّه لا يلزمه حمله إليه، (إن لم تكن) قيمته (ببلد القرض أنقص) - صوابه: أكثر-».

- أيهما أصحُّ في نظرك كلام صاحب المتن أم الشارح؟ ولماذا؟
- تحقّق من إجابتك بمراجعة كتب المذهب الأخرى، واذكر ما رجعت إليه منها.

أن يحرر المتفقَّ وجه التفريق بين  
المسألتين المذكورتين.  
عند قول المؤلف: «وإذا قال:  
اقترض لي مائة ولك عشرة  
صح...».

قول المؤلف رحمه الله: «وإذا قال: اقترض لي مائة ولك عشرة صح؛  
لأنَّهَا فِي مَقَابَلَةِ مَا بَذَلَهُ مِنْ جَاهِهِ، وَلَوْ قَالَ: اِضْمَنْنِي فِيهَا وَلَكَ ذَلِكَ،  
لَمْ يَجْزْ».

- ما وجه التفريق بين المسألتين، مع أنَّ فيهما تشابهاً في الصورة؟

أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مُبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية باب القرض.

٣

رقم النشاط

٥٧٣

أجب على سؤال المستفتي، معللاً لما تقول.

قال المستفتي: قال لي زميلي سعد: اقترض لي من محمد: (١٠,٠٠٠ ريال) ولك عُشرها أي: (١٠٠٠ ريال)، ففعلت ذلك.

- فما حكم عملي؟ وهل أستحق الألف؟

- ماذا لو أعطيتُ محمدًا: (٥٠٠ ريال) من مالي بعد أن أعطاني مال القرض؟

- ماذا لو أعطيتُ محمدًا: (٥٠٠ ريال) من مالي قبل أن يعطيني مال القرض؟

لأجل أن يقرض سعدًا؟

أن يستخرج المتفقَّه المسائل التي بناها الحنابلة على الاحتياط من الوقوع في الربا.

نهاية باب القرض.

التعليل الفقهي

رقم النشاط

٥٧٤

قال ابن تيمية رحمته الله: «فأصول مالك في البيوع أجود من أصول غيره... والإمام أحمد موافق لمالك في ذلك في الأغلب، فإنَّهما يحَرِّمان الربا ويشدّدان فيه حقَّ التشديد؛ لما تقدم من شدّة تحريمه وعِظم مفسدته، ويمنعان الاحتيال عليه بكلِّ طريق، حتّى يَمْنَعَا الذريعة المفضية إليه، وإن لم تكن حيلةً، وإن كان مالكٌ يبالغ في سد الذرائع ما لا يختلف قول أحمد فيه، أو لا يقوله، لكنه يوافقُه بلا خلافٍ عنه على منع الحيل كلّها»<sup>(١)</sup>.

من خلال ما أُورِد من كلام ابن تيمية أعلاه يتضح أنّه فضّل أصول مالك على غيره في أبواب البيوع بسبب الاحتياط في الربا وما يؤدّي إليه:

- استخرجوا المسائل التي منع منها الحنابلة احتياطاً من الوقوع في الربا، أو التحيل عليه، دون أن تكون مسألة ربوية صريحة، ابتداءً من كتاب البيع إلى نهاية باب القرض.
- ثمَّ خرّجوا على ما ظهر لكم من طريقة أحمد وأصحابه في هذا الباب: مسألة بيع المرابحة للأمر بالشراء، وهي أن يطلب المشتري من البائع أن يشتري سلعةً معيّنة ويبيعها عليه بثمنٍ مؤجّلٍ.

أن يستخرج المتفقّ المسائل التي بناها الحنابلة على الاحتياط من الوقوع في الربا.

نهاية باب القرض.

أن يستخرج المتفقَّه حكماً فقهياً في  
المسائل المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر  
في الحكم.

نهاية باب القرض.

رقم النشاط

٥٧٥

اقترض محمدٌ من سليمان: (١,٠٠٠,٠٠٠ ريال) على أن يسَلِّمه

إياه بعد سنة، إلا أنَّ سليمان احتاج للمبلغ بعد مضي أسبوع؛ فطلب

مِنْ مُحَمَّدٍ أن يرد المبلغ عليه، فرفض محمدٌ على اعتبار أنَّهما اتفقا على أن يكون  
موعد السداد بعد سنة.

- فما الحكم مع التعليل؟

- كيف يسترد سليمان حقه فيما لو ألغى التعامل بالعملة التي اقترض بها مُحَمَّدٌ

من سليمان؟ ولماذا؟

- وماذا لو لم تُلغَ العملة، لكنَّها فقدت نصف قيمتها؟

أن يبين المتفق عليه الحثية التي بسببها أدرج المؤلف باب الرهن في أبواب البيع. عند قول المؤلف: «وشرعاً: توثق دَيْنَ بعين يمكن استيفاؤه مِنْهَا أو مِنْ ثَمَنِهَا...».

- قال المؤلف رحمته الله في مقدمة باب الرهن: «وشرعاً: توثق دَيْنَ بعين يمكن استيفاؤه مِنْهَا أو مِنْ ثَمَنِهَا. وهو جائز بالإجماع. ولا يصح بدون إيجاب وقبول، أو ما يدل عليهما. ويُعتبر معرفة قدره، وجنسه، وصفته، وكون رهن جائز التصرف، مالكا للمرهون أو مأذونا له فيه».
- حدد الجزئيات المشتركة بين عقد البيع وعقد الرهن في القطعة الفقهية الآتية.
  - ثم حدد الفروق بينهما.
  - ثم حرر معنى كلياً جامعاً بينهما، يسوغ به إدراج باب الرهن في أبواب البيع.



أن يُبرز المتفقّه أثر التعليل بـ  
(التجاوز لأجل الحاجة) في خمس  
مسائل فقهية.  
عند قول المؤلف: «ويصح الرهن  
(مع الحق)».

لما ذكر المصنّف ﷺ مسألة (الرهن مع الحق) وصورتها، علّل

جوازها بكون (الحاجة داعيةً إلى جوازها).

- ادرسوا تعليل المؤلف من جهة تأصيلية.

- واذكروا خمس مسائل من كتاب المعاملات ثبت الحكم فيها مراعاةً للحاجة.

- وهل كانت هذه المسائل في التوثيقات وحدها كما في المسألة المذكورة، أو تعدى

ذلك لغيرها من أنواع العقود؟

ربط المسائل بمقاصد  
الشريعة

ان يبين المتفق عليه اثر المقصد الشرعي  
لمشروعية الرهن في حكم المسائل  
المعطاة.

عند قول المؤلف: «(ولا يلزم  
الرهن) في حق الراهن (الا  
بالقبض)....» .

٤

رقم النشاط

٥٧٨

من أحكام باب الرهن: أنه لا يجوز إلا فيما يصح بيعه، وأنه لا يلزم  
إلا في حق الراهن، ولا يلزم إلا بالقبض واستدامته.  
- استنبط المقصود من مشروعية الرهن.  
- ثم بين أثره في هذه الأحكام المذكورة أعلاه.

عند قول المؤلف: «ونماء الرهن المتصل والمنفصل كالسمن، وتعلم الصنعة...».

أن يبين المتفقّ الأحكام المذكورة، ويقارن بينها، مبيّنًا عللها.

- يبين حكم النماء المتصل والمنفصل في بابي الخيار والرهن

بالتفصيل، معلاً كلّ حكم تذكره.

- ثمّ قارن بين الأحكام التي ذكرتها مبيّنًا وجه اتفاقها فيما اتفقت فيه، ووجه

اختلافها فيما اختلفت فيه.

ان يستخرج المتفقَّه حكمًا قضائيًا في المسائل المعطاة، مبرزًا المعنى المؤثر في الحكم.

فصل فيمن يكون الرهن عنده/ عند قول المؤلف: «(وإن ادَّعى) العدل (دفع الثمن إلى المُرْتَهَن فانكره ولا بيئة) ...».

عُيِّنَتْ قاضياً وعُرضت عليك القضية التالية، يبين الحكم مع التسبب (التدليل والتعليل):

اقترض سعدٌ من سليمان (١٠٠,٠٠٠ ريال)، ورهن سيارته على هذا الدين، واتفقا على أن تكون السيارة عند ياسرٍ، واختصما، وكان ضمن الوقائع التي نظرتها، وتحتاج لتحريـر رأيك فيها الآتي:

- كان من ضمن شروط الرهن: ألا يبيع السيارة إذا حلَّ الدين، ما حكم الشرط؟ وما تأثيره على الرهن؟

- لو ادَّعى سعدٌ بعد الرهن أن السيارة ليست له، فما تأثير ذلك على الرهن؟

- ادَّعى ياسرٌ أنه باع الرهن ووفى سليمان الثمن، فأنكر سليمان ذلك، فما هي الحالات المحتملة؟ وما الحكم في كلِّ حالٍ؟

أن يبين المتفقه معنى الحديث، ويستنبط منه ثلاثة أحكام فقهية متعلقة بباب الرهن. فصل فيمن يكون الرهن عنده/ عند قول المؤلف: «(أو شرط (إن جاءه بحقه في وقت كذا والأ فالرهن له)».

قال النبي ﷺ: «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ، لَهُ غُنْمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ»<sup>(١)</sup>.

- بين المراد بإغلاق الرهن في كلام العرب.
- ثم بين معنى الحديث والمراد به.
- استنبط من الحديث ثلاثة أحكام فقهية متعلقة بباب الرهن.

٣

أن يبين المتفقَ الفرق بين عبارتي المؤلف بعبارة صحيحة.  
فصل فيمن يكون الرهن عنده/ عند قول المؤلف: «(أو) شرط (إن) جاءه بحقه في وقت كذا وإلا فالرهن له...».

رقم النشاط

٥٨٢

قال البهوتي رحمته الله في باب الشروط في البيع: «(أو يقول) الرَّاهِنُ (للمرتهن: إن جئتكَ بحقِّكَ) في محلِّهِ (وإلا فالرَّهْنُ لك: لا يصحُّ البيع)».

ثمَّ قال في باب الرهن: «(أو) شرط (إن جاءه بحقه في وقت كذا وإلا فالرَّهْنُ له)؛ أي: للمُرْتَهَنِ بدينِه (لم يصحَّ الشرطُ وحده)».

- تأملوا كلام المؤلف في الموضوعين ثمَّ بيِّنوا مراده في كلِّ واحدٍ منهما، وما الفرق

بينهما؟

التعليل الفقهي

ان يبين المتفق عليه اثر التعليل به (التجاوز بالجهالة التي تؤول إلى العلم) في ثلاث مسائل فقهية. عند قول المؤلف: «ويصح ضمان المجهول إذا آل إلى العلم».

٥

٥٨٣

رقم النشاط

ذكر المصنّف ﷺ في باب الضمان أنّه «يصح ضمان المجهول إذا آل إلى العلم»، فعلّل جواز الجهالة في المسألة بكونها تؤول إلى العلم. - ناقشوا صحة تعليل المؤلف.

- وانظروا مسألتين من المسائل في كتاب المعاملات مما علّل فيه الحكم بهذه العلة، وهل كانت في التوثيقات وحدها كما في النص المذكور، أو تعدّى ذلك لغيرها من أنواع العقود. - ثمّ خرّجوا على هذا التعليل عقداً من العقود المعاصرة مما فيه جهالة تؤول إلى العلم.

أن يحلل المتفقه دليل المصنف من حيث الصورة والتكييف، ويبين وجه استنباط المؤلف الحكم منه.

عند قول المؤلف: «(ويصح ضمان المجهول إذا آل إلى العلم) ...».

٤

رقم النشاط

٥٨٤

ذكر المؤلف ﷺ جواز ضمان المجهول إذا كان يؤول إلى العلم، واستدل بقول الله تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢].

- بين المعنى المقصود بالآية، وشرح الصورة الواردة فيها.

- ثم بين: ما تكييف المسألة الواردة في الآية؟

- قارن صورة المسألة في الآية وتكييفها بالحكم الوارد في كلام المؤلف، واستعمل

القواعد الأصولية المناسبة في بيان وجه استنباط الحكم من الدليل.



ان يحرّر المتفقّ ضابطاً كلياً لما  
يصحُّ ضمانه، ثُمَّ يتحقق من صحة  
هذا الضابط.  
عند قول المؤلف: «(لَا ضَمَانَ  
الْأَمَانَاتِ)؛ كَوَدِيعَةٍ لِأَنَّهَا غَيْرُ  
مُضْمُونَةٍ عَلَى صَاحِبِ الْيَدِ ...».

ذكر المؤلف ﷺ أَنَّهُ يَصَحُّ ضَمَانُ الْمَجْهُولِ إِذَا آلَ إِلَى الْعِلْمِ، وَيَصَحُّ

ضَمَانُ مَا يُوَوَّلُ إِلَى الْوَجُوبِ كَالْعَوَارِي وَالْمَغْصُوبِ وَالْمَقْبُوضِ بِسُومٍ

وَعَهْدَةِ الْمَبِيعِ، وَأَنَّهُ لَا يَصَحُّ ضَمَانُ الْأَمَانَاتِ كَوَدِيعَةٍ وَإِنَّمَا يَصَحُّ ضَمَانُ التَّعْدِي فِيهَا.

- حَرَّرَ ضَابِطًا كَلِيًّا لِمَا يَصَحُّ ضَمَانُهُ.

- ثُمَّ قَارَنَ مَا تَوَصَّلَتْ إِلَيْهِ بِالضَّابِطِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْحَاجَاوِيُّ فِي الْإِقْنَاعِ، أَوْ ابْنَ النَّجَّارِ

فِي مَتْنِهِ الْإِرَادَاتِ فِي مَقْدَمَةِ بَابِ الضَّمَانِ، وَقَيَّدَ نَتِيجَةَ الْمَقَارَنَةِ.

ربط المسائل بمقاصد  
الشريعة

أن يبين المتفقَ وجه ارتباط المسائل المذكورة بالمقصد الشرعي الخاص بالكفالة.

فصلٌ في الكفالة/ عند قول المؤلف: «وإن تعدَّز إحضارُ المكفول مع حياته، أو غابَ ومضى زمنٌ يمكن إحضارُه فيه...».

٣

رقم النشاط

٥٨٦

- المقصد الشرعي الخاص بالكفالة، هو: تمكين المكفول له من المكفول به بإحضاره إليه ليستوفي حقه المالي منه<sup>(١)</sup>، بحيث لو عجز الكفيل عن ذلك فإنه يغرم الدين ويقضيه نيابةً عمَّن تكفل بإحضاره.
- يبيّن وجه ارتباط هذه الأحكام المنقولة من كلام المؤلف ﷺ بهذا المقصد:
- تصح الكفالة ببدن كل إنسانٍ عنده عينٌ مضمونةٌ أو عليه دينٌ.
  - لا تصح الكفالة ببدن من عليه حدٌّ لله أو قصاصٍ.
  - لا تصح الكفالة بشاهدٍ ولا بمجهولٍ أو إلى أجلٍ مجهولٍ.
  - يعتبر رضي الكفيل دون المكفول به.
  - إذا مات المكفول أو سلّم نفسه برئ الكفيل.

(١) يقول القفال: «أما التوثق بضمان البدن؛ فإن الفائدة فيه سهولة وجود من عليه الحق متى طلب». محاسن الشريعة (٤٦٨)

التفريق الفقهي

٢

ان يبين المتفق عليه وجه الفريق بين المسألتين المذكورتين.  
فصل في الكفالة/عند قول المؤلف: «وَمَنْ كَفَلَهُ اثْنَانِ فَسَلَّمَهُ أَحَدُهُمَا ثُمَّ يَبْرَأُ الْآخَرَ، وَإِنْ سَلَّمَ نَفْسَهُ بَرًّا».

رقم النشاط

٥٨٧

قال في الروض: «وَمَنْ كَفَلَهُ اثْنَانِ فَسَلَّمَهُ أَحَدُهُمَا لَمْ يَبْرَأِ الْآخَرَ، وَإِنْ سَلَّمَ نَفْسَهُ بَرًّا».

في كلا المسألتين حصل تسلّم المكفول له (الدائن) للمكفول به (المدين)، لكن في إحدى المسألتين برئ الكفيلان، وفي الأخرى برئ أحدهما -الذي حصل منه التسليم- دون الآخر.

- ما الفرق المعنوي المؤثر بين المسألتين الذي اقتضى افتراقهما في الحكم؟

أن يبيّن المتفقّ الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية باب الضمان.

٢

رقم النشاط

٥٨٨

تأمل في الواقعتين الآتيتين، ثمّ بيّن حكم الضمان فيهما من حيث الصحة والفساد، معلّلاً ما تذكر من أحكام، ومفصّلاً ما يحتاج إلى تفصيل :

- كان محمدٌ جالساً مع صديقه خالدٍ، فقال له خالدٌ: إن أخي سعداً يريد أن يشتري من جارنا صالح سيارته (وذكر صفتها)، بدين مؤجل إلى سنة، ولا زالا يتفاوضان في سعر البيع، وقد قال صالح لأخي: إنني لن أعقد البيع معك حتى تأتيني بضامن أثق به في صدقه وأمانته وقدرته على السداد، وقد ذكر فيمن يثق بهم.

فقال محمدٌ: إنني لا أعرف صالحاً هذا ولا أخاك سعداً، لكن إكراماً لك قد ضمنت دين أخيك الذي سيجب عليه بشراء هذه السيارة من صالح.

- إبراهيم طالبٌ في المرحلة الثانوية، وقد أصاب سيارته حادثٌ، فاحتاج إلى استئجار سيارة يستعملها إلى حين إصلاح سيارته الأولى، لكن مكتب التأجير رفضوا تأجيره السيارة بحجة أنّه صغيرٌ، فقال لهم والده: أنا أضمن لكم كلّ ما يحصل في السيارة من تلفٍ ونقصٍ، سواء كان بتفريطٍ أو تعدٍّ من ابني، أو كان بغير ذلك.

فقبلوا حينئذٍ واستأجروا منهم السيارة.

أن يقارن المتفقَ بين (ضابط ألفاظ العقود المالية)، و(ضابط ألفاظ عقود الأنكحة) مقارنةً كاملةً.  
عند قول المؤلف: «وتنعقد ب: «أحلُّك واتبعك بدينك...».

رقم النشاط

٥٨٩

- من خلال دراستك لكتاب البيوع استنتج ضابطاً للألفاظ التي

تنعقد بها العقود المالية كالحوالة وغيرها.

- ثمَّ قارن ذلك بما ذكره الحنابلة من تحديد ألفاظ النكاح بالألفاظ الواردة بالكتاب

أو السنة.

- واستنتج سبب الخلاف بين الضابطين.

أن يبين المتفقّ الحكم الفقهيّ في المسألة المعطاة، مُبرِّزاً المعنى المؤثر في الحكم.  
عند قول المؤلّف: «و (لَا تصحُّ) الحوالة (إلا على دينٍ مستقرٍّ)....»

رقم النشاط

٥٩٠

لماجدٍ على خاليد: (٢٠,٠٠٠ ريال)، وقد تزوّج ماجدٌ هندًا وكان الصّدّاق: (٤٠,٠٠٠ ريال)، وكانت هندٌ مدينةً لزميلتها غيداء بمبلغ: (٢٠,٠٠٠ ريال)، فأحالتها على ماجدٍ، ثمّ أحالها ماجدٌ على خاليد.  
- من هم أطراف الحوالة الأولى؟ وما حكمها؟ ولماذا؟

- من هم أطراف الحوالة الثانية؟ وما حكمها؟ ولماذا؟

- ماذا لو كانت هندٌ مدينةً بـ (٤٠,٠٠٠ ريال)، فما حكم الحوالة؟

## تحليل النص الفقهي

٢

أن يوجّه المتفقّه كلام المؤلف في الموضوعين المذكورين.  
عند قول المؤلف: «(ويشترط) أيضاً للحوالة (اتفاق الدينين)؛ أي: تماثلهما (جنساً)؛ ... (ووقتاً)؛ أي: حلولاً أو تأجيلاً أجلاً واحداً».

رقم النشاط

٥٩١

قال المؤلف رحمه الله في باب القرض أن القرض يثبت حالاً ولو أجله المقرض فقال: «(بل يثبت بدله في ذمته)؛ أي: ذمة المقرض، (حالاً ولو أجله) المقرض؛ لأنه عقد منع فيه من التفاضل، فمنع الأجل فيه» ثم بعد ذلك في باب الحوالة ذكر أن من شروطها اتفاق الدينين وقتاً أي: حلولاً وتأجيلاً فقال: «(ووقتاً)؛ أي: حلولاً أو تأجيلاً أجلاً واحداً، فلو كان أحدهما حالاً والآخر مؤجلاً، أو أحدهما يحل بعد شهر والآخر بعد شهرين لم تصح».

- هل بين كلام المؤلف في الموضوعين تناقض؟ وجّه ما تقول.

ان يُضَرَّقَ المتَّفَقُّه بين عِبَارَتَيِ الْمُؤَلِّفِ  
بِعِبَارَةٍ صَحِيحَةٍ.

عند قول المؤلف: «فلو أحال...  
أو بخمسة على خمسة من عشرة،  
صحَّت».

٢

رقم النشاط

٥٩٢

قال البُهوتِيُّ رحمته الله في باب الحوالة: «فَلَا يَصَحُّ بِخَمْسَةٍ عَلَى سِتَّةٍ»، ثُمَّ  
قال: «فَلَوْ أَحَالَ... بِخَمْسَةٍ عَلَى خَمْسَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ، صَحَّتْ».  
- ما الفرق بين الصورتين؟



بناء المسألة الخلافية

ان يبرز المتفقهُ أثر الخلاف الفقهيّ عند قول المؤلف: «(ويُعتبر) لصحة الحوالة (رضاءً) أي: رضا المحيل؛ لأن الحق عليه...».

٥

رقم النشاط

٥٩٣

- شركة للمقاولات لديها مستحقات مالية بمبلغ: (١٠٠ ألف ريال) عند مالك أحد المشاريع المُنفَّذة من قِبَلِها، وفي نفس الوقت عليها فواتير حالة لم تُسدّد بقيمة: (٥٠ ألف ريال) لشركة مواد البناء، فأحالت شركة مواد البناء على مالك المشروع في: (٥٠ ألف ريال).
- كَوْنُوا مجموعات نقاشٍ.
  - كُلُّ مجموعة تبيّن الأطراف التي يُشترط رضاها لتمام عقد الحوالة في مذهبٍ من المذاهب الأربعة.
  - تُمَّ تقارن المجموعات بين النتائج التي توصّلت إليها.
  - تُمَّ تقوم المجموعات بإعادة صياغة المسألة وتحديد موطن الاختلاف بين المذاهب<sup>(١)</sup>.

استخراج الضوابط  
الفقهية

أن يُقارن المتفقُ بين الضوابط  
الفقهية المعطاة بعبارة صحيحة.

عند قول المؤلف: «والمليء: القادرُ  
بماله وقوله وبدنه...».

٣

رقم النشاط

٥٩٤

جاء في الرُّوضِ المُزْبِعِ في باب الحوالة: «والمليء: القادرُ بماله  
وقوله وبدنه. فماله: القدرةُ على الوفاء. وقوله: أن لا يكونَ مماطلاً.  
وبدنه: إمكانُ حضوره إلى مجلسِ الحكم».

- قارن بين ضابط المليء هنا وضابطه في باب الزكاة والكفالة.

أن يبيّن المتفقّ الحكم الفقهيّ في  
المسألة المعطاة، مُبرِّزاً المعنى المؤثّر في  
الحكم.

أقرض صالحٌ ماجداً (ثلاثة آلاف ريالٍ)، ثُمَّ بعد ذلك، اشترى  
صالحٌ سيارةً (بألفي ريالٍ) حالّةً، ولم يقبض البائعُ الثمن.  
ثُمَّ أعطى صالحٌ البائع (ألف ريالٍ)، وقال له: خذ الألف الأخرى من ماجدٍ.  
- ما حكم هذه الحوالة؟

أن يبين المتفقه الحكم القضائي في  
المسائل المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر  
في الحكم.

نهاية باب الحوالة.

٣

رقم النشاط

٥٩٦

- عُيِّنَ قاضياً وعُرضت عليك القضية التالية، بين الحكم مع

التسبيب (التدليل والتعليل):

اشترى عبد العزيز من سعود سيارة بـ (١٠٠,٠٠٠ ريال) يسلمها مطلع شهر  
ذي الحجة، ثم اقترض سعود من صالح (١٠٠,٠٠٠ ريال) تسلم مطلع شهر ذي  
الحجة، فأحال سعود صالحاً بما يطلبه من سداد قرضه على عبد العزيز.

- لم يقبل صالح بالحوالة، فما رأيك في فعله؟

- لو افترضنا أن عبد العزيز اكتشف عيباً في السيارة فردّها على سعود؛ فهل تبقى

الحوالة أم تبطل؟

- لو افترضنا أن سعوداً كان صغيراً ولم يؤذن له في بيع سيارته، فما الحكم؟

٣

أن يستدل المتفقُّه لكل قول من الأقوال المذكورة في المسألة المعطاة، ثم يُحرر سبب الخلاف فيها بعبارة صحيحة.

عند قول المؤلف: «وإن صالح عن المؤجل ببعضه حالاً» لم يصح في غير الكتابة

## بناء المسألة الخلافية

رقم النشاط

٥٩٧

قال المؤلف رحمه الله: «(وإن صالح عن المؤجل ببعضه حالاً) لم يصح في غير الكتابة»، هذه المسألة يقال لها: مسألة ضع وتعجل، وهي مسألة خلافية مشهورة.

انقسموا إلى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى تبحث عن أدلة القائلين بالجواز.
- المجموعة الثانية تبحث عن أدلة المانعين.
- المجموعة الثالثة تستتج سبب الخلاف في المسألة<sup>(١)</sup>.

أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مُبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.  
عند قول المؤلف: «وإن صالحه عن الحق بغير جنسه... فإن كان بنقدي عن نقدي فصرف».

بالتعاون مع أعضاء مجموعتك.

- تأملوا في واقعتي الصلح الآتي ذكرهما، ثم بينوا حكم كل واحدة منهما، مع التعليل.

- واذكروا الشاهد من كلام المؤلف على كل حكم تذكرونه.

١- عند محمد (٢٠ كجم) من الرز الهندي في دكان له، وأدعى يوسف -وهو مالك الدكان المجاور لمحمد- أن هذا الرز له، فأقر محمد بذلك؛ ونظراً لحاجة محمد للرز بخلاف يوسف، وحاجة يوسف للبر، ونظراً لانتظار محمد أطنائاً له من البر تصل بعد شهر، فقد تصالحا على أن يمتلك محمد الرز الهندي، وأن يأخذ يوسف منه (٣٠ كجم) من البر بعد شهر ونصف.

٢- ادعى سعد أنه يطلب زيدا (ألف دولار)، فأقر زيد بذلك وصالحه على أن يعطيه عوضها (٣٧٥٠ ريالاً) بعد شهر.

استخراج الضوابط  
الفقهية

ان يصوغ المتفقَّه ضابطاً فقهياً لما  
يصحُّ الصلح عنه بعبارة صحيحة.

فصل القسم الثاني: صلحٌ على  
إنكار/ عند قول المؤلف: «ويصحُّ  
الصُّلْحُ عَنْ قِصَاصٍ، وَسَكَنَى  
دَارَ...».

٢

رقم النشاط

٥٩٩

- من خلال دراستك لباب الصلح، استخرج ضابطاً لما يصحُّ  
الصُّلْحُ عنه.

ان يحرر المتفقّه مناط المذهب في حكم الحقوق المذكورة في الباب بعبارة صحيحة. فصل القسم الثاني: صلح على إنكار/ عند قول المؤلف: «(ولا يصح) الصلح (بعوض عن حدّ سرقة ...)».

ذكر المؤلف ﷺ في باب الصلح بعض الحقوق وبين حكم الصلح

عليها، كحق القصاص، والشفعة، والخيار، وحقوق الارتفاق.

- تأملوا في المسائل التي ذكرها المؤلف، وفي حكمها في المذهب، ولاحظوا

تعليلات المؤلف.

- ثم حرّروا قاعدة المذهب في هذا الباب.



أن يرجع المتفقّه الحكم الفقهي إلى مقصده الشرعي.

فصل القسم الثاني: صلح على إنكار/عند قول المؤلف: «(وليس له وضع خشبه على حائط جاره)»...

٣

## رقم النشاط

٦٠١

قال المؤلف رحمه الله: «(وليس له وضع خشبه على حائط جاره)، أو حائط مشترك (إلا عند الضرورة)، فيجوز؛ (إذا لم يمكنه التسقيف إلا به) ولا ضرر؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه: «لا يمنع جار جاره أن يضع خشبه على جداره»<sup>(١)</sup>؛ ثم يقول أبو هريرة: مآلي أراكم عنها معرضين، والله لأرمين بها بين أكتافكم».

لاحظ أن الحديث عام مطلق عن كل قيد، والمؤلف لم يأخذ به على وجهه، وإنما قيده بالضرورة، وجمهور أهل العلم لم يحملوه على تحريم منع الجار، وإنما حملوه على الكراهة والتنزيه.

- استنبط المقصد الشرعي الذي راعاه المؤلف حين قيد عموم الحديث، وراعاة الجمهور فصرفوا النهي إلى الكراهة.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٤	نهاية باب الصلح.	أن يبين المتفق عليه أثر مقصد (حفظ مال المسلم من أن يؤكل بغير رضا تام) في حكم صور الصلح المعطاة.	ربط المسائل بمقاصد الشريعة

رقم النشاط

٦٠٢

قال النبي ﷺ: «الْصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا»<sup>(١)</sup>.

ومن أصول المحرمات في البيوع: أكل مال المسلم بغير رضا منه.

- استخرج صور الصلح التي ذكر المؤلف رحمه الله أنها باطلة، والتي كان المقصود من إبطالها وتحريمها: حفظ مال المسلم من أن يؤكل بغير رضا تام.
- ثم ناقش المؤلف في صحة بناء تلك الأحكام على هذا المقصد.

(١) رواه أبو داود (٣٥٩٤) والترمذي (١٣٥٢) وابن ماجه (٢٣٥٣).

أن يلخص المتفق مسائل الصلح في  
تصنيف شامل.

نهاية باب الصلح.

التقسيم الفقهي

رقم النشاط

٦٠٣

من خلال مطالعتكم لباب الصلح، يرجى القيام بما يلي:

- يقسم الطلاب إلى مجموعات.
- كل مجموعة تستنبط اعتباراً مناسباً يمكن أن تقسم مسائل الصلح بناءً عليه.
- كل مجموعة تقسم الصلح بناءً على هذا الاعتبار، ملخصين أبرز أحكامه، ومستعينين في ذلك برسم شجري.

أن يقارن المتفق عليه (المحجور عليه  
لحق غيره، والمحجور عليه لحق  
نفسه) مقارنة كاملة.

عند قول المؤلف: «وهو ضربان:  
حَجْرُ لِحَقِّ الْفَقِيرِ؛ كَعَلَى مُفْلِسٍ،  
وَلِحَقِّ نَفْسِهِ؛ كَعَلَى نَحْوِ صَغِيرٍ».

٢

رقم النشاط

٦٠٤

استخرج الفروق بين المحجور عليه لحق غيره، والمحجور عليه

لحق نفسه.

- ثمّ وضح أيّ الحالات التالية يُحجّر عليه فيها لحق نفسه، وأيها

يحجّر عليه فيها لحق غيره:

١- ناصراً يبلغ من العمر ٣٠ عاماً، دخل في تجارة مع شركاء له، وأفلست شركته،

وحكمت المحكمة بالحجر عليه.

٢- رائدٌ يبلغ من العمر ١٦ عاماً، ولكنه فاقدٌ لأهليّة التصرف في ممتلكاته؛ وذلك

بسبب مرضه النفسي.

٣- قاسمٌ وقع في حفرة، وفقد عقله، وله ممتلكات كثيرة، فحكمت المحكمة

بالحجر عليه.

أن يُحرَّرَ المتفقُّه العَلَّة من النصِّ الشرعيِّ بعبارةٍ صحيحةٍ.  
عند قول المؤلف: «(وَمَنْ بَاعَهُ أَوْ اقْرَضَهُ شَيْئًا) وَوَجَدَهُ بَاقِيًا بِحَالِهِ... فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ».

قال النبي ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ - أَوْ إِنْسَانٍ - قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ»<sup>(١)</sup> وفي رواية:

«فَوَجَدَ مَتَاعَهُ»<sup>(٢)</sup>، فحكم لمن أدرك ماله بعينه عند المفلس بأنه أحق به من غيره.  
- نقَّحوا مناط هذا الحكم، مبينين أثر الاختلاف في المناط على الخلاف في المسائل التالية:

١ - اشتراط ألا تكون السلعة قد زادت، أو نقصت.

٢ - اشتراط ألا يكون البائع قد قبض شيئاً من ثمنها.

(١) رواه البخاري (٢٤٠٢)، ومسلم (١٥٥٩).

(٢) رواه أبو داود (٣٥٢٠).

عند قول المؤلف: «(وَمَنْ بَاعَهُ أَوْ  
أَقْرَضَهُ شَيْئًا) وَوَجَدَهُ بَاقِيًا بِحَالِهِ...  
فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ».

أن يُحرَّرَ المتفقُّ العلة من النصّ  
الشرعيّ بعبارة صحيحة.

٣- اشتراط ألا يكون تعلّق بها حقٌّ للغير.

٤- اشتراط أن يكون المفلس حيًّا.

## التقسيم الفقهي

ان يبتكر المفقّه تقسيماً مقترحاً لأحكام المحجور عليه لحظ نفسه يساعده على استخراج المسائل المذكورة في غير مظانها. فصل في المحجور عليه لحظه/ عند قول المؤلف: «(ويحجز علي السفيه والصغير والمجنون لحظهم)»...

٣

رقم النشاط

٦٠٦

من خلال دراستك لأحكام المحجور عليه لحظه:

- ابتكر تقسيماً مناسباً لكلام البهوتي رحمته الله في الفصل المتعلق بأحكام

المحجور عليه لحظه نفسه، مستعيناً على ذلك بالرسم الشجري.

- استخرج من خلال تقسيمك لهذا الفصل المسائل المبحوثة فيه وهي ليست منه

أصالة (أي المسائل التي بُحثت في غير مظنتها).

## بناء المسألة الخلافية

ان يبرز المتفقهُ أثر الخلاف الفقهي في المسألة المعطاة بذكر ثلاثِ صورٍ  
 فصلٌ في المحجور عليه لحظهُ:  
 «والرُّشدُ: الصَّلاحُ في المالِ». لكلِّ قولٍ.

٤

## رقم النشاط

- كوّنوا أربع مجموعاتٍ.
- كلُّ مجموعةٍ تحرّر معنى الرُّشد في باب الحجر عندَ مذهبٍ من المذاهب الفقهية الأربعة.
- وتذكر كلُّ مجموعةٍ ثلاثة أمثلةٍ لما يظهر به رُّشد البالغ في ذلك المذهب<sup>(١)</sup>.

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٦١).



أن يستنتج المتفقه ضابط تصرف الولي في مال المحجور عليه من كلام المؤلف.

فصل في المحجور عليه لحظه/ عند قول المؤلف: «(ويتجر) ولي المحجور عليه (له مجاناً)....».

جاء في الروض المربع: «(ويتجر) ولي المحجور عليه (له مجاناً)؛ أي: إذا اتجر ولي اليتيم في ماله كان الربح كله لليتيم؛ لأنه نماء ماله، فلا يستحقه غيره إلا بعقد، ولا يعقد الولي لنفسه. (وله دفع ماله) لمن يتجر فيه (مضاربة بجزء) معلوم (من الربح) للعامل؛ لأن عائشة رضي الله عنها أبضعت مال محمد بن أبي بكر رضي الله عنه، ولأن الولي نائب عنه فيما فيه مصلحة، وله البيع نساء، والقرض برهن، وإيداعه، وشراء العقار وبناءه لمصلحة، وشراء الأضحية لموسر، وتركه في المكتب بأجرة، ولا يبيع عقاره إلا لضرورة أو غبطة».

- استنتج ضابطاً لتصرف الولي في مال المحجور عليه.

أن يبين المتفقَ وجه تفريق المؤلف بين المسألتين المذكورتين في الحكم.

فصل في المحجور عليه بحظه / عند قول المؤلف: «(ويَتَجَرُّ) وليُّ المحجور عليه (له مَجَانًا)....».

١

رقم النشاط

٦٠٩

قال المؤلف رحمه الله: «(ويَتَجَرُّ) وليُّ المحجور عليه (له مَجَانًا)؛ أي:

إذا اتَّجَرَ وليُّ اليتيم في ماله كان الرِّبْحُ كُلُّهُ لليتيم؛ لأنَّه نماءٌ ماله، فلا يستحقُّه غيره إلاَّ بعقدٍ، ولا يعقدُ الوليُّ لنفسه. (وله دفعُ ماله) لَمَنْ يَتَجَرُّ فيه (مضاربةً بجزءٍ) معلوم (مِنَ الرِّبْحِ) للعامل».

- ما سبب تفريق المؤلف في الحكم، بين ما لو اتَّجَرَ وليُّ اليتيم بالمال، وما لو دفعه لأجنبيٍّ لكي يَتَجَرَّ به؟

أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في نهاية فصل في المحجور عليه المسألة المعطاة. لحظه .

فاطمة امرأة مصابة بمرضٍ أضعف عقلها إضعافاً شديداً من حين ولادتها، وهي ثريّة نظراً لإرثها من زوجها المتوفّى، ولها أبٌ وابنٌ وأخٌ.

ويُعرف عن الأب أنّه مُسْرِفٌ ويستعمل الأموال في المحرّمات، كما يُعرف عنه أن يواظب على الحضور مبكراً إلى المسجد، ويصل أقاربه، وأنّه لا يُزوّج إلا المصلح، وقد أوصى بأن تكون الولاية على فاطمة لأخيها.

ويُعرف عن الابن أنّه بارعٌ في حفظ الأموال واستثمارها، فأصبح يملك أموالاً طائلةً، وقد أدّى ذلك لأن يترك الرفقة الصالحة، ويتأخّر في الصلوات، ويترك بعض الواجبات.

ويُعرف عن الأخ الصلاح في الدين والمال، فهو ممن يأتمنه الناس على أموالهم، وهو ممن لا يقترب المحرّمات ويداوم على السنن.  
- تأمل في الواقعة السابقة، ثمّ عيّن الأحقّ بولاية المال وفقاً للمذهب.

أن يحرّر المتفقّه الفرق بين  
مصطلحي: الحجر، والحبس.

نهاية باب الحجر..

٢

رقم النشاط

٦١١

بعد قراءتك لباب الحَجَر، فرِّق بين مصطلح (الحَجَر) و(الحبس)  
عند الفقهاء.

أن يستخرج المتفقه حكماً فقهياً في  
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في  
الحكم.

نهاية باب الحجر.

٢

ضَحَّى وَلِيٌّ يَتِيمٌ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ؛ لِئَلَّا يَنْكَسِرَ قَلْبُهُ بِرُؤْيَا مَنْ فِي عُمُرِهِ يَضْحَى أَهْلَهُمْ عَنْهُمْ وَهُوَ لَا يَضْحَى. وَبَعْدَ ذَلِكَ جَاءَتْ الْيَتِيمَ هَدَايَا أَصْحَابِي أَقَارِبِهِ. فَقَالَ لَهُ وَلِيُّهُ: لَنُعْطِ مَنْ أَعْطَانَا، وَنُكَافِئَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَأَرَادَ الْوَلِيُّ بِذَلِكَ أَنْ يَعْلَمَ الْيَتِيمُ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ.

- فما حكم ما عمله الولي من الأُضحى والمكافأة؟

- ولماذا؟<sup>(١)</sup>

أن يستخرج المتفقَ حكمًا فقهيًا في  
المسائل المعطاة، مبرزًا المعنى المؤثر  
في الحكم.

نهاية باب الحجر.

٣

رقم النشاط

٦١٢

يبلغ مجموع أملاك أحمد: (٢٠٠,٠٠٠ ريال)، وهو مدينٌ بديونٍ  
حالةً تبلغ: (٤٠٠,٠٠٠ ريال)، واستشارك الغرماء في الإجراءات  
المتاحة أمامهم للتعامل مع المدين.

- وضح الإجراءات الفقهية المتبعة للتعامل مع هذه الحالة.

- ماذا لو ادعى أحمد أنه لا يملك شيئاً، فكيف يتصرف القاضي مع دعواه؟

- إذا قام الحاكم بقسمة أمواله على غرمائه في ٢٠ شوال، ثم ظهر غريمٌ في ٢٣ شوال

يطلب محمداً: (٣٠٠,٠٠٠ ريال) كانت حالةً في ١ شوال؟

- ماذا لو كانت أملاك أحمد تبلغ: (٤٠٠,٠٠٠ ريال)؟

- بين جميع ما سبق مراعيًا التعليل والتدليل.

أن يبين المتفق الحكم القضائي في المسألة المعطاة، وإجراءات تنفيذه.

نهاية باب الحجر.

تأمل في القصة التالية، ثم أجب عن الأسئلة الواردة في ثناياها.

١- كان لخالد تجارات متنوعة، فأصيب بأزمة مالية جعلته لا يملك

إلا (٥,٠٠٠ ريال)، وقد دفعت هذه الأزمة بعض الدائنين إلى أن طالبوا بديونهم.

فطالبه سعيد بديون قدرها: (١٠,٠٠٠ ريال)، فأقر خالد بـ (٢٠٠٠ ريال) فقط،

وليس عند سعيد أي إثبات سوى إقرار خالد.

ثم طالبه ماجد بـ (٤٠٠٠ ريال) فأقر بها، ولم يسدده، فرفع ماجد القضية إلى محكمة

التنفيذ يطالب فيها بالحجر عليه، فحكم القاضي بالحجر عليه.

- هل ما قام به القاضي صحيح؟

ثم طالبه إبراهيم بـ (١٠٠٠ ريال) فأقر بذلك، وليس لإبراهيم سوى إقراره، فطلب

إبراهيم من القاضي ضمه مع سعيد وماجد في المطالبة بالديون.

- ما الإجراء والحكم القضائي تجاه طلب إبراهيم؟

أن يبين المتفق عليه الحكم القضائي في  
المسألة المعطاة، وإجراءات تنفيذه.

نهاية باب الحجر.

٣

٢- اشترى ياسر من صالح سيارته بـ (٢٠,٠٠٠ ريال)، قال له: أخشى أن تكون غير مالك للسيارة، فقال خالد - وكان محجوراً عليه - لياسر: أضمن لك الثمن إن ظهرت السيارة مستحقة لغير صالح.

ولم يكتف ياسر بضمان خالد، فطلب من صالح رهن طقم ذهب له؛ لأنه يخشى أن تكون السيارة مستحقة لغير صالح.

- ما حكم الضمان؟ وما حكم الرهن؟

ثم اشترى خالد السيارة من ياسر بـ (٣٠,٠٠٠ ريال) مؤجلة إلى سنة.

ثم لما قبضها باعها على أحمد بـ (٢٩,٠٠٠ ريال) حالية.

- ما حكم العقدين؟



ان يفرّق المتفقّه بين (ما يصحّ عند قول المؤلّف: «(تصحّ) به الإيجاب، وما يصحّ به القبول) (بكلّ قول يدلّ على ممثلاً لكلّ منها بثلاثة أمثلة. (الإذن)....».

- استخراج ضابط ما يصحّ به الإيجاب، وضابط ما يصحّ به القبول من كلام المؤلّف رحمته الله.
- استنتج الفرق بين الضابطين.
- اذكر ثلاثة أمثلة لكلّ ضابطٍ منهما.

قال الْحَجَّاءِيُّ رحمته الله: (وَمَنْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي شَيْءٍ فَلَهُ التَّوَكُّلُ وَالتَّوَكُّلُ فِيهِ).  
فيه).

من خلال هذا الضابط بين ما يصح من الوكالات فيما يلي:  
- وَكَلْتُ هَذَا أَخَاهَا فِي: بيع بيتها، وشراء بيت لصديقتها مريم، وتزويج ابنتها.

- سافر زيد إلى بلاد بعيدة للدراسة، فطلب من ابن عمه محمد أن يتزوج له امرأة سمّاها له.

- فهد رجل كبير السن، فوكل ابنه الكبير سعداً في التصرف بجميع أمواله على أوجه التصرفات المشروعة كلها.

أن يقسم المتفق عليه الحقوق من حيث جريان الوكالة فيها.  
عند قول المؤلف: «(ويصح التوكيل في كل حق آدمي من المفقود)».

من خلال دراستك لباب الوكالة:

- قسم الحقوق من حيث جريان الوكالة فيها، مستعيناً على ذلك بالرسم الشجري.
- ممثلاً لكل قسم.

أن يحرّر المتفقه ضابطاً فقهياً لما  
يجوز التوكيل فيه من العبادات.  
عند قول المؤلف: «وَيَصَحُّ  
التَّوْكِيلُ فِي كُلِّ حَقٍّ آدَمِيٍّ مِنَ  
الْعُقُودِ»....

- ما حكم التوكيل في العبادات؟

- استخرج من كلام المؤلف ﷺ ضابطاً كلياً يجيب عن هذا السؤال، ودوّنه بعبارة محررة موجزة.
- اشرح محترزات الضابط مبيناً ما يدخل فيه وما لا يدخل.
- استدل لهذا الضابط ولما ذكرته فيه من قيود.

أن يلخص المتفقَ ما ورد في كلام المؤلف من مذاهب، ويبرز عليها التي بنيت عليها.  
عند قول المؤلف: «(وإن باع بدونِ ثمنِ المثل)...».

بحث المؤلف ﷺ مسألة: مخالفة الوكيل لموكله في البيع والشراء في

قدر الثمن وصفته، وابتدأ بحث المسألة بقوله: «(وإن باع بدونِ ثمنِ

المثل)... إلى أن قال: «وقد سبق لك أن بيع الوكيل بأنقص مما قدر له...».

بعد دراستك لكلام المؤلف:

- حرّر مواضع الاتفاق والاختلاف بين ما قرّره الحجاوي في الزاد وما حكاه

البهوتي عن بعض الحنابلة في هذه المسألة.

- استنبط المعاني (العلل) التي أدار عليها كل فريق منهم الأحكام المذكورة، فأدّت

بهم إلى الاتفاق حيث اتفقوا والاختلاف حيث اختلفوا، ثم دوّن هذه المعاني بعبارة

محرّرة واضحة.

أن يقارن المتفقّه بين وكيل البائع  
وكيل المشتري مقارنةً فقهيةً  
كاملةً.

فصل (وإن اشترى) الوكيل/  
عند قول المؤلف: «(وكيل البيع  
يسلمه)؛ أي: يسلم المبيع . . .».

٢

استنبط الفرق بين وكيل البائع ووكيل المشتري.

رقم النشاط

٦١٩

أن يبين المتفق الحكم القضائي في  
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في  
الحكم.  
نهاية فصل الوكيل أمين لا  
يضمن ما تلف بيده بلا تفريط.

رقم النشاط

٦٢٠

تأمل في الواقعة القضائية الآتية، ثم بين الحكم القضائي تجاه طلي  
المدعي مع التسبب.

وكل عمر خالد في بيع سيارته بثمان المثل، مقابل: (٥٠٠ ريال).  
فمضى شهر ولم يتمكن خالد من بيع السيارة؛ فأقام عمر دعوى قضائية يطالب فيها  
خالدًا بما يلي:

١) التعويض عن التلف الحاصل بسبب تعرض السيارة لحادثٍ مروريٍّ.

٢) رد السيارة.

فأجاب خالد:

١/ بأنه لم يتسبب في الحادث الذي تعرضت له السيارة.

٢/ وأنه قدردها إلى عمر بعد التوكيل بثلاثة أسابيع.

ان يحلل المتفقه كلام المؤلف باستخراج الصور التي اشار اليها، وحكم كل صورة منها.

عند قول المؤلف: «(ف) أحدها: (شركة عنان) سُمِّيَتْ بذلك؛ لتساوي الشريكين في المال والتصرف...».

٢

رقم النشاط

٦٢١

قال المؤلف رحمه الله في شركة العنان: «(ف) أحدها: (شركة عنان) ... وهي: (أن يشارك اثنين ... بماليهما المعلوم) كل منهما الحاضرين، (ولو) كان مال كل (متفاوتاً)؛ بأن لم يتساو المالان قدرًا أو جنسًا أو صفة؛ (ليعملًا فيه ببدنيهما)، أو يعمل فيه أحدهما، ويكون له من الربح أكثر من ربح ماله، فإن كان بدونه لم يصح، وبقدره إضاع، وإن اشتركا في مختلط بينهما شائعًا صحَّ إن علما قدر ما لكل منهما».

أشار المؤلف في هذا المقطع إلى أحوال رأس المال في شركة العنان، وبين أحكامها باختصار.

- استخرجوا من كلامه الصور الممكنة لحال رأس المال في شركة العنان.
- ولخصوا ما قاله المؤلف في كل صورة منها.



٣

ان يستنبط المتفقه القواعد  
الأصولية التي بنى عليها المؤلف  
استدلالة، ويبين وجه البناء.  
فصل (الثالث: شركة الوجوه)  
.../عند قول المؤلف: «(وتصح)  
شركة الأبدان (في الاحتشاش،  
والاحتطاب، وسائر المباحات) ...».

تخريج الفروع على  
الأصول

رقم النشاط

٦٢٢

قال المؤلف رحمه الله: «(وتصح) شركة الأبدان (في الاحتشاش،  
والاحتطاب، وسائر المباحات)؛ كالثمار المأخوذة من الجبال،  
والمعادن، والتلصص على دار الحرب؛ لما روى أبو داود بإسناده عن عبد الله قال:  
اشتركت أنا وسعد وعمار يوم بدر، فلم أجد أنا وعمار بشيء، وجاء سعد بأسيرين،  
قال أحمد: أشرك بينهما النبي ﷺ»<sup>(١)</sup>.

ذكر المؤلف صحة شركة الأبدان في جميع المباحات، واحتج لذلك بالخبر الذي  
ذكره، وهذا الاستدلال من المؤلف مبني على عدة قواعد أصولية.  
- استنبطوا القواعد الأصولية المتعلقة بالسنة، والقواعد الأصولية المتعلقة بالقياس،  
التي بنى عليها المؤلف هذا الاستدلال.  
- وبينوا وجه بناء هذا الاستدلال على كل قاعدة منها.

ان يحرر المتفق ضابطين كليين  
يجمعان مسائل اقتسام الربح  
وتحمل الوضعية في باب الشركة.  
فصل (الثالث: شركة الوجوه) ...  
/ عند قول المؤلف: «والربح على  
ما شرطاً، والوضعية بقدر المال؛  
لما سبق في العنان».

ذكر المؤلف ﷺ أنواع شركة العقود الخمسة، وبين في كل نوع منها

كيف يكون اقتسام الربح؟ ومن يتحمل الوضعية؟

- حرروا ضابطين كليين، أحدهما: في اقتسام الربح، والآخر: في تحمل الوضعية،  
بحيث تدرج الأحكام الواردة في كلام المؤلف في أقسام الشركة الخمسة تحتها.

تأمل في الواقعة القضائية الآتية، ثم أصدر حكماً يتضمن نصيب كلٍّ

من المتداعين، مع تسبيب الحكم.

في الجلسة الأولى: ادّعى محمد أنه اشترك مع ناصر شركة عنان، فقدّم محمد (١٢٠,٠٠٠ ريال)، وقدّم المدّعى عليه ناصر (٤٠,٠٠٠ ريال)، على أن يعمل سويّاً، والربح على قدر رأس المال، فأنكر ناصر هذه الشركة، ويّين أن المال كان عبارة عن قرض له من محمد.

في الجلسة الثانية: تراجع المدّعى عليه عمّا قاله، وأقرّ بما ذكره المدّعي، ثمّ اختلفا في تقدير أموال الشركة، فأحيل الأمر إلى هيئة النظر لتقدير أموال الشركة. في الجلسة الثالثة: بينت هيئة النظر أن أموال الشركة تقدّر بـ (٨٠,٠٠٠ ريال). - ما نصيب كلٍّ منهما؟

- ماذا لو كانت أموال الشركة تقدّر بـ (٢٠٠,٠٠٠ ريال)، فما هو نصيب كلٍّ منهما؟

ان يوصف المتفق عليه العقد المذكور،  
وبيين حكمه.

نهاية باب الشركة.

٣

رقم النشاط

٦٢٥

تأمل العقد التالي، ثم بين ما يلي:

- التوصيف الفقهي له، وحكمه.

- الأخطاء الموجودة في العقد إن وجدت.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

فإنه في يوم .... بتاريخ ..... تم الاتفاق على النحو التالي:

الطرف الأول/ صالح سعد.

الطرف الثاني/ ماجد علي.

بذل الطرف الأول سيارة (نوعها ... وموديلها ...) للطرف الثاني، ليعمل بها في شراء الفواكه والخضروات وبيعها، على أن يخطر الطرف الأول بأي عقد، وألا يتجاوز في عمله حدود المملكة العربية السعودية.

كما أنه قد دفع كل واحد من الطرفين (٢٠٠٠ ريال) ليكون المجموع (٤٠٠٠ ريال) في يد الطرف الثاني، يتدئ بها شراء الفواكه والخضروات، ثم بيعها والشراء بثمنها بعد ذلك. ويكون الربح مناصفة بين الطرفين.

ومدة العقد: سنة، تتجدد تلقائياً، ويحق لأي من الطرفين فسخ العقد على أن يخطر بذلك الآخر قبل أسبوع.

ويتحمل الطرف الثاني أي أضرار تحصل للسيارة عند التعدي أو التفريط، ويتحمل أيضاً كل ما لم يشمل التامين، ويتحمل المخالفات المرورية. وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

ان يوصف المتفقُ العقد المذكور،  
ويبين حكمه.

نهاية باب الشركة.

٣

أن يستخرج المتفقَهَ حكمًا فقهيًا في  
المسألة المُعطاة، مُبرزًا المعنى المؤثر في  
الحكم.

نهاية باب الشركة.

٣

رقم النشاط

٦٢٦

أعطى فيصل (١٢٠,٠٠٠ ريال) لماجد، وقال له: اتَّجِرْ بها والربح  
بيننا، واتفقا على ذلك، فأخذها ماجدٌ، وفي طريقه إلى المصرف  
ليودعها سرق منه اللصوص بعض المال (٢٠,٠٠٠ ريال) ولم يستطع التعرف  
عليهم، فأودع باقي المبلغ، وبدأ بالتجارة.  
ثمَّ عرض عليه عبد العزيز أن يتاجر له، فوافق وأعطاه (٥٠٠,٠٠٠ ريال) واتفقا  
على أن الربح مناصفةٌ بينهما.  
بعد مضيِّ سنةٍ أراد كلُّ واحدٍ من الثلاثة إنهاء المضاربة، فكان مجموع أموال  
المضاربة الأولى (٢٠٠,٠٠٠ ريال)، ومجموع أموال المضاربة الثانية (٧٠٠,٠٠٠  
ريال).

- كم يستحقُّ كلُّ واحدٍ منهم من مجموع الأموال؟
- مع بيان السبب في كلِّ منهما وأخذ المعطيات التالية بالاعتبار:
- ١ - لم يرض فيصل بدخول ماجد المضاربة الثانية.
- ٢ - كان في دخول ماجد في المضاربة الثانية إضرارًا بالمضاربة الأولى.

أن يقارن المتفق بين الربح والوضيعة في الأحكام الفقهية في أبواب الشركة.

التفريق الفقهي

رقم النشاط

٦٢٧

أعطى عبد الله سالمًا (١٠٠.٠٠٠ ريال)، ليعمل بها في استيراد

البضائع من الصين وبيعها على محلات التجزئة في السعودية، على

أن يكون لسالم من الربح (٥٠٪)، ثم بعد عامين اتفقا على إنهاء الشركة، وبعد الجرد

والتصفية تبين أن قيمة الشركة: (٧٠.٠٠٠ ريال)، فما العمل؟

- ما العمل لو كانت: (١٢٠.٠٠٠ ريال)؟

- ما العمل لو تبين أنها زادت قيمتها حتى بلغت في بعض الأيام: (٢٠٠.٠٠٠ ريال)

ريال ثم انخفضت إلى: (٥٠.٠٠٠ ريال) ثم انتهت إلى (١٠٠.٠٠٠ ريال)؟

- ما العمل في الصور السابقة كلها لو كان رأس المال (١٠٠.٠٠٠ ريال) منه

(٥٠.٠٠٠ ريال) من سالم، و(٥٠.٠٠٠ ريال) من عبد الله، وكانا قد اتفقا على أن

يكون لسالم (٧٥٪) من الأرباح [٥٠٪) مقابل العمل و(٢٥٪) مقابل ما دفعه من

رأس المال] وأن يكون لعبد الله (٢٥٪) من رأس المال؟

- بعد إجابتك عن الأسئلة السابقة: لخص ما ظهر لك من الفروق بين الربح

والوضيعة في باب الشركة.

أن يقارن المتفق بين الريح  
والوضيعة في الأحكام الفقهية في  
أبواب الشركة.

نهاية باب الشركة.

٤



أن يبين المتفقّ الحكم الفقهيّ في المسألة المعطاة.  
عند قول المؤلف: «(و) تَصَحُّ أيضًا (على شجر يَغرُسُه) في أرض ربّ الشجر...»

تأمل الاستفتاء التالي، ثمّ بين الفتوى المناسبة، مع التعليل.

قال المستفتي: عندي أرض مساحتها ١٠٠,٠٠٠ متر مربّع بصبّ زراعيّ في الجوف، وقد أرادت شركة تعمل في الاستثمار الزراعي أن تستأجرها مني لغرس شجرٍ مثمرٍ مقابل نسبة ٣٠٪.

- ما حكم هذا العقد؟

- وما الحكم فيما إذا فرطت الشركة فلم تقم بزراعة الأرض؟

- ما الحكم فيما إذا كان الاتفاق على نسبة ٣٠٪ من أرباح الاستثمار بعد بيعه

وخصم كامل المصروفات التشغيلية؟

استخراج الضوابط  
الفقهية

أن يستخرج المتفقَّه الضابط  
الفقهي للمسائل المعطاة من كلام  
المؤلف، ويبيدي المآخذ عليه.  
عند قول المؤلف: «(ويلزم العامل  
كل ما فيه صلاح الثمرة من  
حرث...)».

٣

رقم النشاط

٦٢٩

جاء في الروض المربع رحمته الله: «(ويلزم العامل كل ما فيه صلاح الثمرة

من حرث، وسقي، وزبار) بكسر الزاي، وهو: قطع الأغصان الرديئة

من الكرم، (وتلقيح، وتشميس، وإصلاح موضع، و) إصلاح (طرق الماء، وحصاد،

ونحوه)؛ كآلة حرث وبقرة، وتفريق زبل، وقطع حشيش مضر، وشجر يابس، وحفظ

ثمر على شجر إلى أن يقسم، (وعلى رب المال ما يصلحه)؛ أي: ما يحفظ الأصل؛

(كسد حائط، وإجراء الأنهار)، وحفر البئر، (والدولاب ونحوه)؛ كآلة التي تديره،

ودوابه، وشراء ما يلحق به، وتحصيل ماء، وزبل».

- تأمل النص السابق واستخرج منه الضابط الذي اختاره المؤلف لما يلزم العامل

في المساقاة، وما يلزم رب المال.

- طبق الضابط المستخرج على خمسة أمثلة من الواقع.

- ثم انقد الضابط وتأمل إمكان تغييره بحسب العرف.

٤

أن يبين المتفق أنه قياس المزارعة والمساقاة على المضاربة في أحكامها. **المؤلف:** «(ولا يُشترط) في المزارعة والمغارسة (كون البذر والغراس من رب الأرض)».

فصل (وتصح المزارعة) / عند قول المؤلف: «(ولا يُشترط) في المزارعة والمغارسة (كون البذر والغراس من رب الأرض)».

رقم النشاط

٦٣٠

ذكر صاحب الزاد رحمته الله في أحكام المزارعة أنه لا يشترط كون البذر والغراس من رب الأرض، واستدل المؤلف لقول صاحب الزاد بظاهر معاملة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل خيبر؛ إذ لم يذكر أن البذر كان من المسلمين.

ثم ذكر المؤلف القول الآخر الذي عليه عامة الأصحاب، وهو: اشتراط كون البذر والغراس من رب الأرض، وقد احتج له المؤلف في كشف القناع بقوله: «لِإِنَّهُمَا يَشْتَرِكَانِ فِي نَمَائِهِ؛ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ رَأْسُ الْمَالِ مِنْ أَحَدِهِمَا كَالْمُضَارَبَةِ»<sup>(١)</sup>.

- حرروا هذا القياس الذي احتج به المؤلف، ببيان نوعه وأركانه.

- ثم ناقشوا المؤلف فيه، مراعين أهمية اطراد العلل والمذاهب.

أن يبيّن المتفقّه أوجه ارتباط  
المقصد الخاص للمسألة المعطاة  
بالمقاصد العامة للبيع.

نهاية فصل «وتصحّ المزارعة»....

٤

رقم النشاط

٦٣١

من المعاني المقصودة في كثيرٍ من أحكام الشركات، والمزارعة،  
والمساقاة: ألا يكون لواحدٍ من الشريكين أو العامل أو رب المال ربحٌ  
مضمونٌ، وألا يكون له إلا حظٌ مُشاعٌ، كالثلث والربع ونحو ذلك.  
- أرجع هذا الأصل إلى بعض المقاصد العامة في المعاملات المالية، كتحریم  
الربا، والغرر، والظلم، وأكل المال بالباطل.

أن يبين المتفق عليه مراد الفقهاء بمخالفة الإجارة للقياس، وأثر ذلك على مسائل الباب. عند قول المؤلف «مشتقة من الأجر، وهو: العوض، ومنه سمي الثوب أجراً».

٥

٦٣٢

قال ابن تيمية رحمه الله: «ليس شيء من العقود -الثابتة المستقر حكمها- على خلاف القياس»<sup>(١)</sup>، مشيراً إلى كلام جمهور الفقهاء عن الإجارة من جهة كونها على خلاف القياس.

- بينوا المراد بالقياس الذي جاءت الإجارة مستثناة منه عند من يقول: إنها على خلاف القياس.

- ثم بينوا هل لهذا الاختلاف أثر في فقه مسائل الباب؟

أن يحلّ المتفقّه عناصر الشروط المذكورة، ثمّ يقارن بينها.  
عند قول المؤلّف: «و (تصحّ الإجارة بثلاثة شروط): أحدها: (معرفة المنفعة) ...».

٣

رقم النشاط

٦٣٣

عندما يذكر الفقهاء الشروط فإنّهم يوردون غالباً في كلّ شرطٍ منها جملة عناصر، كالتعليل للشرط، وذكر ضابطٍ كلي له، ونحو ذلك. بعد دراستك لشروط صحة الإجارة التي ذكرها المؤلّف ﷺ.

- احصر العناصر التي ذكرها في كلّ شرط.

- ثمّ بيّن العناصر التي تكرّرت في جميع الشروط.

الشرط	العناصر التي تناولها المؤلّف
معرفة المنفعة	
معرفة الأجرة	
أن تكون العين مباحة النفع	
العناصر التي تكرّرت في جميع الشروط الثلاثة	

أن يوظف المتفقه التقسيم في (و) يصح  
(تحديد العقود، استخراج الفروق)  
استنجاز آدمي لعمل معلوم؛ ك  
لصور عمل الانسان لغيره.  
(تعليم علم) «...».

من خلال دراستكم لأحكام المعاملات، يرجى القيام بما يلي:

- يقسم الطلاب إلى مجموعات.

- كل مجموعة تقسم (صور عمل الإنسان لغيره)، مستعينين على ذلك برسم شجري.

- كل مجموعة تستنبط الفروق بين هذه الصور عن طريق رسم جدول يبين ذلك.

## التفريق الفقهي

أن يقارن المتفقّه بين المسألتين المذكورتين من حيث الحكم الفقهي بعبارة صحيحة.

عند قول المؤلف: «الشرط (الثاني: معرفة الأجرة) ... فإن أجرة الدار بعمارته أو عوض معلوم، وشرط عليه عمارته...».

٢

رقم النشاط

٦٣٥

- ما الفرق بين إجارة الدار بعمارته، وإجارتها بمعينٍ على أن ينفق المستأجر ما تحتاج إليه محتسباً به من الأجرة؟
- علّل لذلك.



أن يبين المتفقه وجه التفريق بين المسألتين المذكورتين في الحكم. عند قول المؤلف: «وتصح الإجارة (في الأجير والظئر بطعامهما وكسوتهما)».

٣

رقم النشاط

٦٣٦

قال المؤلف رحمته الله: «وتصح الإجارة، في الأجير والظئر بطعامهما

وكسوتهما».

ذكر المؤلف أن الإجارة لا تصح إذا كانت على أجرة مجهولة ثم ذكر جواز أن يستأجر الأجير والظئر بطعامهما وكسوتهما مع ما في ذلك من الجهالة. - يبين وجه تفريق الحنابلة بين هاتين المسألتين في الحكم.

أن يستنبط المتفقه قولاً آخر في المسألة المعطاة من النص المذكور. عند قول المؤلف: «(وإن دخل حمّامًا أو سفينة) بلا عقد...».

٢

رقم النشاط

٦٣٧

قال المؤلف رحمه الله: «(وإن دخل حمّامًا أو سفينة) بلا عقد، (أو أعطى ثوبه قصارًا أو خياطًا) ليعمله (بلا عقد صحّ بأجرة العادة)؛ لأنّ العرف الجاري بذلك يقوم مقام القول. وكذا لو دفع متاعه لمن يبيعه، أو استعمل حمّالًا ونحوه فله أجره مثله، ولو لم يكن له عادة بأخذ الأجرة».

- كيف تستنبط قولاً آخر في المسألة من كلام المؤلف؟

- راجع كتاب الإنصاف وتأكد من صحة استنباطك.

ان يحزر المتفقه الأقيسة التي اعتمد عليها فقهاء الحنابلة وما ورد عليها من اعتراضات في المسألة المعطاة.

فصل ويشترط في العين المؤجرة خمسة شروط/ عند قول المؤلف: «ولو أكرى شمعة ليشعل منها...».

قال المصنّف رحمه الله في باب الإجارة: «ولو أكرى شمعة ليشعل منها ويرد بقيتها وثن من ما ذهب وأجر الباقي فهو فاسد، (ولا حيوان ليأخذ لبنه)، أو صوفه، أو شعره، أو وبره (إلا في الظئر)؛ فيجوز، وتقدم».

خالف في هذه المسألة من الحنابلة: ابن عقيل، وابن تيمية، وابن القيم رحمه الله، فذهبوا إلى جواز الإجارة في هذه المذكورات كلها.

- تأملوا كلام ابن القيم في زاد المعاد<sup>(١)</sup> حول هذه المسألة، وما أورده من استدلالات لقول الحنابلة المعتمد في المذهب، ولمن خالفهم.

- ثم حرّروا الأقيسة التي أوردها في كلامه، وما أورده عليها من اعتراضات، ودونها في عبارات مختصرة.

## تحليل النص الفقهي

ان يبين المتفقَّه وجه إدراج مسألة  
(منع تأجير المسلم للذمي لأجل خدمته) تحت الشرط المذكور.  
فصلٌ ويُشترطُ في العين المؤجَّرة خمسَ شروطٍ/ عند قول المؤلف: «(و) الشرط الثالث: (القدرة على التسليم)»...».

رقم النشاط

٦٣٩

قال المؤلف رحمته الله: «(و) الشرط الثالث: (القدرة على التسليم)؛ كالبيع، (فلا تصح إجارة) العبد (الآبق، و) الجمل (الشارد)،...، ولا يؤجر مسلمٌ لذميٍّ؛ لخدمته، وتصحُّ لغيرها».

ذكر المؤلف تحت هذا الشرط منع تأجير المسلم للذمي لأجل خدمته.

- فما وجه دخول هذا الفرع وذكره تحت هذا الشرط؟

أن يستنبط المتفقه ضابطاً  
لمسؤوليات المؤجر والمستأجر بعبارة  
صحيحة، ثم يبين أثر العرف على  
تفسير الضابط.

فصل ويُشترط في العين المؤجرة  
خمسة شروط/ عند قول المؤلف:  
«(و) يجب (على المؤجر كل ما  
يتمكن به) المستأجر...».

- استخراج من كلام البهوتي رحمته الله في باب الإجارة ضابطاً لما يلزم

المؤجر، وما يلزم المستأجر.

- ثم يبين أثر العرف على الضابط المستخرج.

ربط المسائل بمقاصد  
الشريعة

أن يبرز المتفقَّه وجه ارتباط مقصد  
المسائل المعطاة بالمقصد العام لحفظ  
المال.

نهاية فصلٍ ويُشترطُ في العينِ  
المؤجَّرة خمسة شروطٍ ....

٤

رقم النشاط

٦٤١

تقدَّم أنَّه يُشترطُ في الإجارة معرفة المنفعة، ومعرفة الأجرة، وأنَّه  
يُشترطُ في العين المؤجَّرة معرفتها برؤيةٍ أو صفةٍ، والقدرة على  
تسليمها.

- ما المعنى الذي قُصد بهذه الأحكام كُلِّها؟
- ما وجه ارتباطه بضرورة حفظ المال؟

ان يُلَخَّصَ المتفقهُ الحجج المؤيِّدة لبقاء العقد في المسألة المعطاة. فصل (وهي)؛ اي: الإجارة (عقد لازم) مِنَ الطَّرَفَيْنِ/ عند قول المؤلف: «و (لَا) تَنْفَسَخُ (بموت المتعاقدين أو أحدهما) ...».

استأجر رجلٌ محلًّا فمات قبل انتهاء مدّة الإجارة، فأراد المؤجّر فسخ العقد بموت المستأجر، فرفعت إلى القاضي، وأوكل لك الدّفاع عن الورثة ببقاء العقد.  
- قم بإعداد ملخّصٍ بالحجج والأدلة المؤيِّدة لقولك.

٤

أن يحرّر المتفقّهُ العلة التي بنى عليها المؤلف كلامه، ثم يخرج عليها خمساً من الصور المعاصرة. فصل (وهي)؛ أي: الإجارة (عقد لازم) من الطرفين/ عند قول المؤلف: «(ولا) يضمن أيضاً (حجّام وطبيب وبيطار) وختان...».

التعليق الفقهي

رقم النشاط

٦٤٣

ذكر المؤلف رحمه الله: أن الطيب لا يضمن ما تلف بسببه إذا كان حاذقاً ولم تجن يده؛ بأن كان معروفاً بالحدق وفعل ما ينبغي له فعله، فإن لم يكن حاذقاً أو كان حاذقاً لكن أخطأ في تطيب مريضه فعليه الضمان.

- حرّر العلة المناسبة التي بنى عليها المؤلف هذا التفصيل.

- ثم خرج عليها خمساً من الصور المعاصرة للأخطاء الطبية.



أن يقارن المتفقّه بين (الأجير الخاص، والأجير المشترك) في الأوجه والأمثلة المذكورة. فصل (وهي)؛ أي: الإجارة (عقد لازم) من الطرفين/ عند قول المؤلف: «(ويضمن) الأجير (المشترك)، وهو: مَنْ قَدَّرَ نَفْعَهُ بِالْعَمَلِ».

- استنبط الفروق الممكنة بين الأجير الخاص والمشارك من حيث: المراد بكل واحدٍ منهما، وما يجب عليه من الضمان، ووقت استحقاقه الأجرة.

وجه المقارنة	الأجير الخاص	الأجير المشترك
حقيقة كل واحدٍ منهما		
الضمان		
وقت استحقاق الأجرة		

أن يقارن المتفقّه بين (الأجير الخاص، والأجير المشترك) بناءً على الحيثيات والأمثلة المذكورة. فصل (وهي)؛ أي: الإجارة (عقد لازم) من الطرفين/ عند قول المؤلف: «ويضمن الأجير (المشترك)، وهو: مَنْ قَدَّرَ نَفْعَهُ بِالْعَمَلِ».

- ثُمَّ حَدَّدَ أَيَّ الْأَجْرَاءِ الْآتِي ذَكَرَهُمْ أَجِيرٌ خَاصٌّ وَأَيَّهِمْ مَشْتَرِكٌ، وَإِذَا كَانَ بَعْضُهُمْ يَكُونُ أحيانًا أَجِيرًا خَاصًّا وَأحيانًا مَشْتَرِكًا حَسَبَ الْعَقْدِ، فَبَيَّنَ ذَلِكَ أَيْضًا:

الأجير	نوعه
راعي الغنم	
عامل المزرعة	
الطبيب في عيادته	
الخیاط في محله	
الصباغ	
الحارس	
الخدمة	
محاسب الشركة	
مكتب المحاسبة	
السائق	
شركة المقاولنة	

أن يقارن المتفقَّه بين وقت وجوب الأجرة واستحقاقها واستقرارها بعبارة صحيحة..  
فصل (وهي)؛ أي: الإجارة (عقد لازم) من الطرفين/ عند قول المؤلف: «(وتجب الأجرة بالعقد)؛ كضمن، وصادق...».

قول المؤلف رحمه الله: «(وتجب الأجرة بالعقد)؛...، وتكون حالة (إن لم تؤجل) ...، فلا تجب حتى يحل، (وتستحق) ... (بتسليم العمل الذي

في الذمة)، ولا يجب تسليمها قبله، وإن وجبت بالعقد ...، وتستقر كاملة باستيفاء المنفعة، وتسليم العين، ومضي المدة مع عدم المانع، أو فراغ عمل ما بيد مستأجر ودفعه إليه، وإن كانت لعمل، فببذل تسليم العين، ومضي مدة يمكن الاستيفاء فيها».

- بعد قراءتك للنص السابق: فرق بين وقت وجوب الأجرة، واستحقاقها، واستقرارها كاملة، في حق إجارة الأعيان، والأجير الخاص، والأجير المشترك.

النوع	وقت الوجوب	وقت الاستحقاق	وقت استقرار الأجرة
إجارة الأعيان			
الأجير الخاص			
الأجير المشترك			

- هل بقي نوع من الأنواع لم يذكر في الجدول السابق؟

٣

أن يستخرج المتفقَّه حكمًا فقهيًّا في  
المسألة المُعطاة، مُبرزًا المعنى المؤثِّر في  
نهاية فصل (وهي)؛ أي: الإجارة  
(عقدٌ لازمٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ).

الحكم

تحقيق المناط

رقم النشاط

٦٤٦

تأمَّل في الواقعة الآتية، ثُمَّ أجب على الأسئلة:

قامت (شركة الخير لخدمات النقل الجماعي)، والتي تملك ٤٠ حافلة، بعرض خدماتها على العملاء، وقد أعجب خالدٌ بإحدى عروضها، فقام بشراء تذكرة بقيمة ١٠٠ ريال؛ ليتمكن بالتذكرة من السفر من الرياض إلى جدة خلال شهر ربيع الأول.

فلما أراد خالدُ السفر إلى جدة في تلك المدة اعتذرت الشركة منه؛ نظرًا لتعطُّل جميع حافلات الشركة الموجودة في الرياض.

- فهل تُلزم الشركة باستئجار حافلة لنقل من تعاقدت معهم؟ ولماذا؟

- ماذا لو كان العقد على الحافلة رقم (١٦) من حافلات الشركة، وقد تعطلت

تلك الحافلة، فهل تُلزم الشركة بتغيير الحافلة إلى حافلة (١٥) مثلاً؟ ولماذا؟

أن يستخرج المتفقَّه حكمًا فقهيًا في المسائل المعطاة، مبرزًا المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية فصل (وهي): أي: الإجارة (عقد لازم) مِنَ الطَّرَفَيْنِ.

عملت مستشارًا، وعرضت عليك الحالة التالية:

- عمر يملك سيارةً، فأجرها أخوه لسلطانٍ مدة أسبوعٍ مقابل (٦٠٠ ريال) من دون أن يستأذن عمر، فأخذها سلطانٌ وأوقفها عند باب منزله، ولم يستخدمها، فلما رجع عمر من السفر استشارك فيما يحق له طلبه من سلطانٍ.
- فما حكم عقد الإجارة؟
- وما الذي ستشير عليه به وفق دراستك لكتاب الروض المربع؟ مع التعليل.

ان يبين المتفقه الحكم الفقهي في  
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في  
الحكم.  
نهاية فصل (وهي)؛ أي: الإجارة (عقد  
لازم) من الطرفين.

١

رقم النشاط

٦٤٨

تأمل في الواقعة الآتية، ثم من خلال دراستك لباب الإجارة أجب  
على الاستفسار الوارد فيها:

سعيدٌ يعمل خادماً في منزل صالحٍ ثمانٍ ساعاتٍ يومياً براتبٍ شهريٍّ قدره  
(٢٠٠٠ ريال)، وفي أثناء نقله الأغراض سقط منه من غير قصدٍ جهازٌ محمولٌ فانكسر،  
وكانت قيمته ثلاثة آلاف ريالٍ، فأصبحت قيمته ألف ريالٍ.

- هل على سعيدٍ ضمان التلف الحاصل في الجهاز؟

- ولماذا؟

ان يستخرج المتفقَّه حكمًا فقهيًا في المسائل المعطاة، مبرزًا المعنى المؤثر في الحكم.  
 نهاية فصل (وهي)؛ أي: الإجارة (عقد لازم) من الطرفين.

عملت مستشارًا، وعرضت عليك الواقعة التالية:

استأجر فهدُ سيارةً من ماجدٍ مدة (٣ أشهر) مقابل (٣٠٠٠ ريال)،  
 ثمَّ بعد مُضيِّ شهرٍ غصبت السيارة منه، فقال ماجدٌ (مالكُ السيارة): عقد الإجارة  
 انفسخ بسبب الغصب، وسوف أطالب غاصب السيارة بأجرتها مدة الغصب.  
 - فطلب منك فهدٌ أن تقدِّم له استشارةً مستندًا فيها على ما درسته في الروض، مع  
 بيان كلِّ ما يتاح له فقهاً، معتنياً بالتعليل.

أن يُقسَّم المتفقَّه (صور الإجارة) نهاية باب الإجارة.  
ووفق الاعتبار المعطى، ووفق اعتبار آخر مستنبط.

من خلال دراستكم لباب الإجارة، يرجى القيام بما يلي:

- يقسّم الطلاب إلى مجموعات.
- كل مجموعة تقسّم الإجارة باعتبار نوع المحل المعقود عليه، مُمثّلين لكل قسم، ومستعينين على ذلك برسم شجريّ.
- كل مجموعة تستنبط اعتبارًا مناسبًا آخر يمكن أن تقسّم الإجارة بناءً عليه.
- كل مجموعة تقسّم الإجارة بناءً على هذا الاعتبار.



تأمّل في عقود الإجارة الآتية، ثمّ استخرج حكمًا فقهيًا لكلّ عقدٍ منها، مع العناية بذكر المستند من الروض.

- زيدٌ رجلٌ كبيرٌ في السن، جاوز الثمانين من عمره، ومصابٌ بالعديد من الأمراض، وقد بنى بيتًا جديدًا من إسمنت، فأجره لمدة خمسين سنةً.

- أجر ماجدٌ سيارته على ثامرٍ لمدة مئة سنةٍ.

- في ١٥ محرم ١٤٣٧هـ أجر خالدٌ سيارته لمدة سنةٍ على فالح، ثمّ بعد ذلك بيومين أجر خالدٌ السيارة على فهدٍ لمدة سنةٍ تبدأ بعد انتهاء العقد السابق.

- أجر ثامرٌ عمارته بالكامل على هشامٍ لمدة ثلاث سنواتٍ، مقابل أن يبني الدور الثالث فيها.

أن يبرز المتفقه وجه مخالفة القياس في ثلاث مسائل من المسائل المعطاة.  
نهاية باب الإجارة.

٤

رقم النشاط

٦٥٢

- ينقسم الطلاب إلى مجموعتين.

- كل مجموعة تأخذ ثلاث مسائل من المسائل المذكورة في

الجدول، وتبين لماذا وصفت المسألة بأنها على خلاف القياس عند كثير من الفقهاء؟

المسألة	القياس الذي جاء العقد على خلافه	وجه مخالفة العقد للقياس
السلم		
الحوالة		
المضاربة		
المساقاة		
المزارعة		
الإجارة		

ان يحرر المتفق عليه محل النزاع في المسألة المعطاة استناداً لتصنيف مسائل باب السبق. عند قول المؤلف: «(ولا تصح)؛ أي: لا تجوز المسابقة (بعوض إلا في إبل وخيل وسهام) ...»

ذكر المؤلف ﷺ أن السبق لا يجوز إلا في الإبل والخيل والسهام، على ظاهر الحديث المشهور في هذا.

وقد اختلف أهل العلم في تعيين ما يجوز وما لا يجوز السبق فيه .

- حرر محل الاختلاف ومحل الاتفاق في المسألة.

- ثم بين سبب اختلاف أهل العلم فيما اختلفوا فيه<sup>(١)</sup>.

ربط المسائل بمقاصد  
الشريعة

أن يوازن المتفقَّه بين المقصد  
الخاص للمسائل المعطاة ومقصد  
تحريم الغرر.

عند قول المؤلف: «(وَلَا تَصِحُّ) أَي: لَا  
تَجُوزُ الْمَسَابَقَةُ (بِعَوَضٍ إِلَّا فِي إِبْلِ  
وَحَيْلٍ وَسَهَامٍ...)».

٤

رقم النشاط

٦٥٤

من المقاصد المُحَكِّمة البَيِّنَةُ في المعاملات المالية تحريم الغرر،  
والسَّبْقُ في كثيرٍ من صورهِ فيه غررٌ، ومع ذلك أٌبِيحَ في النصل والخف  
والحافر.

- استنبط المقصد الذي استثنيت هذه الصور الثلاث لتحقيقه.

- إذا وُجدَ هذا المقصد في صورٍ أخرى فهل يقدِّمُ هو أو مقصدُ تحريم الغرر؟ (راع  
في ذلك اتصال هذه المقاصد بما يناسبها من الضرورات الخمس).

أن يبين المتفق عليه حكم الصور المعاصرة المعطاة تخريباً على مناهج الحكم في النص الشرعي. عند قول المؤلف: «(ولا تصح)؛ أي: لا تجوز المسابقة (بعوض إلا في إبل وخيل وسهام...)».

٥

رقم النشاط

٦٥٥

قال البهوتي رحمه الله: «(ولا تصح) أي لا تجوز المسابقة (بعوض إلا في إبل، وخيل، وسهام) لقوله ﷺ «لَا سَبْقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ، أَوْ خُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ»<sup>(١)</sup>.

ويقول ابن القيم رحمه الله: «الرهان على ما فيه ظهور أعلام الإسلام، وأدلتها، وبراهينه، من أحق الحق، وهو أولى بالجواز من الرهان على النضال، وسباق الخيل والإبل»<sup>(٢)</sup>. وقال أيضاً: «من جاز المسابقة عليها بعوض فالمسابقة على العلم أولى بالجواز، وهي صورة مراهنه الصديق لكفار قريش على صحة ما أخبرهم به وثبوتها، وقد تقدم أنه لم يبق دليل شرعي على نسخه، وأن الصديق أخذ رهنهم بعد تحريم القمار، وأن الدين قيامه بالحجة والجهاد، فإذا جازت المراهنة على آلات الجهاد فهي في العلم أولى بالجواز، وهذا القول هو الراجح»<sup>(٣)</sup>.

- حرروا مناط الرخصة على المذهب، ومناطها عند ابن القيم، ثم قارنوا بين المناطين.

- استدلو الكُلَّ واحدٍ من المناطين بأدلة مناسبة.

(١) رواه أبو داود (٢٥٧٤)، والترمذي (١٧٠٠)، والنسائي (٢٢٦/٦)، وابن ماجه (٢٨٧٨).

(٢) الفروسية (٩٧).

(٣) الفروسية (٣١٨).

أن يبيّن المتفقّ حكم الصور المعاصرة المعطاة تخريجاً على مناط الحكم في النص الشرعي.

عند قول المؤلف: «(وَلَا تَصِحُّ) أَي: لَا تَجُوزُ الْمَسَابَقَةُ (بِعَوَضٍ إِلَّا فِي إِبِلٍ وَخَيْلٍ وَسَهَامٍ...)».

٥

استخراج الضوابط  
الفقهية

أن يستخرج المتفقَّه الضوابط  
الفقهية لمسائل باب السبق.

نهاية باب السبق.

٣

رقم النشاط

٦٥٦

من خلال دراستكم لباب السبق ومسائله استخراجوا الضوابط  
الفقهية التي وردت فيه.

من خلال الضوابط المستخرجة في النشاط السابق رقم (٦٥٦)، ومعرفتكم لعرف الناس وعاداتهم. تأمّلوا في المسابقات الآتية، ثمّ بيّنوا حكم كلّ مسابقةٍ منها، وبيّنوا سبب الحكم، وبيّنوا حكم أخذ العوض عليها في الجدول التالي:

المسابقة	الحكم	السبب	حكم أخذ العوض
الجري			
كرة القدم			
الملاكمة			
الألعاب الإلكترونية			
مصارعة الثيران			
مسابقات حفظ القرآن			
مسابقات العلوم			



ان يستخرج المتفقهُ ضابطاً لأهلية المعير، وأهلية المستعير.  
عند قول المؤلف: «ويُشترطُ أهليَّةُ المعيرِ للتَّبَرُّعِ شرعاً...».

جاء في الروض المربع: «ويُشترطُ أهليَّةُ المعيرِ للتَّبَرُّعِ شرعاً، وأهليَّةُ المستعيرِ للتَّبَرُّعِ له».

- استخراج ضابطاً لأهلية المعير للتبرع.
- ثمَّ استخراج ضابطاً لأهلية المستعير للتبرع له.

أن يورد المتفق خمسة نصوص يمكن أن يستدل بها على استحباب العارية بطريقة المؤلف.

عند قول المؤلف: «وهي مستحبة؛ لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾».

٤

رقم النشاط

٦٥٩

ذكر المؤلف ﷺ استحباب العارية، واحتج لذلك بقول الله تعالى:

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢] وهذا الاحتجاج منه

وجهه: أن العارية حقيقتها تبرع وإحسان وإعانة، والله عز وجل قد استحَبَّ هذه المعاني وحثَّ عليها في آيات كثيرة، فالعارية مستحبة إذن.

- استحضر خمسة أدلة من الآيات والأحاديث الدالة على هذه المعاني الكلية مما

يمكن استعماله في هذا الموضع.

- ثم اذكر خمساً من المعاملات المالية المستحبة على الدوام، أو المستحبة أحياناً

لدخولها في هذه المعاني، مبيناً وجه ذلك.

استخراج الضوابط  
الفقهية

ان يعيد المتفقهُ صياغة الضابط  
الفقهي في النص المعطى.

عند قول المؤلف: « (وَبَيَّاحُ إِعَارَةٍ  
كُلِّ ذِي نَفْعٍ مَبَاحٍ)؛ كَالدَّارِ  
وَالْعَبْدِ، وَالدَّابَّةِ، وَالثَّوْبِ وَنَحْوَهَا  
... ».

٢

رقم النشاط

٦٦٠

ذكر المؤلف ﷺ قاعدة لما تباح إعارته فقال: «(وَبَيَّاحُ إِعَارَةٍ كُلِّ ذِي

نَفْعٍ مَبَاحٍ)».

ثم ذكر عدة مستثنيات لها فقال: «(إِلَّا الْبُضْعُ)؛ لِأَنَّ الْوِطْءَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي نِكَاحٍ أَوْ  
مَلِكٍ يَمِينٍ، وَكُلَاهُمَا مُتَنَفٍّ، (و) إِلَّا (عَبْدًا مُسْلِمًا لِكَافِرٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ اسْتِخْدَامُهُ.  
(و) إِلَّا (صَيْدًا وَنَحْوَهُ)؛ كَمَخِيطٍ (لِمَحْرَمٍ)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ  
وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]. (و) إِلَّا (أُمَّةً شَابَّةً لَغَيْرِ امْرَأَةٍ أَوْ مُحْرَمٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا،  
وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِنْ خَشِيَ الْمَحْرَمَ، وَالْأَكْرَهَ فَقَطْ، وَلَا بِأَسْ بِشَوْهَاءَ، وَكَبِيرَةً لَا تُشْتَهَى، وَلَا  
بِإِعَارَتِهَا لَامْرَأَةٍ أَوْ ذِي مُحْرَمٍ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُونٌ عَلَيْهَا»

- أعد صياغة الضابط السابق بحيث لا ترد عليه هذه المستثنيات.

أن يبيد المتفق خمس صور خارج محل نزاع الفقهاء في المسألة المعطاة.

عند قول المؤلف: «وتضمن العارية» المقبوضة....».

٥

رقم النشاط

٦٦١

اختلف الفقهاء في مسألة ضمان العارية على أقوالٍ.

- حرر محل النزاع في المسألة.

- ثم اذكر خمس صورٍ (خارج محل النزاع) يتفق فيها الفقهاء على وجوب الضمان.<sup>(١)</sup>

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٦٣).

استخراج الضوابط  
الفقهية

أن يستخرج المتفقَّه ضابط (القيمي، والمثلي) باستقراء الأمثلة المذكورة.

عند قول المؤلف: «(وتُضمَّنُ العارِيَةُ) المقبوضة... بقيمتها يوم تلفت إن لم تكن مثلية».

٢

رقم النشاط

٦٦٢

يذكر فقهاء الحنابلة ضابطاً للقيمي والمثلي.

- استخراج الضابط من خلال الأمثلة التي يوردونها عند ذكر هذين المصطلحين.

أن يفرق المتفقّهُ بين الإجارة والعارية بناءً على الحيثيات المعطاة. وَلَا يُوَجِّرُهَا.....».

عند قول المؤلّف: «وَلَا يُعِيرُهَا»

٣

رقم النشاط

٦٦٣

- اذكر الفروق بين الإجارة والعارية، بناءً على الحيثيات التالية:

- ثُمَّ أورد إحدى الحيثيات وفرّق بين العقدين بناءً عليه.

العارية	الإجارة	الحيثية
		حكم العقد التكليفي
		لزوم العقد
		يد المستأجر أو المستعير
		حكم تأجير أو إعاره العين المؤجرة
		ما الذي يترتب على ما لو أجزأ أو أعار بغير إذن؟
		حيثية أخرى:

أن يبيّن المتفقّهُ الحكم الفقهي في نهاية باب العارية.  
المسائل المعطاة، مبزراً المعنى المؤثر  
في الحكم.

استعار صالحٌ من ياسرٍ جهازَ حاسبٍ آليٍّ مدةَ أسبوعٍ، وكان مما  
قاله صالحٌ عند استعارته الجهاز: إنّه لا يضمن تلفه إن لم يتعدَّ أو  
يفرط، وعند انتهاء مدة الإعارة حصل بينهم نزاعٌ ووقائع.  
- انظر فيها وبيّن الحكم مع التعليل وفّق دراستك لكتاب الروض المربع.  
- إذا انتهت مدة الإعارة فعلى من مؤنة الرد؟

- إذا تلف الجهاز خلال الأسبوع وهو في يد صالح، فعلى من الضمان؟

- ماذا لو أعار صالحٌ الجهاز لصديقه سعيد، فتلف عنده، فما حكم العارية، وعلى  
من الضمان؟

أن يستخرج المتفقَ حكمًا قضائيًا  
في المسألة المعطاة.

نهاية باب العارية.

٣

رقم النشاط

٦٦٥

تأمل في الواقعة القضائية الآتية، ثم بين الحكم القضائي تجاهها:

استأجر محمدٌ من خالدٍ سيارةً نوع (أفالون) لمدة سنة، ثم قام محمدٌ بإعارة السيارة لأخيه ناصرٍ، ثم تهشمت زجاج السيارة؛ نظرًا لنزول الأمطار الشديدة التي أدت إلى تهشم زجاج جميع السيارات الموجودة في الحي الذي يسكنه ناصرٌ، فقام ناصرٌ بإرجاع السيارة لمحمدٍ، ثم قام محمدٌ بإرجاعها إلى خالدٍ. ثم رفع خالدٌ دعوى يُطالب فيها محمدًا وناصرًا بما يلي:

١ - ضمان نقص القيمة نتيجة الاستخدام.

٢ - ضمان التلف الحاصل من الأمطار.

- ما الإجراء والحكم القضائي لهذه الواقعة؟

- ما الإجراء والحكم القضائي فيما لو كان محمدٌ مستعيرًا من خالدٍ، ثم قام بتأجير

السيارة على ناصرٍ؟



أن يستخرج المتفقَ حكمًا فقهيًا في  
المسألة المعطاة، مُبَرِّزًا المعنى المؤثر في  
الحكم.

نهاية باب العارية.

٣

رقم النشاط

٦٦٦

رُشِحتُ مُحَكِّمًا بَيْنَ طَرَفِي النِّزَاعِ فِي الْوَاقِعَةِ الْآتِيَةِ، تَأَمَّلْ فِيهَا ثُمَّ

استخرج حكمًا لها:

أخذ خالدُ سيارةَ ماجدٍ بناءً على اتفاقٍ شفويٍّ بينهما.

ثُمَّ بَعْدَ مَضِيِّ ١٥ يَوْمًا، حَصَلَ نِزَاعٌ بَيْنَهُمَا، وَقَدْ اتَّفَقَا عَلَى اللُّجُوءِ إِلَى التَّحْكِيمِ،  
وَأَنْ تَكُونَ أَنْتَ الْمُحَكِّمُ بَيْنَهُمَا فِي هَذَا النِّزَاعِ.

فَقَالَ مَاجِدٌ -مَالِكُ السَّيَارَةِ -: كُنْتُ أَجَرْتُ السَّيَارَةَ عَلَى خَالِدٍ لِمُدَّةِ شَهْرٍ بِثَلَاثَةِ  
آلَافِ رِيَالٍ (كُلُّ يَوْمٍ بِمِائَةِ رِيَالٍ)، فَأَطْلُبُ إِتِمَامَ الْمُدَّةِ وَدَفْعَ الْأَجْرَةِ كَامِلَةً.

وَقَالَ خَالِدٌ -الْقَابِضُ -: بَلْ أَعَارَنِي، وَقَدْ رَدَدْتُ السَّيَارَةَ عَلَيْهِ.

فَأَنْكَرَ مَاجِدُ رَدَّ السَّيَارَةِ.

مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ أَجْرَةَ السَّيَارَةِ فِي السُّوقِ لِمُدَّةِ شَهْرٍ لَا تَتَجَاوَزُ أَلْفِي رِيَالٍ.

- فَمَا الْحُكْمُ تَجَاهَ طَلَبِ الْمُدَّعِي بِإِتِمَامِ الْمُدَّةِ وَدَفْعِ الْأَجْرَةِ؟

- وَمَنْ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ؟ مَعَ التَّعْلِيلِ.

أن يبين المتفق عليه الحكم القضائي في المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية باب العارية.

٤

رقم النشاط

٦٦٧

تأمل في الواقعة القضائية الآتية، ثم بين الحكم القضائي تجاه طلبات المدعي:

استعار زيد من فواز مولداً للطاقة الكهربائية لمدة شهر، واشترط ألا يضمن أي تلف يحدث فيه إلا عند التعدي والتفريط. ثم بعد شهر، ونظراً لصعوبة نقله، ولتلف بعض أجزائه، ولضعف أدائه، فقد تقدم فواز بدعوى قضائية يطالب فيها بما يلي:

١- رد الجهاز، وأن يتحمل زيد تكاليف نقله إلى مكانه.

٢- التعويض عن التلف الواقع على بعض أجزاء الجهاز خلال الشهر نتيجة للاستخدام.

فأجاب زيد بأن التلف لم يكن بتعداً أو تفريط منه، وأنه قد رد الجهاز بعد مضي الشهر مباشرة.

- ماذا لو أجاب زيد بأن العقد عقد إجارة، فمن القول قوله؟ ولم؟

أن يبين المتفق عليه الحكم القضائي في المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية باب العارية.

- ماذا لو أجاب زيد بأن العقد عقد إجارة، فأقر فواز بذلك وأصرَّ على طلبه السابقين، فما الحكم تجاه طلبي المدعي؟

تحليل النص الفقهي

أن يبين المتفقه وجه تنقيح الفقهاء  
لمعنى الغضب على الوجه المذكور،  
ويستدل لتعليق وجوب الضمان به.

عند قول المؤلف: «واصطلاحاً:  
(الاستيلاء) عُرفاً (على حق غيره)،  
مألاً كان أو اختصاصاً (قهرًا بغير  
حق)».

٣

رقم النشاط

٦٦٨

ذكر الفقهاء أنَّ الغضب -وهو الاستيلاء على حق الغير قهرًا بغير  
حق- يوجب الضمان. فالغضب بمعناه المذكور مناط للضمان.  
- ما وجه إضافة هذين القيدَين: (قهرًا)، (بغير حق) في معنى  
الغضب؟

- وما الدليل على وجوب الضمان بالغضب؟

أن يححر المتفقّه وجه قياس كلب  
الحراسة على ما استثني في الحديث،  
ويحرر الاعتراضات الواردة عليه.  
عند قول المؤلف: «(وإن غصبَ  
كلبًا يُقتنى)؛ ككلبٍ صيدٍ  
وماشية» .

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ  
أَوْ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ»<sup>(١)</sup>.

- حرّروا المعنى الذي لأجله جاء استثناء كلب الصيد والماشية والزرع من سائر  
الكلاب، وجاز اقتناؤها لأجله.

- ثمّ تناقشوا في صحة قياس كلب الحراسة على ما استثني في الحديث من أنواع  
الكلاب، محرّرين وجه القياس، وما يرد عليه من اعتراضات.

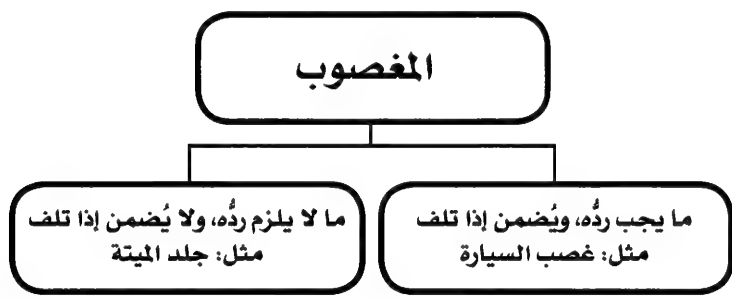
أن يقترح المتفقه تصنيفًا مُعتبرًا لأحكام المغصوب في ضوء دراسته. عند قول المؤلف: «(وَلَا) يلزَمُ أَنْ (يردَّ جلدَ ميتةٍ) غُصِبَ...».

٢

رقم النشاط

٦٧٠

يمكن تقسيم المغصوب من حيث حكم ردّه وضمانه عند التلف، إلى ما يلي:



- من خلال تأمُّلك في التقسيم السابق، لباب الغصب:
- انقد هذا التقسيم مبدئيًا ما ترى حوله من ملحوظات.
- ثمّ قوِّم هذا التقسيم، وأتمّه.

أن يتوصل المتفقه إلى علل الباب  
وأقيسته.  
عند قول المؤلف: «(ويلزم) غاصباً  
(ردُّ المغصوب)....».

قال المصنّف ﷺ في باب الغصب: (ويلزم) غاصباً (ردُّ المغصوب)  
إنْ كَانَ بَاقِيَا....»، واسترسل في ذكر أحكام التغيرات التي تطرأ على  
المغصوب.

- كُونُوا مَجْمُوعَاتٍ فِيمَا بَيْنَكُمْ، وادرسوا المسائل التي أوردها المصنّف ثمَّ  
احصروا علل الباب وأقيسته في هذه المسائل.

أن يستخرج المتفقَّه الضوابط  
الفقهية من كلام المؤلف في أول  
باب الغصب.

عند قول المؤلف: «(ويلزم) غاصبًا  
(ردُّ المغصوب)....».

٤

رقم النشاط

٦٧٢

قال المصنّف ﷺ في باب الغصب: (ويلزم) غاصبًا (ردُّ المغصوبِ)

إِنْ كَانَ بَاقِيًا....».

- استخرجوا الضوابط الفقهية التي تضمنها كلام المؤلف من بداية باب الغصب

إلى ما قبل الفصل الذي ابتدأه المؤلف بقوله: «وإن خلط المغصوب...».



٢

أن يعيد المتفقَّه صياغة أحكام الطوارئ على المغضوب، باعتبار نوع الطارئ عليه.  
عند قول المؤلف: «(ويلزم) غاصباً (ردُّ المغضوب) إن كان باقياً وقدر على ردِّه...».

رقم النشاط

٦٧٣

من خلال دراستكم لباب الغضب، يرجى القيام بما يلي:

- يقسّم الطلاب إلى مجموعات.
- كل مجموعة تعيد صياغة أحكام الطوارئ على المغضوب، عن طريق تقسيم المغضوب باعتبار نوع الطارئ عليه، مستعينين في ذلك برسم شجريّ.

أن يبرز المتفقه العلة في التفريق بين المسائل المعطاة في الحكم بعبارة صحيحة.

عند قول المؤلف: «وكذا لو كسب العبد، بخلاف ما لو غصب منجلاً وقطع به شجراً».

٣

رقم النشاط

٦٧٤

لو غصب شبكةً وصاد بها فالصيد لمالك الشبكة، ولو غصب منجلاً وقطع به شجراً فالشجر للغاصب.

اشتركت المسألتان في حصول كسب بأداة مغصوبة، وفي إحداهما صار الكسب ملكاً لمن غصبت منه الأداة، وفي الأخرى صار الكسب ملكاً للغاصب.  
- حرروا وجه التفريق بين المسألتين في الحكم.

أن يستخرج المتفق عليه حكماً فقهياً في  
المسألة المعطاة.

نهاية فصل (وإن خلط) المفصوب  
بما يتميز.

٤

رقم النشاط

٦٧٥

تأمل في الواقعة القضائية الآتية، ثم بين الحكم القضائي تجاه طلبات  
المدعي الثلاثة:

في نهاية شهر ذي الحجة من عام ١٤٣٦ هـ، ادعى سعيد قائلًا: إنَّ صالحًا أخذ  
سيارتي مني بالقوة، وقد وقع ذلك في شهر صفر من عام ١٤٣٦ هـ، مع العلم بأنني قد  
اشتريتها قبل تلك الواقعة بشهرين بـ (١٠٠,٠٠٠ ريال)، وقد ردّها لي قبل أيام عندما  
علم بأنني قد قيدت هذه الدعوى القضائية ضده، وقد بقيت عنده قرابة عشرة أشهر  
(من بداية صفر إلى نهاية ذي القعدة)، وقد نقصت قيمتها فأصبحت لا تساوي إلا  
(٤٠,٠٠٠ ريال)، لذا فإنني أطالب بما يلي:

١- ضمان نقص السيارة؛ نظرًا لاستعمال الغاصب لها مدة الغصب.  
٢- ضمان نقص سعر السيارة؛ نظرًا لظهور موديل حديث للسيارة فأدّى إلى نقص  
سعرها.

٣- أجرّة عن كلّ يوم كانت سيارتي عنده بما لا يقل عن ٣٠٠ ريال في كلّ يوم.  
وقد أقرّ صالحٌ بالغصب وأعلن توبته وندمه.

- ما الحكم تجاه الطلب الأول؟

أن يستخرج المتفقَّه حكمًا فقهيًا في المسألة المعطاة.

نهاية فصل (وإن خلط) المفصوب بما يتميز.

٤

- ما الحكم تجاه الطلب الثاني؟

- ما الحكم تجاه الطلب الثالث؟

- ما الحكم فيما لو تلفت السيارة، فلم يتمكن صالحٌ من ردّها؟

أن يستنتج المتفقه أثر القيد المذكور في المسألة المعطاة في الحكمية/ عند قول المؤلف: «وتصرفات الغاصب الحكمية».

قال المؤلف رحمه الله: «(وتصرفات الغاصب الحكمية)؛ أي: التي لها حكم من صحة وفساد؛ كالحج، والطهارة ونحوها، والبيع، والإجارة، والنكاح ونحوها، (باطلة)».

- تقييد المؤلف لحكم تصرفات الغاصب الحكمية، يشعر بوجود قسيم لهذا النوع، استنبط ذلك القسيم، وضح ما تقول بالأمثلة.

- تأمل في الواقعة القضائية الآتية، ثم بين الحكم القضائي تجاهها:

اشترى خالد سيارة (أفالون) حديثة الصنع قبل رمضان بيوم، في عام ١٤٣٦ هـ بـ (١٤٠,٠٠٠ ريال)، وقد أخذها منه سعد بالقوة بعد ذلك مباشرة. ثم قام سعد بتأجير السيارة على صالح لمدة ستة أشهر بأجرة مقبوضة في مجلس العقد، قدرها ستة آلاف ريال. ثم اختفى سعد عن الأنظار. ثم تلفت السيارة في نهاية شهر ذي الحجة نتيجة الأمطار، فأصبحت قيمتها لا تتجاوز (٢٠,٠٠٠ ريال).

فلما علم خالد بأن السيارة بيد صالح، رفع دعوى قضائية يطالبه:

- ١- بقيمة التلف الواقع في العين.
  - ٢- وبضمان نقص سعر السيارة.
  - ٣- ويدفع أجرة لا تقل عن خمسة آلاف ريال عن كل شهر.
- فدفع المستأجر:
- ١- بأنه لم يغصب السيارة، وأن يده عليها يد أمانة لكونه مستأجرًا.
  - ٢- وأن الأجرة المتفق عليها ستة آلاف ريال.
- ما الحكم الذي يجب أن يقضى به بين هذين الخصمين؟

أن يستخرج المتفقَّهَ حكمًا قضائيًا  
في المسألة المعطاة.

نهاية فصل (وتصرفاتُ الغاصبِ  
الحكميَّة).

٤

أن يستخرج المتفق حكمًا فقهيًا في المسائل المعطاة، مبرزًا المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية باب الغصب.

٣

رقم النشاط

٦٧٨

غصب هارون ١٠٠ شاة من مؤيد، قيمة الشاة الواحدة يوم الغصب (٣٠٠ ريال).

قام هارون باستئجار راعي؛ ليرعاها مدة ٤ أشهر وكلّفه هذا ما قيمته (٩٠٠٠ ريال). بعد مضي هذه المدة زادت قيمة الشياه، وصارت قيمة الواحدة (١٠٠٠ ريال)، ومات منها ٣٠ شاة.

طالب مؤيد (مالك الشياه) برّد ما بقي منها، وقيمة التالف، ووافق هارون على ذلك، على أن يرد قيمة الشياه الميتة يوم غصبها (٣٠٠ ريال)؛ لأنها زادت بسبب رعايته، كما أنّه اشترط أن يردّ له مؤيد (٩٠٠٠ ريال) قيمة الرعاية؛ لأنّ الشياه السبعين التي سيردّها زادت قيمتها بما يعادل (٩٠٠٠, ٤٩٠٠ ريال) بسبب الرعاية. - احكم في طلبات أطراف النزاع، وبيّن ما يستحقّه كلّ منهم، مع التعليل.



استخراج الضوابط  
الفقهية

أن يحرّر المتفقّ ضوابط فقهية  
جامعة للمسائل المذكورة بعبارة  
صحيحة.

نهاية باب الغصب.

٣

رقم النشاط

٦٧٩

قال المؤلف رحمه الله: «(وَمِنْ أَتْلَفَ) لغيره مَالًا (محترماً) بغيرِ إِذْنِ رَبِّهِ

ضَمَنَهُ...».

- تأمل في المسائل التي ذكرها المؤلف بعد هذه المسألة إلى نهاية الباب، ثمّ  
استخرج الضوابط الفقهية التي يمكن إرجاع الفروع الفقهية لمسائل الإتلاف التي  
ذكرها المؤلف إليها.

أن يبين المتفقَّه وجه إلحاق مسائل  
إتلاف المال بباب الغصب.

نهاية باب الغصب.

٣

رقم النشاط

٦٨٠

قال المؤلف رحمته الله: «(وَمِنْ أَتْلَفَ) لغيره مَالًا (مَحْتَرَمًا) بِغَيْرِ إِذْنِ رَبِّهِ ضَمَنَهُ...».

ثم ذكر مسائل الإتلاف إلى نهاية الباب، فالمؤلف أدرج مسائل الإتلاف مباشرة مع مسائل الغصب، وألحقها بها.

- لماذا أوردها هنا؟

- ما الجامع بينهما؟

- لماذا لم يضعها المؤلف في أبواب الجنایات مع أنها جنایة على المال؟

أن يعطي المتفق حكمة في المسألة  
المعطاة استناداً للتعريف المذكور.  
عند قول المؤلف: «(وهي  
استحقاق) الشريك (انتزاع حصة  
شريكه...».

قال المؤلف رحمه الله: «(وهي استحقاق) الشريك (انتزاع حصة شريكه  
ممن انتقلت إليه بعوض مالي)».

- اسخرج القيود التي ذكرها المؤلف في التعريف السابق.

- ثم بين ما الذي يترتب على حذف كل قيد منها؟

استخراج الضوابط  
الفقهية

أن يستخرج المتفق ضابطاً فقهياً  
لانتقال الملك الذي ثبت به الشفعة.

عند قول المؤلف: «(وهي  
استحقاقُ الشريكِ (انتزاعُ حصةِ  
شريكه...» .

٤

رقم النشاط

٦٨٢

ثبتت الشفعة إن انتقلت حصة الشريك إلى غيره بعقد البيع  
بالإجماع، ولا تثبت إن انتقلت بالإرث بلا نزاع، وفيما سوى ذلك  
من طرق الانتقال خلافٌ.

- اذكر ستة من العقود التي ثبت فيها الشفعة بناءً على كلام المؤلف رحمه الله.
- ثم استخرج من كلام المؤلف ضابطاً للانتقال الذي ثبت به الشفعة.

التفريق الفقهي

أن يبرز المتفقه العلة في التفريق بين المسائل المعطاة في الحكم بعبارة صحيحة.  
عند قول المؤلف: «وَلَا تَسْقُطُ الشُّفْعَةُ إِنْ عَمِلَ الشَّفِيعُ دَلَالًا بَيْنَهُمَا».

٢

رقم النشاط

٦٨٣

يفرّق الحنابلة بين ما لو قال الشفيع للمشتري: (بعني ما اشتريت)،  
وبين ما لو كان الشفيع دلالاً بينهما، أو توكّل لأحدهما.  
- ما سبب التفريق؟

٢

أن يبيّن المتفقّه معنى الشَّقْصِ بالرجوع إلى كتب لغة الفقهاء. عند قول المؤلف: «(وإنْ باعَ شَقْصًا وسيُقَا) في عقدٍ واحدٍ....».

الرجوع إلى المصادر

رقم النشاط

٦٨٤

كثيراً ما يشير الفقهاء ومنهم صاحب الروض إلى كلمة الشَّقْصِ في باب الشفعة.  
- فما المراد بالشَّقْصِ؟ (ارجع إلى أحد كتب لغة الفقهاء، مع ذكر اسم الكتاب).

بناء المسألة الخلافية

ان يَعْرِضُوا الْمُتَفَقُّهُ الْقَوْلَ الْمَعْطَى إِلَى قَائِلِهِ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْفَقْهِيَّةِ.  
فصل (وإن تصرّف مشتريه)؛ أي: مشترى شقص/ عند قول المؤلف: «(وإن مات الشفيع قبل الطلب بطلت الشفعة)».

٢

رقم النشاط

٦٨٥

ثبتت الشفعة لرجل فتوفّي قبل المطالبة بها، فذهب الورثة إلى القاضي يطلبون حقّ الشفعة فحكم القاضي لهم بذلك.  
- تعرّف على مذهب القاضي.  
- ثمّ استدلّ لمذهب هذا القاضي.<sup>(١)</sup>

أن يستخرج المتفقَّه حكمًا فقهيًّا في  
المسألة المعطاة.  
نهاية فصل (وإن تصرفَ مشتريه)؛  
أي: مشترِي شقصٍ.

رقم النشاط

٦٨٦

فيصلٌ وفهدٌ وماجدٌ شركاءُ في أرضٍ مساحتها (١٠,٠٠٠) متر  
مربع، يملك فيصلٌ منها ٥٠٪، ويملك فهدٌ ٤٠٪، ويملك ماجدٌ ١٠٪،  
ونصيب كلِّ واحدٍ منهم مُشاعٌ، باع فيصلٌ نصيبه على عبد الإله، ولأنَّه صديقه فقد  
حاباه وباعه بأقلَّ من سعر السوق.  
- هل لفهدٍ وماجدٍ حق الشفعة؟

- لو طالب بالشفعة، فما المقدار الذي يستحقه كلُّ منهم؟

- لو لم يطالب فهدٌ بالشفعة، فما المقدار الذي لماجدٍ أن يطالب به؟

- هل يأخذ ماجدٌ النصيب بسعر السوق أم بالقيمة التي جرى عليها العقد؟

- إذا وجد ماجدٌ عيبًا في الأرض بعد الشفعة فهل له المطالبة بأرش العيب؟ وعهده  
على من؟



أن يستخرج المتفقَّه حكمًا قضائيًا نهاية باب الشفعة.  
في المسألة المعطاة.

٣

رقم النشاط

٦٨٧

تأمل في الواقعة القضائية الآتية، ثمَّ بين الحكم القضائي تجاهها:

قال المدَّعي سعدٌ: ورثتُ أنا وسعيدٌ أرضًا على طريق الملك فهدٍ

بمدينة الرياض بطول ٢٠٠ متر على الطريق وبعرض ٥٠ مترًا، وقد طالب بقسمتها فرفضتُ، فصدر حكمٌ قضائيٌّ يقضي بقسمة الإيجار بناءً على طلبه، فأصبح يملك الجزء الشمالي وأملك الجزء الجنوبي، ثمَّ قام ببيع نصيبه على فهدٍ بقيمة مئة مليون ريالٍ، لذا فإنَّني أطالب بحق الشفعة؛ لأنَّني أريد أن أبني برجًا تجاريًّا على المساحة كاملةً.

- ما الحكم في الواقعة المذكورة؟

- ما الحكم فيما إذا باع سعيدٌ نصيبه المشاع قبل طلب القسمة؟

- ما الحكم فيما إذا كانت الأرض لا يمكن قسمتها إلا بوجود ضررٍ بالغٍ؟

أن يستخرج المتفقَّه حكمًا قضائيًا  
في المسألة المعطاة، مُبرزًا المعنى المؤثر  
في الحكم.

نهاية باب الشفعة.

٣

رقم النشاط

٦٨٨

تأمل في الواقعة القضائية الآتية، ثم بين الحكم القضائي تجاهها:

يملك خالدٌ وسعيدٌ مزرعةً على طريق الخرج، مساحتها (٢٠٠,٠٠٠م)، بصكين متساويين، ولكل واحدٍ من الشريكين ٥٠% من المزرعة حصّةً مشاعةً، ولها إنتاجٌ سنويٌّ يقدر بـ (٥٠٠,٠٠٠ ريالٍ) سعوديٍّ. فباع خالدٌ نصيبه على محمدٍ بمبلغ قدره ثلاثة ملايين ريالٍ، ثمّ بعد ذلك بشهرٍ أوقف محمدٌ ما اشتراه على ذريته، وقد وقع ما سبق من البيع والوقف دون علم سعيدٍ، فلمّا علم سعيدٌ بذلك قدّم دعوىً للمحكمة يطالب فيها بالشفعة.

- ما الحكم القضائي؟ مع التسييب.

- ماذا لو لم يطالب سعيدٌ بالشفعة بعد علمه، ثمّ باع نصيبه على ماجدٍ، فهل يحق لمحمدٍ أو ذريته المطالبة بالشفعة؟ مع التسييب.

اشترى محمد وناصر عِمارةً تجاريةً بـ (١,٢٠٠,٠٠٠ ريال)، لكل واحدٍ منها ٥٠٪، وهي مكوّنةٌ من ثلاثة أدوارٍ، وفي كلّ دورٍ شقتين، وقيمة العِمارة في السوق: (١,٥٠٠,٠٠٠ ريال).

وقد وكتلاً شخصاً لإدارة استثمار العِمارة.

ثمّ باع الوكيل كلّ أجهزة المراقبة التي كانت عليها بمائة ألف ريال، وهدم الدور الثالث كاملاً بناءً على طلب البلدية؛ فأصبحت قيمة العِمارة في السوق: (١,٠٠٠,٠٠٠ ريال)،

وقد تبين لناصر أنّ محمداً قد باع نصيبه على خالدٍ بعد شراء العِمارة بفترةٍ وجيزةٍ بـ (٧٠٠,٠٠٠ ريال).

تأمّل في الواقعة السابقة، ثمّ أجب على الاستفسار التالي:

- هل لناصر حق الشفعة؟

- وإذا كان كذلك، فما قدر الثمن الذي يجب على ناصر دفعه؟

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٤	نهاية باب الشفعة.	أن يبين المتفق أثر المقصد الشرعي لمشروعية الشفعة في حكم المسائل المعطاة.	ربط المسائل بمقاصد الشريعة

رقم النشاط

٦٩٠

- من الأصول الثابتة: أنَّ للمسلم حقَّ التصرف في ماله كيف شاء وبيعه ممن شاء، وأنَّ من اشترى شيئاً فهو له ولا ينتزع منه بوجهٍ، وقد شرعت الشفعة استثناءً من هذا الأصل.
- استنبط المقصد الخاص الذي شرعت الشفعة لتحقيقه.
  - ثمَّ بيّن أثر ذلك في تحديد ما تثبت فيه الشفعة مما لا تثبت فيه.

أن يستخرج المتفقَّه حكمًا قضائيًا نهاية باب الشفعة.  
في المسألة المعطاة.

٣

رقم النشاط

٦٩١

تأمل في الواقعة القضائية الآتية، ثمَّ بيِّن الحكم القضائي فيها:

اشترى خالدٌ من زيدٍ سيارةً ونصيبه من أرضٍ كانت مشتركةً بين زيدٍ

وماجدٍ بالمناصفة، وكان هذا الشراء بثمنٍ قدره: (٢٠٠,٠٠٠ ريال)، وكانت قيمة

السيارة في السوق: (٢٥٠,٠٠٠ ريال)، وقيمة نصف الأرض: (٢٥٠,٠٠٠ ريال).

ثمَّ طلب خالدٌ من وكيلٍ ماجدٍ قسمة الأرض، فوافق؛ رغبةً في تحقيق المصلحة،

ولم يمكنه التواصل مع موكله -ماجدٍ-؛ نظرًا لسفره وانقطاع وسائل التواصل بينهما.

ثمَّ قام خالدٌ بالبناء في الجزء المقسوم له، وقد كلفه البناء (١,٠٠٠,٠٠٠ ريال).

ثمَّ لما قدم ماجدٌ من سفره، وعلم بالبيع وبالقسمة، أقام دعوى قضائيةً يُطالب فيها

بحق الشفعة.

وتبيِّن حينئذ أنَّ الوكيل لم يكن مأذونًا له في قبول القسمة ولا إسقاط حقِّ الشفعة.

مع العلم بأنَّ قيمة الأرض والبناء أثناء المطالبة: (١,٨٠٠,٠٠٠ ريال)، منها:

(٩٠٠,٠٠٠ ريال) قيمة الأرض، وقد نقصت نظرًا لنزول أسعار الأراضي،

و: (٩٠٠,٠٠٠ ريال) قيمة البناء، وقد نقصت لأجل الاستخدام.

أن يستخرج المتفقَ حكماً فقهيًا في نهاية باب الشفعة.  
السألة المعطاة.

٤

رقم النشاط

٦٩٢

تأمل في القصة التالية، ثم أجب على الأسئلة الواردة في ثناياها:

لمحمد سيارة (السفاري) موديل ٢٠١٢م، ولناصر سيارة (أكورد)

موديل ٢٠٠٦م، ولهما أسهم مع مجموعة من أصدقائهما في (استراحة بحري من أحياء مكة).

وقد احتاج ناصر لسيارة محمد؛ فأعطاه محمد سيارته ليتتفع بها بدون مقابل، واشترط عليه أن يعطيه سيارته (الأكورد)؛ لتكون رهناً لأي تلف يقع في سيارته، وأن يأذن له باستعمالها، فاتفقا على ذلك.

ثم حصل تلف في كلتا السيارتين من غير تعد ولا تفريط.

- من الضامن للتلف الواقع في سيارة (السفاري)؟

- ومن الضامن للتلف الواقع في سيارة (الأكورد)؟

وبعد مرور يومين أرجع محمد لناصر سيارته (الأكورد)، وأما ناصر فقد أعجب بسيارة محمد (السفاري)؛ فطلب أن يشتريها بـ (١٠٠,٠٠٠ ريال) يدفعها بعد شهر، فقال محمد: بعثك سيارتي (السفاري) التي هي معك الآن: بشرط:

١- أن ترهنني بثمنها ثلاثة أسهم من أسهمك في استراحة مكة مع سيارتك (الأكورد).

٢- وأن تسلمني الرهن خلال ٢٤ ساعة وإلا فلا بيع بيننا.

يتبع ←

أن يستخرج المتفقَ حكمًا فقهيًا في نهاية باب الشفعة.  
المسألة المعطاة.

٣- وأن تسلمني الثمن خلال شهرٍ وإلا فالرهن (الأسهم+السيارة) لي مقابل الدين الذي عليك (١٠٠,٠٠٠ ريال).  
فقال ناصرٌ: قبلت العقد بشروطه، ثمَّ انطلق مسرعًا، فأعطى محمدًا السيارة في مساء ذلك اليوم.  
- ما حكم هذا العقد؟ وما حكم كلِّ شرطٍ؟

ثمَّ علم أحمد وهو أحد أصدقائهما المساهمين في الاستراحة بما حصل، فاعترض على رهن ناصرٍ لأسهمه، وطالب بحق الشفعة.  
- هل لأحمد المطالبة بحق الشفعة؟

ثمَّ بعد ذلك أجّر ناصرٌ سيارته المرهونة على أحمد لمدة شهرٍ، فاعترض محمدٌ على ذلك بدون سببٍ.  
- ما حكم هذا العقد؟

- وهل لاعتراض محمدٍ وجهٌ؟

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٤	نهاية باب الوديعة.	أن يستخرج المتفقَ حكمًا فقهيًا للمسائل المعطاة، مُبَيِّنًا المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

رقم النشاط

٦٩٣

من خلال دراستك لباب الوديعة، ومن خلال معرفتك لعُرف الناس وعاداتهم، بيِّن حكم ضمان المودَّع، وسبب الحكم في كلِّ واقعةٍ من الوقائع الآتية:

١- أودع ماجدٌ سيارةً، فأوقفها أمام بيته، ولم يحفظها داخل منزله (في حوش بيته عبر الكراج)، فسُرقت.

٢- أودع ماجدٌ طقم ذهبٍ، فأعطاه زوجته؛ لتحفظه عندها، فادَّعت أنَّ السيل اجتاح منزلها، فقُفد الذهب.

٣- لماجدٍ مئةٌ من الغنم، وقد أودع خمس شياهٍ، فوضعها بين أغنامه، فأتى الذئب وقتل ثلاثةً منها، ولم يقتل أو يعتدِ على إحدى أغنام ماجدٍ.

٤- أودع ماجدٌ سيارةً، ونظرًا لحاجته؛ سافر بها إلى مدينةٍ أخرى ورجع بها، ثُمَّ ردها إلى موضعها فحفظها داخل بيته ثُمَّ تلفت بعد شهرٍ؛ نتيجة حريقٍ اندلع في بيته.

٥- أودع ماجدٌ مئة ألفٍ، ففتح حسابًا مستقلًّا في مصرفٍ غير المصرف الذي توجد فيه أمواله، ثُمَّ أعلن المصرف إفلاسه.



أن يقارن المتفقّ بين العارية والوديعة من خلال الحيثيات المذكورة.  
نهاية باب الوديعة.

٤

رقم النشاط

٦٩٤

اذكر الفرق بين العارية والوديعة من حيث: (قبولها - حد الانتفاع بها - موعد استرجاعها - زكاتها - نفقتها - ضمانها - من يقبل قوله - مؤنة الرد).

وجه المقارنة	العارية	الوديعة
قبولها		
حدُ الانتفاع بها		
موعد استرجاعها		
زكاتها		
نفقتها		
ضمانها		
من يقبل قوله في التلف والرد		
مؤنة الرد		

أن يستخرج المتفقَّهَ حكمًا فقهيًّا في  
المسألة المعطاة.

نهاية باب الوديعة.

٣

رقم النشاط

٦٩٥

- تأمَّل في مسائل العارية والوديعة التالية ثُمَّ حدِّد الضامن في كلّ مسألةٍ منها:

١- استعار محمدٌ من جاره سيارته؛ للسفر بها، وتعطلت عليه في الطريق.

٢- استعار عبدالله من صديقه جهازه المحمول (اللابتوب)، وتلف شاحنه بسبب الكهرباء.

٣- أودع عليٌّ لدى أخيه زيدَ ناقةً، ثُمَّ صدمتها سيارةٌ فماتت.

٤- استعار فهدٌ سيارةً لنقل العلف، ولكنه حمل عليها أثاث منزله، وتلفت إطاراتها.

٥- أودع محمدٌ سيارته لدى صديقه لعدة سنواتٍ، ونتيجةً لتوقفها كلّ المدة السابقة؛ تعطلت السيارة.

٦- أعار عبدالله صديقه كاوية الملابس وتعطلت بسبب كثرة الاستعمال.

٧- أودع أكرم أخاه مكتبته وتعرضت للتلف بسبب سوء التخزين.

- ثُمَّ من خلال ما سبق من المسائل بيِّن الفرق بين العارية والوديعة من حيث الضمان.

أن يستخرج المتفقَّه حكمًا فقهيًّا في  
المسألة المُعطاة، مُبرزًا المعنى المؤثر في  
الحكم.

نهاية باب الوديعة.

٣

رقم النشاط

٦٩٦

استشارك شخصٌ من خلال الاتصال بك عن طريق الجوال، فقال: أسكن في إحدى البلدان البعيدة، وقد أودعني صديقي ساعةً ثمينةً قبل سنةٍ، وقد سافر ولم يعد، وانقطعت أخباره، ولم أتمكن من رد الوديعة إليه أو إلى أهل بيته، ولا يوجد في بلدنا حاكمٌ أو جهةٌ مسؤولةٌ عن حفظ الأموال، وأودُّ أن أتخلَّص من تبعات هذه الوديعة.

- فماذا ستجيبه؟

- ولماذا؟

تأمل في الواقعة القضائية الآتية، ثم بين الإجراء والحكم القضائي

تجاهها مع التعليل:

قال المدعي صالح: أعطيت ماجدًا جهازًا المحمول؛ ليقوم بحفظه، ثم لما طلبت منه رده أبلغني بأنه قد سلمه لخالد، وكان ذلك دون علمي، وقد توفي خالد، وضاعت جميع الأموال التي عنده، ولذا؛ فإنني أطلب بإلزام المدعى عليه ماجد بقيمة جهازه المحمول، والذي تقدّر قيمته بثلاثة آلاف ريال.

وبعرض ذلك على المدعى عليه ماجد، أجاب بقوله: ما ذكره المدعي صحيح إلا في ادّعائه أن الرد كان دون علمه، فقد استأذنته فأذن لي في ردها لخالد، وليس عندي بينة على هذا الإذن أو الرد.

أن يستخرج المتفقَّه حكمًا فقهيًّا في  
المسألة المُعطاة، مُبرزًا المعنى المؤثر في  
الحكم.

نهاية باب الوديعة.

٣

رقم النشاط

٦٩٨

تأمل في الواقعة التالية:

أعطى محمدٌ صالحًا سيارته؛ ليقوم بحفظها داخل منزله أثناء سفره

إلى خارج البلاد لمدة شهرٍ.

ثمَّ بعد مضيِّ عشرة أيامٍ، اتصل صالحٌ بمحمدٍ، واستأذنه في أن يستخدم السيارة  
لمدة يومٍ، فأذن له، فخرج صالحٌ بسيارة محمدٍ إلى عمله، وفي طريقه فوجئ بقطع  
طريق، فأخذوا السيارة وجميع ما معه.

- ما التوصيف الفقهي لما جرى بينهما؟ مع بيان الحكم.

- وهل يضمن صالحُ السيارة؟ مع التعليل.

(مع التفصيل فيما سبق إن احتاجت المسألة لذلك)

ان يستخرج المتفق ضابطاً فقهياً  
للإحياء الذي تملك به الأرض  
الموات.

عند قول المؤلف: «(فَمَنْ أَحْيَاهَا)؛  
أي: الأرض الموات (مَلَكَهَا)».

٣

رقم النشاط

٦٩٩

قال ﷺ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً، فَهِيَ لَهُ»<sup>(١)</sup>.

- اذكر صور الإحياء الممكنة للأرض الموات.

- ثم استنتج ضابطاً للإحياء الذي تملك به الأرض الموات.

أن يقسّم المتفقّه الأراضى من حيث  
قابليتها للتملك بالإحياء.  
عند قول المؤلف: «وَيُمْلِكُ  
بِالإِحْيَاءِ مَا قَرَبَ مِنْ عَامِرٍ إِنْ لَمْ  
يَتَعَلَّقْ بِمَصْلَحَةٍ»....

٢

رقم النشاط

٧٠٠

من خلال دراستك لباب إحياء الموات، قسّم الأراضى من حيث  
قابليتها للتملك بالإحياء، مبينًا ما يندرج تحت كل قسم من صور  
وأمثله، ومستعينًا في ذلك برسم شجريّ.



تخريج الفروع على  
الأصول

أن يستنبط المتفقَّه الأصل الذي  
بنى عليه المؤلف الفرع المعطى.

عند قول المؤلف: «وَمَا نَضَبَ عَنْهُ  
الْمَاءُ مِنَ الْجَزَائِرِ لَمْ يَحْيَ بِالْبِنَاءِ».

٢

رقم النشاط

٧٠١

قال المؤلف رحمته الله: «وَمَا نَضَبَ عَنْهُ الْمَاءُ مِنَ الْجَزَائِرِ لَمْ يَحْيَ بِالْبِنَاءِ؛  
لَأَنَّهُ يُرَدُّ الْمَاءُ إِلَى الْجَانِبِ الْآخِرِ فَيُضَرُّ بِأَهْلِهِ وَيُتَنَفَعُ بِهِ بِنَحْوِ زُرْعٍ».  
- ما الأصل الذي بنى عليه المؤلف هذا الفرع؟

أن يبرز المتفقَّه وجه ارتباط أحكام  
إحياء الموات بمقصد المنع من  
الإضرار بالمسلمين، وبضرورة حفظ  
المال.

نهاية باب إحياء الموات.

٣

رقم النشاط

٧٠٢

من مقاصد الشريعة العامة: منع الإضرار بالمسلمين.

بعد دراستكم لباب إحياء الموات:

- كوّنوا مجموعة نقاشٍ.

- ثمّ استنبطوا أحكام الباب التي روعي فيها هذا المقصد، ويُنووا ارتباط ذلك  
بضرورة حفظ المال.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٤	نهاية باب إحياء الموات.	أن يستخرج المتفقه من باب إحياء الموات ثلاثة ضوابط فقهية، ويمثل لكل واحد منها بثلاثة أمثلة.	استخراج الضوابط الفقهية

رقم النشاط

٧٠٣

- ذكر المؤلف ﷺ في ثانيا باب إحياء الموات عددًا من القواعد والضوابط الفقهية، كقاعدة: (أعمال الإمام منوطة بالمصلحة).
- بعد قراءتك لهذا الباب استخرج ثلاثة ضوابط فقهية.
- ثمّ مثل لكلّ ضابطٍ منها بثلاثة أمثلة.

أن يفرق المتفق بين ملك المنفعة،  
وحق الانتفاع.

نهاية باب إحياء الموات.

٥

رقم النشاط

٧٠٤

يذكر الفقهاء ملك المنفعة، وحق الانتفاع، وبينهما فرقاً في الماهية وفي الأحكام.

- بالتأمل في المسائل التي لها تعلقٌ بهما في باب الصلح، وباب الإجارة، وباب إحياء الموات، استخراج الفرق بينهما<sup>(١)</sup>.

(١) يراجع قواعد ابن رجب القاعدة ٨٥ النوع الثالث.

أن يبين المتفق الفرق بين فسخ الجعالة من العامل وفسخها من الجاعل بعبارة صحيحة.  
عند قول المؤلف: «(و) إن كان الفسخ (من الجاعل)....».

فرّق الفقهاء بين فسخ الجعالة من قبل العامل، وفسخها من قبل الجاعل بأن قالوا: «(ف) متى كان الفسخ (من العامل) قبل تمام العمل فإنه (لا يستحق شيئاً) ... (و) إن كان الفسخ (من الجاعل بعد الشروع) في العمل فـ (للعامل أجره) مثل (عمله)».

– ما وجه هذا التفريق؟

تحقيق المناط

ان يبين المتفقّ الحكم القضائي في المسألة المعطاة.

عند قول المؤلف: «(و) إن كان الفسخ (من الجاعل بعد الشروع) في العمل فـ (للعامل اجرة) مثل (عمله)....».

٤

رقم النشاط

٧٠٦

تأمل في الواقعة القضائية الآتية، ثمّ أجب على الاستفسارات الواردة

عليها:

قال المدّعي وكالة -محمد-: أنا وكيلٌ عن مكتب ناصرٍ للمحاماة، والذي قام بتولّي مهمة الدفاع عن التاجر خالدٍ في قضيةٍ ماليةٍ لمدة خمس سنواتٍ ضدّ خصمه سعيدٍ، ولم يحصل بينهما اتفاقٌ على قدر الأتعاب، وقد بذل موكّلي قصارى جهده، فتمكن بفضل الله ثمّ بالجهود المبذولة والمضنية من قبل موكّلي من رفع كافة الأضرار الواقعة على موكّله -خالد-، وإقامة الأدلّة والحجج.

ثمّ فسخ خالدٌ وكالة موكّلي -ناصر-، وكان ذلك قبل جلسة النطق بالحكم، وكان الفسخ بدون سببٍ مشروعٍ، وبدون بذل أيّ أجرٍ على الأتعاب المبذولة طيلة هذه السنين، وقد طلب موكّلي منه بذل أجرٍ مقابل عمله فلم يتلق جواباً، وقد أحوجه ذلك إلى الشكاية عليه.

لذا فإنّني أطلب بما يلي:

١ - تقدير أتعاب موكّلي طيلة هذه السنين (أجرة المثل)، وذلك بالنظر إلى أجره المثل في مكاتب المحاماة المماثلة لمكتب موكّلي من الناحية المهنية والاجتماعية، وتسليم أجره المثل لموكّلي.

٢ - أجره توكلّي عن ناصرٍ في هذه القضية، وهي ١٠٪ من قيمة المحكوم به لموكلّي على خصمه خالدٍ.

يتبع ←

ان يبين المتفقّهُ الحكم القضائي في  
المسألة المعطاة.  
عند قول المؤلف: «(و) إن كان  
الفسخ (منّ الجاعل بعد الشروع)  
في العمل فـ (للعامل أجره) مثل  
(عمله)....».

- ما الإجراء والحكم القضائي؟
- ما التوصيف الفقهي للعقد الواقع بين ناصرٍ وخالدٍ؟
- ما التوصيف الفقهي للعقد الواقع بين ناصرٍ ومحمدٍ؟<sup>(١)</sup>

ان يقسّم المتفقّهُ العقود وفُق خمسة اعتباراتٍ مقترحةٍ. نهاية باب الجعالة.

٤

رقم النشاط

٧٠٧

تقسّم العقود في الفقه الإسلامي إلى أقسام كثيرة بالنظر إلى اعتباراتٍ مختلفةٍ يمكن أن يلحظها المتفقّهُ، ويمكن لكلّ باحثٍ أن يُحدث تقسيماتٍ أخرى بحسب ما يظهر له من الفروق.

من خلال ما تقدّم، وعلى ضوء دراستكم لأبواب المعاملات، يرجى القيام بما يلي:

- يقسّم الطلاب إلى مجموعاتٍ.
- كلّ مجموعةٍ تستنبط - عن طريق العصف الذهني - خمسة اعتباراتٍ مناسبةٍ يمكن تقسيم العقود بناءً عليها.
- كلّ مجموعةٍ تقسّم العقود بناءً على هذه الاعتبارات، مستعينين في ذلك بالخرائط المفاهيمية، ومبيّنين ضابط ما يدخل في كلّ قسم، وأبرز ما يندرج تحته من عقودٍ.



أن يستخرج المتفقَّه ضوابط فقهيةً  
للمسائل المعطاة بعبارةٍ صحيحةٍ، ثُمَّ  
يبيِّن ما يدخل تحتها من المسائل.  
عند قول المؤلف: «(وهي: مالٌ أو  
مختصٌّ ضلَّ عن ربه) ...».

من خلال قراءتك لباب اللقطة يرجى القيام بما يلي:

١- استخراج ضابطاً لما يباح التقاطه، ومثّل له بأمثله من الواقع.

٢- ثُمَّ استخرج ضابطاً لما يجب تعريفه من اللقطة، ومثّل له بأمثله من الواقع.

٣- استنتج الحكم فيما يلي بناءً على ما تمّ استخراجه من الضوابط:  
أ. وجد طاولةً عند باب البيت فأخذها.

ب. سقط ريالٌ من صديقه فأخذه.

أن يُصنّف المتفقّهُ أحكام الباب وَفَق  
اعتبارٍ مناسبٍ.

عند قول المؤلف: «(و) يعتبرُ فيما  
يجبُ تعريفُهُ...».

٢

رقم النشاط

٧٠٩

على ضوء دراستك لأحكام اللقطة واللقيط، يرجى القيام بما يلي:

- استنبط اعتباراً مناسباً يمكن تقسيم الملتقط بناءً عليه.

- قسّم الملتقط بناءً على هذا الاعتبار، مستعيناً في ذلك برسم شجريّ، وملخصاً  
أبرز أحكامه.

ان يحزّر المتفقّه المذاهب الفقهيّة في المسألة المعطاة، مع الاستدلال لها. عند قول المؤلف: «ولهُ التقاطُ غير ذلك»... (إن أمن نفسه على ذلك) وقويّ على تعريفها.

وَجَدَ شَخْصٌ لُقْطَةً وَقَدْ أَمِنَ نَفْسَهُ عَلَيْهَا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى تَعْرِيفِهَا.  
فَهَلِ الْأَفْضَلُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا؟ أَمْ يَتْرَكُهَا؟  
حَرِّروا أَجوبة المذاهب الأربعة عن هذا السؤال، مع ذكر ما استدلوأ به<sup>(١)</sup>.

أن يستخرج المتفقَ ضابطاً عاماً  
للمسألة المعطاة في ضوء دراسته، ثمَّ  
يطبقه على ثلاثة أمثلة واقعية.  
عند قول المؤلف: «ويضمُّنها إن  
تلفتَ فِرْطَ أوْ لم يفرط، ولا يملكها  
وإن عرَّفَهَا».

من أمسك مالا لغيره فتلف في يده فإنه يكون ضامناً في بعض  
الحالات، ويكون أميناً لا يلزمه الضمان في حالاتٍ أخرى.

- من خلال دراستك لأبواب المعاملات المالية: كالرهن، والوكالة، والعارية،  
والغصب، حرّر ضابطاً للحالات التي يكون الممسك لمال غيره ضامناً فيها،  
والحالات التي يكون أميناً فيها.

- طبق الضابط المستخرج على ثلاثة أمثلة من الواقع.

التفريق الفقهي

أن يبين المتفقَ العلةَ في التفريق بين المسائل المعطاة في الحكم بعبارة صحيحة.  
عند قول المؤلف: «ويضمن تلفها ونقصها بعد الحول مطلقاً لا قبله إن لم يضرط».

٢

رقم النشاط

٧١٢

ذكر المؤلف ﷺ أنه يضمن تلفها ونقصها بعد الحول مطلقاً، ولا

يضمنه قبل ذلك.

- ما الفرق بين تلف اللقطة ونقصها قبل الحول، وبين تلفها ونقصها بعده؟

- ثم علّل ذلك.

٣

أن يستخرج المتفقَ حكمًا فقهيًا في  
المسألة المُعطاة، مُبرِّزًا المعنى المؤثر في  
الحكم.

تحقيق المناط

رقم النشاط

٧١٣

من خلال دراستك لباب اللقطة، ومن خلال معرفتك لعرف الناس وعاداتهم، بيِّن حكم التقاط اللقطة وتعريفها في الفقرات التالية، مبينًا سبب الحكم لكلٍّ منها:

سبب الحكم	حكم التعريف	حكم الالتقاط	المسألة
			سيارة أوقفها مالكها في الشارع أمام باب بيته، وتركها مفتوحة وعليها مفتاحها
			خمسة ريالٍ ساقطةٍ بقرب باب المسجد
			كيس خبزٍ صغيرٍ
			سيارة جيبٍ في البر بدون لوحاتٍ، ولا يعرف المالك لها

أن يستخرج المتفقَ حكمًا قضائيًا  
في المسألة المعطاة، مُبرِّزًا المعنى المؤثر  
في الحكم.

نهاية باب اللقطة.

٣

رقم النشاط

٧١٤

تأمَّل في الواقعة القضائية، ثُمَّ بَيِّن الأحكام القضائية تجاه طلبات كلِّ  
من المتداعين.

خرج خالدٌ في رحلة صيدٍ إلى إحدى الصحاري، وفي أثناء تنقُّله وجد شاةً وجمالًا  
تائهين في الصحراء، فأخذهما، ثُمَّ استأجر مناديًا يعرفُ بهما أهل القرى المجاورة،  
وقد استأجره بـ ١٥٠ ريالًا لأجل التعريف بالشاة، و ٢٥٠ ريالًا لأجل التعريف بالجمال.  
وكان خالدٌ يُنفق على الجمال والشاة، ثُمَّ جاء مالکها بعد أسبوعين، وتبيَّن أنَّ اسمه  
ماجدٌ.

فطالبه خالدٌ بما يلي:

- ١- أجرة النداء لأجل التعريف بالجمال.
  - ٢- أجرة النداء لأجل التعريف بالشاة.
  - ٣- أجرة الإنفاق على الجمال وقدرها (٣٠٠ ريال).
  - ٤- أجرة الإنفاق على الشاة وقدرها (١٨٠ ريالًا).
- وادَّعى خالدٌ أنَّ كلَّ ما سبق كان بنية الرجوع.  
فرفض ماجدٌ دفع أيِّ مبلغٍ نقديٍّ.

أن يستخرج المتفق حكمًا قضائيًا  
في المسألة المعطاة، مُبرِّزًا المعنى المؤثر  
في الحكم.  
نهاية باب اللقطة.

- ما الحكم القضائي تجاه الطلبات الأربعة للمدعي؟ مع التعليل.

- ماذا لو حصل نقص في قيمة الشاة وقدره: ١٥٠ ريالاً، وفي قيمة الجمل وقدره ٢٠٠ ريال، فطالب ماجد خالداً بضمان هذا النقص لأنه نتيجة الإهمال. فأجاب خالد بأنه لم يحصل منه تعد ولا تفریط.
- ما الحكم القضائي تجاه طلب المدعى عليه؟ مع التعليل.



أن يبين المتفق عليه محترقات ضابط اللقيط.

عند قول المؤلف: «(طفل لا يعرف نسبه ولا رقه، نبد) ...».

٢

رقم النشاط

٧١٥

عرّف الحجاوي اللقيط بقوله: «وهو طفل لا يعرف نسبه ولا رقه نبد أو ضل».

- هل ينطبق هذا التعريف على ولد الملائنة الذي انتفى منه الملائنة؟
- إن كان لا يدخل في التعريف فبأي قيد خرج؟

أن يحرر المتفقَّه وجه استدلال المؤلف بالآية على الحكم المذكور، ثم يستدل له بثلاثة أدلة أخرى.

عند قول المؤلف: «و(أخذه فرض كفاية)».

٣

رقم النشاط

٧١٦

استدل المؤلف على أن أخذ اللقيط فرض كفاية بقول الله تعالى:

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢]

- حرر وجه الاستدلال بالآية على الحكم المذكور.

- ثم استدل بثلاثة أدلة أخرى على الحكم نفسه محررًا وجه الاستدلال بكل واحد منها.

أن يرذ المتفقهُ الفرعُ المذكور إلى القاعدة المناسبة، ويبين علاقة تلك القاعدة بالاستصحاب.  
عند قول المؤلف: «(وَلَا يَتَّبِعُ) اللَّقِيطُ (الكَافِرُ) الْمَدْعِي...»

قال البُهوتِيُّ رحمه الله: «(وَلَا يَتَّبِعُ) اللَّقِيطُ (الكَافِرُ) الْمَدْعِي أَنَّهُ وَلَدُهُ (فِي دِينِهِ) .... لَأَنَّ اللَّقِيطَ مُحْكَمٌ بِإِسْلَامِهِ بِظَاهِرِ الدَّارِ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْكَافِرِ فِي كَفَرِهِ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ».

- استنتج القاعدة التي بنى البُهوتِيُّ عليها هذا الفرع.

- ثُمَّ استنبط العلاقة بينها وبين الاستصحاب.

# أنشطة كتاب الوقف



أن يستدل المتفقّهُ على مشروعية الوقف بدليل عامٍّ وآخر خاصٍّ من الكتاب أو السُّنة.

عند قول المؤلّف: «(ويصحُّ) الوقفُ (بالقولِ وبالفعلِ الدّالّ عليه)».

٣

رقم النشاط

٧١٨

قال المؤلّف رحمه الله: «(ويصحُّ) الوقفُ (بالقولِ وبالفعلِ الدّالّ عليه)». ذكر المؤلّف الوقف وصحته. ولم يحتجْ لذلك بشيءٍ. - اذكر دليلاً عامّاً وآخر خاصّاً على صحّة الوقف من الكتاب أو السنة.

التفريق الفقهي

أن يستنتج المتفقهُ الفرق بين صريح الوقف وكنايته في أحكام الوقف. عند قول المؤلف: «فتشترطُ النِّيَّةُ مع الكناية، أو اقتران»...

٢

رقم النشاط

٧١٩

أي العبارات التالية تعدُّ وقفًا صريحًا وأيها يعدُّ كنايةً؟ ثمَّ من خلال ذلك فرِّق بين الوقف بصريح القول وكنايته، مبينًا وجه التفريق.

- قال زيد: حرَّمت داري على نفسي.

- قال عبدالله: وقفت داري على أيتام المسلمين.

- قال سعد: هذا البيت لي في حياتي، ثمَّ هو لأولادي من بعدي، ثمَّ لأولاد الأبناء وإن سفلوا.

- قال محمد: حبستُ مزرعتي على طلبة العلم.

- قال أحد الأثرياء: أبَّدت هذه العمارة.

- قال كريم: تصدقت بهذا - وأشار لدكانه - ناويًا به الوقف.

- أعطى فهدُ سيارته لجمعية خيرية، وقال لهم: هذه السيارة لكم ما انتفعتم بها، فإن استغنيتم عنها فلا تبيعوها ولكن أعطوها لجمعية أخرى تحتاجها.

- قال صالح: تصدقت بهذه الأرض صدقة لا تباع.

- قال أحمد: تصدقت بداري صدقة لا تورث.

أن يحلّل المتفقّه عناصر الشروط المذكورة، ثمّ يقارن بينها.

عند قول المؤلف: «(ويُشترطُ فيه أربعة شروط): الأول: (المنفعة)».

٤

رقم النشاط

٧٢٠

عندما يذكر الفقهاء الشروط فإنّهم يوردون غالباً في كلّ شرطٍ منها جملة عناصر، كالتمثيل للشرط، وذكر ضابطٍ كليٍّ له، ونحو ذلك. بعد دراستك لشروط صحة الوقف التي ذكرها المؤلف ﷺ:

- احصر العناصر التي ذكرها في كلّ شرطٍ.
- ثمّ يبيّن العناصر التي تكرّرت في جميع الشروط.

الشرط	العناصر التي تناولها المؤلف
المنفعة دائماً من معيّن ينتفع به مع بقاء عينه.	
أن يكون الوقف على برّ.	
أن يكون الوقف على معيّن يملك إلا في المسجد.	
أن يقف ناجزاً، فلا يصحّ مؤقتاً ولا معلّقاً.	
العناصر التي تكرّرت في جميع الشروط الثلاثة	



ربط المسائل بمقاصد  
الشريعة

ان يناقش المتفقه صحة المقصد الشرعي الذي ذكره المؤلف للوقف.

عند قول المؤلف: «(و الشرط الثاني: (أن يكون على بر) ...».

٣

رقم النشاط

٧٢١

علّل المؤلف ﷺ اشتراط أن يكون الوقف على جهة برّ، بقوله: «لأنّ المقصود منه التّقربُ إلى الله تعالى، وإذا لم يكن على برّ لم يحصل المقصود»، فجعل المقصود من الوقف: التّقرب إلى الله تعالى، وبنى على ذلك عدم صحة الوقف إن لم يكن على جهة برّ.

- ناقش قول المؤلف السابق، مستحضراً ما يلي:
- حقيقة عقد الوقف، وهي: حبس الأصل وتسبيل المنفعة.
- تصحيح المذهب للوقف على الأقارب الكفار.

٣

ان يُعَدِّد المتفَقِّه روايات المذهب الواردة في المسألة المعطاة في ضوء المصادر ذات العلاقة.  
عند قول المؤلف: «(وكذا الوصيَّة) فلا تصحُّ على مَنْ لَا يصحُّ الوقفُ عليه...».

رقم النشاط

٧٢٢

قال صاحب الرُّوض رحمته الله في كتاب الوقف: «(وكذا الوصيَّة) فلا تصحُّ على مَنْ لَا يصحُّ الوقفُ عليه، (و) كذا (الوقفُ على نفسه) ...».

ذكر المؤلِّف هنا: أنَّ الوقف على النَّفس لا يصحُّ، وذكر تعليل الحكم، وفي المذهب روايةٌ أخرى في هذه المسألة.

- ما الرواية الأخرى؟

- وما مأخذها؟

- وأيُّ الروایتين ذكر المِرْداوي رحمته الله أنَّها المذهب؟

تحليل النص الفقهي

٤

أن يبين المتفق عليه مراد المؤلف بالعبارات المذكورة، ثم يعيد صياغة الشرط بعبارته أوضح.  
عند قول المؤلف: «(ويُشترط في (غير الوقف على (المسجد ونحوه)؛ كالرِّباط والقنطرة (أن يكون على معين يملك)».

رقم النشاط

٧٢٣

قال المؤلف رحمه الله في الشرط الثالث: «(ويُشترط في غير الوقف على (المسجد ونحوه)؛ كالرِّباط والقنطرة (أن يكون على معين يملك) ملكًا ثابتًا، لأن الوقف تملك، فلا يصح على مجهول؛ كرجل ومسجد، ولا على أحد هذين».

- أخرج المؤلف رحمه الله المسجد من الشرط، ثم مثل به، فقال: «فلا يصح على مجهول؛ كرجل ومسجد»، فسّر كلامه بما يدفع الإشكال عنه.<sup>(١)</sup>
- بين المراد بالملك في قول المؤلف: «(أن يكون على معين يملك)».
- أعد كتابة الشرط مع أمثله بشكل أوضح.

أن يحرر المتفقّه ضابطاً يجمع صور  
الوقف الصحيحة.

عند قول المؤلّف: «الشّرطُ الرَّابِعُ:  
أن يقفَ ناجزًا، فلا يصحُّ مؤقتًا، ولا  
معلّقًا إلا بموتٍ».

٣

رقم النشاط

٧٢٤

ذكر المؤلّف ﷺ أربعة شروطٍ لصحة الوقف:

الأول: أن يكون الوقف في عينٍ يمكن أن يُتّنعف بها دائماً مع بقاء  
عينها.

والثاني: أن يكون وقفًا على برٍّ.

والثالث: أن يكون وقفًا على معيّنٍ يملك.

والرابع: أن يقف ناجزًا، فلا يصحُّ مؤقتًا ولا معلّقًا إلا بموتٍ.

وذكر تحت كلّ شرطٍ من هذه الشروط تفاصيل وأحكامًا.

- تأملوا ما ذكره المؤلّف في هذه الشروط.

- ثمّ حرّروا ضابطاً كلياً يجمع صور الوقف الصحيح التي ذكرها المؤلّف كلّها.

- وبيّنوا محترزات الضابط، بذكر مفهوم المخالفة لكلّ قيد فيه.

تنمية مهارة ردّ الفرع إلى أصله لدى المتفقه.

فصل في شروط الواقف / عند قول المؤلف: «ولو قال: على بنيه أو بني فلان اختص بذكورهم»....

٣

رقم النشاط

٧٢٥

قال البهوتي رحمه الله: «ولو قال: على بنيه أو بني فلان اختص بذكورهم»؛ ... (إلا أن يكونوا قبيلة)؛ كبنى هاشم، وتميم، وقضاعة، (فدخل فيه النساء)؛ لأن اسم القبيلة يشمل ذكرها وأنثاها.  
- تأمل النص السابق، ثم اذكر القاعدة الأصولية التي بُني عليها الحكمان السابقان.

التفريق الفقهي

أن يوضح المتفق الفرق بين  
الصورتين المذكورتين.

فصل في شروط الواقف/ عند قول  
المؤلف: «والتسوية بينهم» (والأ):  
يمكن حصرهم واستيعابهم؛  
كبنّي هاشم».

٣

رقم النشاط

٧٢٦

ذكر البهوتي رحمه الله أنه إن وقف على جماعة يمكن استيعابهم ثم صار  
إلى من لا يمكن استيعابهم كوقف علي رضي الله عنه؛ فإنه يجب تعميم من  
أمكن منهم والتسوية بينهم، بخلاف الوقف على بني هاشم مثلاً، فلا يجب تعميمهم.  
- ما وجه التفريق بين هاتين الصورتين؟

تحليل النص الفقهي

أن يستنبط المتفقّ خمسة أحكام  
فقهيّة من اعتبار الوقف عقداً لازماً.

فصلٌ في لزوم الوقف وبيعه  
لمصلحة أو إبداله وصرف فاضله/  
عند قول المؤلّف ﷺ: «وَالْوَقْفُ عَقْدٌ  
لَازِمٌ».

٢

رقم النشاط

٧٢٧

استنبط خمسة أحكامٍ فقهيّةٍ من قول المؤلّف: «وَالْوَقْفُ عَقْدٌ

لازمٌ».

ان يخرج المتفق العلة المضمنة في استدلال المؤلف، وينقحها.  
عند قول المؤلف: «(وَلَا يُبَاعُ) وَلَا يَنْقُلُ بِهِ (إِلَّا أَنْ تَتَعَطَّلَ مَنَافِعُهُ) بِالْكَلِّيَّةِ...».

٣

رقم النشاط

٧٢٨

قال المؤلف رحمه الله في حكم بيع الوقف ونقله: «(وَلَا يُبَاعُ) وَلَا يَنْقُلُ بِهِ (إِلَّا أَنْ تَتَعَطَّلَ مَنَافِعُهُ) بِالْكَلِّيَّةِ؛ كَدَارٍ اِنْهَدَمَتْ، أَوْ أَرْضٍ خَرِبَتْ وَعَادَتْ مَوَاتًا وَلَمْ تَمَكُنْ عِمَارَتُهَا، فَيُبَاعُ».

ثُمَّ احْتَجَّ لِذَلِكَ فَقَالَ: «لَمَّا رُوِيَ أَنَّ عَمَرَ رحمه الله كَتَبَ إِلَى سَعِيدٍ رحمه الله لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ بَيْتَ الْمَالِ الَّذِي بِالْكُوفَةِ نَقِبَ: أَنْ اِنْقَلَ الْمَسْجِدَ الَّذِي بِالتَّمَارِينِ، وَاجْعَلْ بَيْتَ الْمَالِ فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَإِنَّهُ لَنْ يَزَالَ فِي الْمَسْجِدِ مَصْلٌ، وَكَانَ هَذَا بِمَشْهَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يَظْهَرْ خِلَافُهُ؛ فَكَانَ كَالِإِجْمَاعِ».

وَخَبَرَ عَمَرَ رحمه الله إِنَّمَا هُوَ فِي نَقْلِ الْمَسْجِدِ لِمَصْلَحَةِ بَيْتِ الْمَالِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، لَا فِي بَيْعِهِ عِنْدَ تَعَطُّلِ مَنَافِعِهِ، وَاحْتِجَاجِ الْمُؤَلِّفِ بِهِ هُوَ مِنْ قِبَلِ الْقِيَاسِ، فَقَاسَ بَيْعَ الْوَقْفِ لَتَعَطُّلِ مَنَافِعِهِ بِالْكَلِّيَّةِ وَصَرَفَ ثَمَنَهُ فِي مِثْلِهِ (الْفَرْعِ)، عَلَى نَقْلِ عَمَرَ لِلْمَسْجِدِ مِنْ مَحَلَّةِ التَّمَارِينِ إِلَى قَرَبِ بَيْتِ الْمَالِ بَحَيْثَ يَكُونُ بَيْتُ الْمَالِ فِي قِبْلَتِهِ (الْأَصْلِ)، وَلَمْ يَسْتَفِدْ مِنَ الْخَبَرِ جَوَازِ بَيْعِ الْوَقْفِ وَنَقْلِهِ عَمُومًا، وَإِنَّمَا قَيَّدَهُ بِمَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ.

- فَمَا الْعِلَّةُ الَّتِي ظَهَرَتْ لِلْمُؤَلِّفِ فِي الْأَصْلِ فَأَلْحَقَ الْفَرْعَ بِهِ بِنَاءً عَلَى مُشَارَكَةِ إِيَّاهُ فِي تِلْكَ الْعِلَّةِ؟



أن يقسم المتفقهُ صور الوقف وفق ثلاثة اعتباراتٍ مقترحة.

نهاية كتاب الوقف.

٣

رقم النشاط

٧٢٩

من خلال دراستكم لباب الوقف يرجى القيام بما يلي:

- يقسّم الطلاب إلى مجموعاتٍ.

- كلُّ مجموعةٍ تستنبط ثلاثة اعتباراتٍ مناسبةٍ يمكن تقسيم الوقف بناءً عليها.

- كلُّ مجموعةٍ تقسّم الوقف بناءً على هذه الاعتبارات، مستعينين في ذلك برسمٍ

شجريٍّ، ومبينين أبرز ما يندرج تحت كلِّ قسمٍ من صورٍ وأمثلةٍ.

أن يبين المتفقه الحكم الفقهي في  
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في  
الحكم.

نهاية كتاب الوقف.

٤

رقم النشاط

٧٣٠

تأمل في الواقعة الآتية، ثم قم بما يلي:

- حضر جميع التصرفات التي قام بها الناظر.

- بيان حكم كل تصرف.

- ذكر مستند الحكم لكل تصرف.

- بيان حكم الوقف إجمالاً من حيث الصحة وعدمها.

شركة (الإبداع للمقاولات العامة) تنقسم ملكيتها إلى عشرة أسهم، لخالد ستة أسهم منها، ولماجد ثلاثة أسهم منها، ولسعيد سهم واحد، وقد حققت الشركة أرباحاً سنوية عالية، ولها أصول تقدر بـ (٢٣٠ مليون ريال).

أوقف خالد أسهمه على أن يكون ريعها لدعم حلقات تحفيظ القرآن الكريم في الجوامع، ولاستثمارات تخدم ذلك، وجعل الناظر عليها محمداً؛ لكونه مدير إدارات تحفيظ القرآن في المدينة.

ثم أوقف ماجد أسهمه على أن يكون نصف ريعها لدعم الدور النسائية المتخصصة في تحفيظ القرآن الكريم، والنصف الآخر للاستثمار في أعمال تجارية تخدم الأوقاف، وجعل الناظر عليها هو الناظر على أوقاف خالد.

وبعد خلاف بين الناظر وسعيد -الذي يملك سهمًا واحدًا-؛ طلب الناظر من سعيد أن يبيع سهمه للوقف؛ لتكون جميع الأسهم للوقف، وينفرد الناظر في إدارة الشركة، فوافق سعيد على ذلك فباع سهمه على الوقف.

أن يبين المتفق الحكم الفقهي في  
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في  
الحكم.

٤

ثم بعد ذلك، سعى الناظر لاستثمار أموال الوقف فاشترى نصف أسهم شركة: (التخطيط للاستشارات الهندسية) وعدد نصف أسهم الشركة هو ثمانية أسهم، والذي دفع الناظر إلى شراء هذه الأسهم: أنها لشركة تحقق أرباحاً عالية، وتساهم في تحسين أداء الشركة الأم.

ثم نظراً لوجود فرصة استثمارية نادرة، حيث عرض مخطط أرض للبيع بثمن رخيص، فقد باع الناظر خمسة أسهم من شركة التخطيط، وسهماً من الشركة الأم وهي شركة الإبداع، ثم اشترى بها الأرض، ثم باعها -بعد تجزئتها- بأضعاف مضاعفة.

أن يستخرج المتفقَّه حكمًا فقهيًّا في المسألة المُعطاة، مُبرِّزًا المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية كتاب الوقف.

رقم النشاط

٧٣١

تأمَّل في صيغ الوقف الآتية، ثمَّ من خلال دراستك لكتاب الوقف، بيِّن ما يلي في كلِّ صيغة:

- حكم الوقف من حيث الصِّحة والفساد.

- سبب الحكم

المسألة	حكم الوقف من حيث الصِّحة والفساد	سبب الحكم
أملك ألف سهم من شركة سعيد للمقاولات، وقد أوقفتهَا على أولادي، وأولاد أولادي.		
أوقفت هذه العمارة على الجامع الذي بنيته قبل سنتين بجوار منزلي، وعلى جميع مرافقه، وعلى تأمين خدماته		
أوقفت هذه الشركة على جميع رجال الأعمال من قبيلتي.		
أوقفت هذا البرج على قناة متخصصة في نشر الأمور المحرمة.		
لديَّ منزل، وأسكن في الدور الأرضي، وقد أوقفت جميع الشقق الثلاث التي فوقِي، إلا أن ريعها خلال حياتي يكون لي.		
أوقفتُ مئة ألف ريالٍ على الفقراء من قريتي.		
أملك مئات الأراضِي، وقد أوقفت أرضًا تجاريةً مساحتها ألف.		
أملك على طريق أبي بكر ﷺ سبعة أراضٍ بمساحاتٍ متساوية، وقد أوقفت إحداها، وجعلتُ للناظر هو خالِد اختيار إحداها.		

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٣	عند قول المؤلف: « (وهي التبرُّع) مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ (بتمليكِ مالِهِ المعلومِ ...».	ان يستخرج المتفقَّه ضابط ما تصحُّ هبته من كلام المؤلف، ثُمَّ ينقده.	استخراج الضوابط الفقهية

رقم النشاط

٧٣٢

- جاء في زاد المستقنع: «بابُ الهبَةِ والعطيَّة، وهي: التبرُّعُ بتمليكِ مالِهِ المعلومِ الموجودِ في حياتِهِ غيرَهُ».
- استخرج ضابط ما تصحُّ هبته.
  - ثمَّ اذكر مستنده.
  - وهل هناك فرقٌ بين ضابط ما يصحُّ بيعه وما تصحُّ هبته؟ بيِّن ذلك.

أن يستخرج المتفقَّه ضابطاً لما تلزم به عقود التبرعات، وضابطاً لما تلزم به عقود المعاوضات.

عند قول المؤلف: «(وتلزم بالقبض بإذن واهب)».

٥

رقم النشاط

٧٣٣

- استخرج ضابطاً جامعاً لما تلزم به عقود التبرعات كلها، الهبة وغيرها، وضابطاً آخر لما تلزم به عقود المعاوضات.
- ثمَّ طبق هذين الضابطين على العقود التي تقدَّمت دراستها.

ربط المسائل بمقاصد الشريعة

أن يستنبط المتفق المَقاصد الخاصة لاشرط القبض للزوم الهبة، ثم يبين وجه ارتباط هذه المقاصد بالمقاصد العامة للمعاملات المالية.

عند قول المؤلف: «(وتلزم بالقبض بإذن واهب)».

٥

رقم النشاط

٧٣٤

ذكر المؤلف ﷺ أن الهبة لا تلزم إلا بالقبض، وهذا من أهم أحكام باب الهبة.

- استنبط المقاصد الخاصة والحكم التي ثبت لأجلها هذا الحكم.

- اذكر المقاصد العامة في المعاملات المالية التي يمكن إرجاع هذه المقاصد الخاصة إليها.

عند قول المؤلف: «(وتجوز هبة كل عين ثباع)، وهبة جزء مشاع منها إذا كان معلوماً، (و) هبة (كلب يقتنى) ونجاسة يباح نفعها؛ كالوصية».

أن يجيب المتفقه عن الإشكال الوارد على كلام المؤلف.

رقم النشاط

٧٣٥

قال المؤلف رحمه الله في تعريف الهبة: «(وهي التبرع) من جاز التصرف

(بتملك ماله المعلوم الموجود في حياته غيره) مفعول «تمليك»، بما

يعد هبة عرفاً، فخرج بـ «التبرع»: عقود المعاوضات؛ كالبيع والإجارة، وبـ «التمليك»:

الإباحة؛ كالعارية، وبـ «المال»: نحو الكلب».

ثم جاز بعد ذلك هبة كلب يقتنى، فقال: «(وتجوز هبة كل عين ثباع)، وهبة جزء

مشاع منها إذا كان معلوماً، (و) هبة (كلب يقتنى)».

- فسّر كلام المؤلف بما يدفع الإشكال عنه، واستعن على ذلك بكتب الحنابلة

الأخرى.



## تخريج الفروع على الأصول

٣

أن يستنبط المتفقه القواعد الأصولية التي بُني عليها حكم التحريم في المسائل المعطاة. فصل (يجب التعديل في عطية أولاده...) / عند قول المؤلف: «ولا يجوز لواهب أن يرجع في هبته اللازمة».

رقم النشاط

٧٣٦

استنتج من الفروع التالية قواعد في طرق معرفة التحريم:

- لا يصح بيع عصير ونحوه ممن يتخذه خمرًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا

تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]

- تحرم الشهادة على تخصيص أحد الأولاد بعطية تحملاً وأداءً.

- لا يجوز للواهب أن يرجع في هبته اللازمة؛ لحديث ابن عباس ؓ: «الْعَائِدُ فِي

هَبْتِهِ كَالْكَلْبِ.....»<sup>(١)</sup>

مهارة

الهدف

الموقع

المستوى

التقسيم الفقهي

أن يصنّف المتفقّه صور الهبة بحسب الاعتبارات المعطاة.

فصل (يجب التّعديل في عطية أولاده ...) / عند قول المؤلف: «ولا يجوز لواهب أن يرجع في هبته اللازمية».

٣

رقم النشاط

٧٣٧

من خلال دراستك لأحكام الهبة والعطية:

- قسّم الهبة من خلال هذين الاعتبارين:

الأول: أقسام الهبة باعتبار لزومها وحكم رجوع الواهب فيها.

الثاني: أقسام الهبة باعتبار حكمها التكليفي.

مستعيناً على ذلك برسم شجريّ.

- بيّن أبرز ما يندرج تحت كلّ قسم من صور وأمثلة.

أن يبين المتفق عليه حكم ثلاث صور خارج محل النزاع الفقهي في المسألة المعطاة بشكل صحيح.  
فصل (يجب التعديل في عطية أولاديه...) / عند قول المؤلف: «ولا يجوز لو أهب أن يرجع في هبته للأزمنة»

٥

رقم النشاط

٧٣٨

مسألة: اختلف الفقهاء في الرجوع عن الهبة - التي لم يقصد بها

الصّدقة - قبل القبض على أقوال.

- ينقسم الطلبة إلى ثلاث مجموعات.

- كل مجموعة تذكر صورةً لمسألة من مسائل لزوم الهبة هي خارج محلّ النزاع.

- ثمّ تسلّمه للمجموعة الثانية فتبحث في حكم الصورة<sup>(١)</sup>.

أن يستنبط المتفقَّه القاعدة  
الأصولية التي بنى عليها المؤلف  
المسألة المعطاة.

فصل (يجب التعديل في عطية  
أولاده ...) / عند قول المؤلف: «وله؛  
أي: لأبٍ حرٍّ (أن يأخذ ويتملك من  
مال ولديه ...)».

٣

رقم النشاط

٧٣٩

قال البُهوتي رحمته الله: «وله؛ أي: لأبٍ حرٍّ (أن يأخذ ويتملك من مال ولديه  
مَا لَا يضرُّهُ وَلَا يحتاجُهُ)؛ لحديث عائشة رضي الله عنها مرفوعًا: «إِنَّ أَطْيَبَ مَا  
أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ، وَإِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ»<sup>(١)</sup> رواه سعيدُ والترمذيُّ وحسنه، وسواءٌ  
كَانَ الوالدُ محتاجًا أَوْ لَا، وسواءٌ كَانَ الولدُ كبيرًا أَوْ صغيرًا، ذكرًا أَوْ أنثى، وليسَ لَهُ أَنْ  
يتملكَ مَا يضرُّ بالولدِ أَوْ تعلَّقَتْ بِهِ حاجتُهُ، وَلَا مَا يعطيه ولدًا آخرَ، وَلَا فِي مريضٍ  
مُوتٍ أَحَدِهِمَا المخوفُ».

- تأمل كلام البُهوتيَّ السَّابق، واستنبط القاعدة الأصولية التي بنى عليها البُهوتيُّ  
جواز تملك الأب من مال ابنه.

(١) رواه ابو داود (٣٥٢٩)، والترمذي (١٣٥٨)، والنسائي (٧/ ٢٤٠)، وابن ماجه (٢٢٩٠).

٣

ان يعدد المتفقهُ الفروق بين العطية والوصية كاملة.  
فصل في تصرفات المريض / عند قول المؤلف: «(و) تُفارق العطية الوصية في أربعة أشياء».

التفريق الفقهي

رقم النشاط

٧٤٠

نصَّ البُهوتيُّ ﷺ على الفروق بين العطية والوصية. لخصها ثم اذكر الفروق بين الهبة في حال الصحة والعطية في حال المرض المخوف.

أن يحرّر المتفقّه العلل التي أدار عليها المؤلّف أحكام تصرفات المريض.

٥

رقم النشاط

٧٤١

- بعد دراستكم لما ذكره المؤلّف ﷺ من أحكام تصرفات المريض:
- احصروا العلل والمعاني التي أدار عليها المؤلّف أحكام تصرفات المريض.
  - ثمّ حرّروها في عباراتٍ ملخّصة.
  - وبيّنوا ما يرجع إلى كلّ علّة من أحكام تصرفات المريض.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٣	نهاية فصل في تصرفات المريض.	أن يستخرج المتفق عليه حكمًا فقهيًا في المسألة المعطاة، مُبرزًا المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

رقم النشاط

٧٤٢

أصيب زيدٌ بمرض السرطان، فذهب إلى المستشفى للعلاج، وأصبح طريح الفراش، وقد أطلعه ابنه على التقرير الطبي فوجد أنه في مراحلهِ الأخيرة، وأنه قد يفارق الحياة قريبًا.

وكان جميع ما يملك من المال حين علم بالتقرير الطبي: شقةٌ قيمتها: (١٥٠,٠٠٠ ريال)، وسيارةٌ قيمتها: (١٠٠,٠٠٠ ريال)، وجهازٌ محمولٌ قيمته: (٣٠٠٠ ريال)، وثلاثةٌ قيمتها: (٣٠٠٠ ريال)، وباقي الأثاث تقدَّر قيمته بـ (٩٠٠٠ ريال)، ونقدٌ في حسابه الجاري بالبنك قدره: (٢٣٠٠٠ ريال).

١- فوَّهَبَ عَمَّهُ ماجدًا السيارة، ثُمَّ أَقْبَضَهُ السَّيَّارَةَ بتسليمه مفاتيحها له ونقل ملكيتها.

٢- وأوصى لأخيه صالحٍ بالجهاز المحمول.

٣- وأعطى ابنه المحتاج للعلاج نفقةً لعلاج الطَّارِئ بقيمة: (١٥٠٠٠ ريال).

٤- ثُمَّ لَمَّا عَلِمَ جَارُهُ سَعِيدٌ بِمَرَضِهِ؛ ذَهَبَ إِلَيْهِ وَطَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَبِيعَ عَلَيْهِ شَقَّتَهُ وَلَوْ بزيادةٍ على قيمتها؛ لكونه جَارًا لَهَا، فوافق سَعِيدٌ على بيعها بـ (٢٢٠,٠٠٠ ريال). ثُمَّ تَوَفَّى بَعْدَ ذَلِكَ مَبَاشَرَةً، ثُمَّ قَامَ صَالِحٌ لَمَّا عَلِمَ بِالْوَصِيَّةِ بِأَخْذِ الْجِهَازِ الْمُحْمُولِ. تَأَمَّلْ فِي الْوَاقِعَةِ السَّابِقَةِ، ثُمَّ:

- بَيِّنِ الْحُكْمَ التَّكْلِيفِيَّ لِكُلِّ تَصَرُّفٍ مِنْ تَصَرُّفَاتِ زَيْدٍ، مَعَ ذِكْرِ الدَّلِيلِ أَوِ التَّعْلِيلِ.

- بَيِّنِ الْحُكْمَ الْوَضْعِيَّ مِنْ حَيْثُ الصَّحَّةُ وَالْفَسَادُ لِكُلِّ تَصَرُّفٍ، مَعَ ذِكْرِ الدَّلِيلِ أَوِ التَّعْلِيلِ.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٣	نهاية فصل في تصرفات المريض.	أن يستخرج المتفق عليه حكمًا فقهيًا في المسألة المعطاة، مُبرِّزًا المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط



أن يستخرج المتفقَّه حكمًا فقهيًا في المسألة المُعطاة، مُبرِّزًا المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية باب الهبة والعطية.

رقم النشاط

٧٤٣

بعد قراءتك لأقسام الأمراض بالنسبة للوصية التي ذكرها البهوتي رحمه الله، تحت أي قسم من الأقسام التي ذكرها المؤلف في الأمراض تدرج الأمراض التالية:

المرض	القسم	التعليق
ال فشل الكلوي		
السُّرطان		
فيروس الكبد الوبائي		
الشَّلل النَّصفي		
الزهايمر		

# أنشطة كتاب الوصايا



أن يقدم المتفقه إجابات علمية على الإشكالات المذكورة على استدلال المؤلف في ضوء دراسته.

عند قول المؤلف: «(ولا تجوز) الوصية (بأكثر من الثلث لأجنبي)» .

٤

رقم النشاط

٧٤٤

احتج المؤلف ﷺ على المنع من الوصية بأكثر من الثلث بحديث النبي ﷺ حين استأذنه سعد بن أبي وقاص ﷺ في الوصية بماله كله، ثم بشره، ثم بثله، فمنعه من الوصية به كله، أو بنصفه، ورخص له في الثلث. قد يرد على احتجاج المؤلف هذان الإشكالان:

- ١- هذا الحديث واقعة عين، فربما كان هذا من النبي ﷺ لما يقتضيه حال سعد.
- ٢- هذا الحديث ورد جواباً عن سؤال، ولم يتكلم به النبي ﷺ ابتداءً، والجواب يكون على قدر السؤال، فربما لو سئل عما دون الشطر وفوق الثلث لرخص فيه.
- أجب عنهما مستحضرًا آيات الوصايا، والفرائض في فهم الحديث.

٣

ان يُعدّد المتفقّه ثمرتين للخلاف  
الفقهيّ في المسألة المعطاة.  
عند قول المؤلف: «ولّا لوارث  
بشيء إلا بإجازة الورثة...».

بناء المسألة الخلافية

رقم النشاط

٧٤٥

جمهور العلماء على أنّ الوصيّة لوارثٍ صحيحةٌ إن أجازها الورثة.  
وقال بعضهم: باطلةٌ، وإن أجازها الورثة فعطيّةٌ مبتدأةٌ.  
- اذكر ثمرتين من ثمرات الخلاف في المسألة.

أن ينقد المتفقهُ التقسيم المعطى،  
ويقوّمه تقويماً صحيحاً.

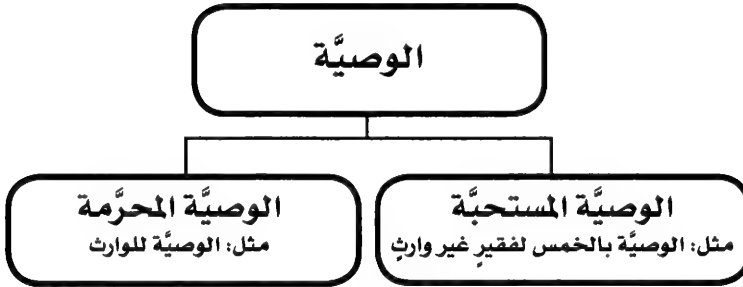
عند قول المؤلّف: «(وتجوزُ)  
الوصيّة (بالكلِّ مَنْ لَا وارثَ لَهُ)....».

٣

رقم النشاط

٧٤٦

يمكن تقسيم الوصيّة من حيث حكمها التّكليفى إلى ما يلي:



من خلال تأمّلك في التّقسيم السّابق، ودراستك لكتاب الوصايا:

- انقد هذا التّقسيم، مُبدئياً ما تراه حوله من ملحوظاتٍ.

- قوّم هذا التّقسيم، وأتمّه من خلال ما أبديته من ملحوظاتٍ، مبيناً صور ما يندرج

تحت كلّ قسمٍ.

أن ينقح المتفق منه مناط النهي عن الوصية بأكثر من الثلث.  
عند قول المؤلف: «(وتجوز الوصية بالكل لمن لا وارث له)».

٢

رقم النشاط

٧٤٧

حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: قال: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ

الْوَدَاعِ مِنْ شَكْوَى أَشْفَيْتُ مِنْهَا عَلَى الْمَوْتِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَلَغَ

بِي مَا تَرَى مِنَ الْوَجَعِ، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرْتُنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي وَاحِدَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟

قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: فَبَشَطِرِهِ؟ قَالَ: «لَا»، ثُمَّ قَالَ: «الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ»<sup>(١)</sup>.

- حرّروا المعنى الذي لأجله منعت الوصية بأكثر من الثلث.

- ثمّ بينوا أثر ذلك على جواز الوصية بأكثر من الثلث لمن لا وارث له.

أن يعلل المتفقّه الأحكام المذكورة  
بعلل مناسبة.

عند قول المؤلف: «(و) تصحُّ أيضاً  
(لحملٍ تحقّق وجوده قبلها) ...».

٣

رقم النشاط

٧٤٨

قال المؤلف رحمه الله: «(و) تصحُّ أيضاً (لحملٍ تحقّق وجوده قبلها)؛  
أي: قبل الوصيّة؛ بأن تضعه لأقلّ من ستّة أشهرٍ من الوصيّة إن كانت  
فراشاً، أو لأقلّ من أربع سنين إن لم تكن كذلك، ولا تصحُّ لمنّ تحمل به هذه  
المرأة».

- علل تقييد المؤلف صحة الوصية للحمل والتحقيق من وجوده: بأن تضعه لأقلّ  
من ستة أشهرٍ إن كانت فراشاً، ولأقلّ من أربع سنين إن لم تكن كذلك.  
- يفهم من كلام المؤلف أنّها لو وضعت لأكثر مما ذكر فإن الوصية لا تصحُّ حينئذٍ؛  
لأن الحمل لم يتحقّق من وجوده، لماذا لا تصحُّ الوصية إذا لم نتحقق من وجود  
الحمل؟

- ولم لا تصحُّ أيضاً لمنّ تحمل به هذه المرأة؟



أن يبين المتفقّ الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية باب الموصى له

٢

رقم النشاط

٧٤٩

محمدٌ رجلٌ كبيرٌ في السن، وله ثلاثة إخوة: سعدٌ، وخالدٌ، وزيدٌ، ولهم عنده مكانةٌ وقدرٌ، وهو يعلم أنّهم لا يرثونه لأنّ له أبناءً يحجبونهم عن الميراث، فأحب أن يوصي لهم بشيءٍ من ماله. وقبل أن يكتب الوصية علّم أنّهم أصيبوا في حادثٍ مروريٍّ، وأن سعدًا قد توفّي، وأما زيدٌ وخالدٌ فسلمًا من الموت، لكنّ خالدًا كان يرقد في المستشفى على إثر هذا الحادث.

فكتب الوصية لهم جميعاً، وأوصى بأن يُعطى إخوته الثلاثة من تركته بعد موته: (٣٠٠,٠٠٠ ريال)، وكانت تركته تبلغ: (١,٠٠٠,٠٠٠ ريال). ثمّ إنّ خالدًا توفّي على إثر ما أصابه في الحادث. وتوفّي محمدٌ بعده بيومٍ قبل أن يعلم بموت أخيه خالدٍ. - فكيف يكون العمل بهذه الوصية؟ ولماذا؟

التفريق الفقهي

أن يلخص المتفق عليه كلام المؤلف في المسائل المعطاة بتحرير وجه التفريق بين الحكمين.

: عند قول المؤلف: «تصح بما يعجز عن تسليمه».

٢

رقم النشاط

٧٥٠

قرّر المؤلف ﷺ في باب الوصية (جواز الوصية بالمعدوم)، و(جواز الوصية بما يعجز عن تسليمه)، وفي باب البيع قرّر (المنع من بيع المعدوم)، و(المنع من بيع ما لا يقدر على تسليمه).  
- ما وجه التفريق بينها؟

ربط المسائل بمقاصد  
الشريعة

أن يبيّن المتفقّه أثر المقصد الشرعي  
لتحريم الغرر في حكم المسائل  
المعطاة.  
عند قول المؤلف: «تصح بما  
يعجز عن تسليمه؛ كآبق، وطير  
في هواء»....

٣

رقم النشاط

٧٥١

من المحرّمات المحكمة في المعاملات الماليّة: الغرر، وقد تقدّم في  
هذا الباب إباحة مسائل فيها غررٌ فاحشٌ (مثل الوصيّة بما يعجز عن  
تسليمه، والوصيّة بالمعدوم، وبالمجهول).  
- استنبط المقصود من تحريم الغرر.  
- ثمّ يبيّن: هل المقصود من تحريم الغرر موجودٌ في هذه المسائل؟

التفريق الفقهي

بينهما

أن يبرز المتفقُ الفرق بين المسألتين  
في الحكم، ويبين وجه التفريق

عند قول المؤلف: «وَلَا يَلْزَمُ الْوَارِثُ  
السَّقْيُ...».

عند قول المؤلف: «وَلَا يَلْزَمُ الْوَارِثُ  
السَّقْيُ...».

٢

رقم النشاط

٧٥٢

- باع زيدٌ لعمرٍ وشجرًا عليه ثمرٌ. فهل يلزم زيدًا سقيه؟

- أوصى بكرٌ لخالده بشجرٍ عليه ثمرٌ، فهل يلزم وارث بكرٍ سقيه؟

- وما الفرق بينهما؟

تُوفِّي منصورٌ، ووجد ورثته في مكتبه وصيةً، وشهد اثنان من أبنائه  
على ما فيها، وكان هذا نص الوصية:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما أوصي به أنا العبد الفقير منصورٌ، أنني أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له  
وأن محمداً عبده ورسوله، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، أوصي  
أبنائي وبناتي بتقوى الله والحرص على الواجبات واجتناب المحرمات، وأوصي أن يقسم  
مالي على النحو التالي:

- ١- لابني أحمد مزرعتي التي في القصيم، والتي تبلغ قيمتها: (مليون ريال).
  - ٢- لابني هشام العمارة الواقعة في حيّ الثقبه في الخبر، والتي تبلغ قيمتها: (مليون ريال).
  - ٣- لابنتي غادة الأرض الواقعة في حيّ قرطبة في الرياض، والتي تبلغ قيمتها: (نصف مليون ريال).
  - ٤- لعلمي عبد الرحمن العمارة التي في مكة، والتي تبلغ قيمتها: (مليون ريال).
  - ٥- للسائق الذي كان يخدمني آخر حياتي: (عشرة آلاف ريال).
- وأوصي أن يحجّ عني محمد ابن أخي يوسف مرةً بـ (ثلاثين ألف ريال).  
كما أخبركم أن عليّ ديناً لصديقي فراس قدره: (نصف مليون ريال)، فأوصي ابني  
هشاماً أن يتولّى سداذه من مالي.  
وقد حرّرت هذه الوصية براءة لذمتي ورغبة في فضل الله، رحماني الله وأعانني على ما أنا  
مقبل عليه.

منصور

١ - خلف منصور تركه قدرها (خمسة ملايين ريال)، وليس له من الورثة سوى من ذكر في الوصية.  
- ما حكم الوصية للأبناء على النحو المذكور في الوصية؟

٢ - كانت وفاة منصور قبل رمضان بيوم، وكانت العمارة التي في مكة والتي أوصى بها لعمه مؤجرة كامل الشهر، ومجموع أجرتها: (ثلاثمائة ألف ريال)، ولم يعلم عبد الرحمن (العم) بالوصية إلا يوم عيد الفطر، فقبلها فور العلم بها.  
- فما حكم الوصية، وهل تتوقف صحتها على إجازة الورثة؟ ولمن تكون أجرة العمارة في رمضان (وفق رأي صاحب الروض)؟

٣ - السائق الذي أوصى له غير مسلم، فما حكم الوصية له؟

٤ - كيف تنفذ الوصية بالحج؟ وما حكم المبلغ الزائد عن تكاليف الحج؟

كوّنوا مجموعتي نقاشٍ.

- كلُّ مجموعةٍ تكتب وصيةً تتضمن مفرداتٍ وجمالاً تتردّد بين

الحقيقة والعرف.

- كلُّ مجموعةٍ تأخذ الوصية التي كتبتها المجموعة الأخرى، وتقوم بتحليل تلك

المفردات (الواردة في الوصية) وبيان الأحكام المترتبة على ترجيح أحد الاستعمالين.

أن يستخرج المتفقه حكماً فقهيًا في  
المسألة المعطاة، مُبرزًا المعنى المؤثر في  
الحكم.

نهاية باب الموصى إليه.

٥

رقم النشاط

٧٥٥

تُوفيت هندی في ١/٣/١٤٣٧هـ ولم يرثها إلا ابن لها عمره سنتان،  
وبنت عمرها ست عشرة سنة، وقد وجد أهلها ورقة في مكتبتها  
بتوقيعها، وقد شهد اثنان على أن الخطَّ خطُّها والتوقيع توقيعها، وفيما يلي نصُّها:

بسم الله الرحمن الرحيم

أنا هند بنت محمد، كتبت هذه الورقة في عصر يوم ١٥/١/١٤٣٧هـ وهي ناسخة لجميع ما كتبه من  
وصايا سابقة.

وأشهدكم أنني أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن الساعة آتية لا ريب  
فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأوصي بما يلي:

أولاً: أوصي ابني وبنتي وجميع أقاربي وذرتي بتقوى الله تعالى ومراقبته في السر والعلانية والحرص على  
الطاعات، وبخاصة الصلاة، والحذر من المعاصي، والترأحم فيما بينهم، وعدم التقاطع.  
ثانياً: أوصي أن يُقسَّم مالي على النحو الآتي: العمارة التي في حيِّ الندى لابني محمد، والمزرعة التي في  
المزاحمية لبنتي منى، جميع الأثاث للسائق وزوجته اللذين خدما مني أكثر من عشرين سنة، وأوصي بأن يتولَّى  
إجراءات القسمة جارنا خالد.

ثالثاً: أوصي بنصيب المشاع من مزرعة الدرعية إلى عمِّي صالح.

رابعاً: أوصي إلى أخي ماجد بولاية المال على ابني محمد، وبولاية الزوج على ابنتي منى.  
خامساً: أن طقم الذهب التي تحت السرير هي ملك لأختي مريم، وقد طلبت مني حفظها، فأوصي ابنتي  
منى بردها لها.

سادساً: عليّ دينٌ لصديقتي فاطمة قدره: ٥٠ ألف ريال، فأوصي ابنتي منى أن تتولَّى سداده من مالي.  
سابعاً: أوكد على أن العمارة التي في حيِّ الفلاح والتي قد أوقفتها في رمضان الماضي هي وقفٌ يُصرف  
ربيعاً للفقراء والمساكين، وقد استثنيت غلتها في حياتي، وأوصي بأن يتولَّى النظارة بعد وفاتي أو فقدي للأهلية  
أو عجزني: إمام مسجدنا الشيخ فوز. وقد حررت هذه الوصية براءة لذمتي ورغبة في فضل الله، رحمني الله  
وأعاني على ما أنا مقبله عليه، وصلى الله وسلّم على نبيِّنا محمد.

هند بنت محمد



تحقيق المناط

أن يستخرج المتفقَ حكمًا فقهيًا في المسألة المَعدة، مُبرِّزًا المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية باب الموصى إليه.

٥

وكانت جميع الأموال التي وجدوها عند وفاتها ما يلي:

١- مبلغ في حسابها المصرفي قدره: ٢٠٠ ألف ريالٍ.

٢- عمارةٌ بحَيِّ الفلاح قيمتها مليون ريالٍ.

٣- وعمارةٌ بحَيِّ الندى قيمتها مليون ريالٍ.

٤- مزرعةٌ في المزارحية قيمتها نصف مليون.

٥- نسبة ٤٠٪ من مزرعةٍ في الدرعية، وقيمة كامل المزرعة مليون ريالٍ.

٦- طقم ذهبٍ قيمته عشرون ألفاً.

٧- أثاثٌ متنوعٌ قيمته خمسون ألفاً.

بالتعاون مع مجموعتك تأملوا في الوصية السابقة، ثمَّ أجيبوا على الاستفسارات

الآتية:

أ- هل هذه الورقة معتبرةٌ في إثبات الوصية؟ وهل تصحُّ شهادة الشهود على التوقيع

والخط دون علمهم بمضمون الورقة؟

ب- ما حكم وصيتها بقسمة الأموال؟

أن يستخرج المتفقَ حكمًا فقهيًا في  
المسألة المعطاة، مُبرزًا المعنى المؤثر في  
الحكم.

نهاية باب الموصى إليه.

٥

ج- السائق وزوجته كافران، فما حكم وصيتها لهما؟

د- مزرعة الدرعية كانت مملوكةً لهندٍ بنسبة ٤٠٪ ولزيدٍ بنسبة ٣٠٪ ولعمرو بنسبة ٣٠٪ وتوزع الغلّة لكلٍّ واحدٍ بحسب ملكه، وعلم العمُّ صالحٌ بوصيتها له في ١٤٣٧/٥/١ هـ فقبلها فورَ العلم، وللمزرعة غلّةٌ تُقدَّر بعشرة آلاف ريالٍ كلّ شهرٍ.  
- ما حكم هذه الوصيّة لعمّها صالح؟ وهل تتوقّف صحتّها على إجازة الورثة؟ ولماذا؟ ولمن تكون الغلّة في شهر ربيع الأول والثاني؟

هـ- علم زيدٌ وعمروٌ بما حصل بعد تملك العمِّ صالح، فأراد زيدٌ أخذ نصف نصيب الشريك الجديد، وطلب من عمرو أن يأخذ النصف الآخر لكن عمرو لم يرغب في ذلك.  
- هل يملك زيدٌ حق الشُّفعة في نصف الأرض؟ ولم؟

أن يستخرج المتفقَ حكمًا فقهيًا في  
المسألة المعطاة، مُبرِّزًا المعنى المؤثر في  
الحكم.

و- أوصت هندٌ إلى أخيها ماجدٍ بأميرين، ما حكم ذلك؟

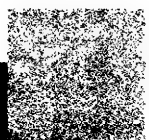
ز- ادّعت مريم أن طقم الذهب لم يردَّ إليها، وأنَّ من المحتمل أنَّ منى قد باعتها  
وأكلت ثمنها، فطالبت بها أو بقيمتها، وقد دفعت منى ذلك؛ بأنَّها قد ردَّتْها إلى مريم  
بعد وفاة أمِّها مباشرةً لما قدمت للعزاء.  
- مَنْ القول قولها؟ ولم؟

ح- ما حكم وقف عمارة حيِّ الفلاح بالشرط المذكور؟ ولم؟



# كتاب الفرائض\*

\*لم نضع أنشطة لقسمة المسائل والتركات لأن أنشطتها كثيرة  
مبعثرة في كتب الفرائض، فلا نريد إثقال الكتاب بها، خصوصاً أنها  
قد لا تقدم جديداً للقارئ.





أن يقارن المتفق عليه بين (الإخوة لأُم، والإخوة لأب) في أحكام الفرائض.

فصل في ميراث البنات وبنات الابن والأخوات/ عند قول المؤلف: «وللذكر الواحد، (أو الأنثى... من ولد الأم السُدُس...».

٣

ما الفرق بين الإخوة لأُم والإخوة لأب في الفرائض؟

رقم النشاط

٧٥٦

أن يستدل المتفقّ له قول المؤلف في المسألة المذكورة.  
عند قول المؤلف: «و(يَرْتُونَ بالتَّنْزِيلِ) ...».

شرع المؤلف ﷺ في بيان صفة توريث ذوي الأرحام، وفي أصل توريثهم اختلافٌ عريضٌ بين أهل العلم.  
- استدِلَّ للقول الذي اختاره المؤلف بثلاثة أدلة من الكتاب أو السنة أو القياس، محرِّراً وجه الاستدلال في كل دليلٍ تذكره.

ربط المسائل بمقاصد  
الشريعة

أن يبيّن المتفقّه أثر المقاصد  
الشّرعيّة لكتاب الفرائض في حكم  
المسائل المعطاة.

عند قول المؤلف: «فَيُجْعَلُ حَقُّ  
كُلِّ وَارِثٍ ... (لَمَنْ آدَتَى بِهِ) مِنْ  
ذَوِي الْأَرْحَامِ وَلَوْ بَعْدَ».

٣

رقم النشاط

٧٥٨

من المقاصد العامّة الظاهرة في كتاب الفرائض: قصدُ تمليك مال الميت لأشدّ الناس قُرْباً إليه واتصالاً به، فأوّل ما يحقق القرب منه: النَّسَب، ثُمَّ عقد الزّوجية، ثُمَّ الولاء، والذي يبعّد من الميت: اختلاف الدّين، والقتل. واعتبار هذا المقصد العامّ في أحكام الفرائض مؤثّرٌ في التّرجيح في كثيرٍ من المسائل الخلافية. من ذلك: (مسألة الجدّ والإخوة، المشرّكة، الرّد على أصحاب الفرائض، توريث ذوي الأرحام).

- بيّن وجه تأثير هذا المقصد في معرفة الرّاجح من الأقوال المذكورة في هذه المسائل.

المسألة	أثر المقصد فيها
مسألة الجدّ والإخوة	
المشرّكة	
الرّد على أصحاب الفرائض	
توريث ذوي الأرحام	



أن يحصر المتفقَّه أسباب التَّمْلُك  
المشروع في تصنيفٍ شاملٍ مقترحٍ.

نهاية باب ذوي الأرحام.

٣

رقم النشاط

٧٥٩

من خلال دراستكم لأحكام المعاملات وما تلاها من أبواب،

يرجى القيام بما يلي:

- يقسّم الطلاب إلى مجموعاتٍ.
- كلُّ مجموعةٍ تحصر أسباب وطرق التَّمْلُك المشروع.
- تُمّ تقسمها وفق اعتبار مناسب، مستعينة على ذلك بالخرائط المفاهيمية.

التفريق الفقهي

ان يقارن المتفقّه بين المسائل المعطاة  
من حيث إرث المرأة من زوجها من  
عنده بعبارة صحيحة.  
عند قول المؤلف: «وإن أبانها في  
مرض موته المخوف متهمًا...».

٢

رقم النشاط

٧٦٠

اذكر الفرق بين هذه الأمثلة في مسألة إرث المرأة من زوجها أو ممن

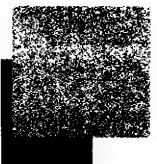
أبانها:

- أبان زوجته في الصّحة، ثمّ مات.
- طلق زوجته طلاقاً رجعيّاً، ثمّ مات.
- أبان زوجته في مرض موته المخوف متهمّاً بقصد حرمانها.





# الفهارس



## فهرس مهارات الجزء الثاني وفق أرقام الأنشطة

م	المهارة	أرقام الأنشطة المدرجة تحتها
١	الرجوع إلى المصادر	٥٧١، ٥١٨، ٥١٧، ٥٠٢، ٤٥٥، ٤٤٦، ٤٣٥، ٣٩٩، ٣٨٧، ٣٣٤، ٧٢٢، ٦٨٤.
٢	التقسيم الفقهي	٤٢٣، ٣٩٧، ٣٨٦، ٣٦١، ٣٤٨، ٣٤٥، ٣٣٩، ٣٣٣، ٣١٧، ٣١٥، ٥١٩، ٥١٥، ٤٩٦، ٤٩٥، ٤٨٦، ٤٦٣، ٤٥٠، ٤٤٨، ٤٤٣، ٤٢٩، ٦٧٣، ٦٧٠، ٦٥٠، ٦٣٤، ٦١٦، ٦٠٦، ٦٠٣، ٥٦٨، ٥٣٢، ٥٢١، ٧٥٩، ٧٤٦، ٧٣٧، ٧٢٩، ٧٠٩، ٧٠٧، ٧٠٠.
٣	الاستدلال والاستنباط	٣٧٧، ٣٧٥، ٣٧٤، ٣٧١، ٣٦٦، ٣٦٠، ٣٥٧، ٣٥١، ٣١٦، ٣١٢، ٤٣٦، ٤٣٤، ٤٣٣، ٤٢٥، ٤٢٤، ٤١٩، ٤١٢، ٤٠٠، ٣٩٨، ٣٧٨، ٧١٦، ٦٥٩، ٦٤٢، ٥٨١، ٥٥٨، ٥٣١، ٥٠٥، ٥٠١، ٤٩٠، ٤٣٩، ٧٥٧، ٧٤٤، ٧١٨.
٤	استخراج الضوابط الفقهية	٤٦٨، ٤٦٧، ٤٤٩، ٤٣٧، ٤٢٧، ٣٨٣، ٣٨٠، ٣٧٢، ٣٥٤، ٣٤٦، ٥٥٥، ٥٤٢، ٥٢٢، ٥١٦، ٥١٠، ٥٠٨، ٥٠٧، ٤٩٨، ٤٩١، ٤٧٥، ٦١٧، ٦١٥، ٦١٤، ٦٠٨، ٥٩٩، ٥٩٤، ٥٨٩، ٥٨٥، ٥٧٠، ٥٥٦، ٦٨٢، ٦٧٩، ٦٧٢، ٦٦٢، ٦٦٠، ٦٥٨، ٦٥٦، ٦٤٠، ٦٢٩، ٦٢٣، ٧٣٣، ٧٣٢، ٧٢٤، ٧١٥، ٧١١، ٧٠٨، ٧٠٣، ٦٩٩.
٥	بناء المسألة الخلافية	٤٠٩، ٤٠٧، ٤٠٦، ٤٠١، ٣٨١، ٣٥٨، ٣٤٧، ٣٢٤، ٣١٩، ٣١٣، ٥٩٧، ٥٩٣، ٥٦٢، ٥٦٠، ٥٣٣، ٤٩٤، ٤٨٩، ٤٥١، ٤١١، ٤١٠، ٧٤٥، ٧٣٨، ٧١٠، ٦٨٥، ٦٦١، ٦٥٣، ٦٠٧.
٦	تخريج الفروع على الأصول	٤٤٢، ٤٢٦، ٤١٣، ٤٠٨، ٤٠٢، ٣٥٣، ٣٥٢، ٣٢٧، ٣٢٦، ٣١٤، ٥٥٠، ٥٤٠، ٥٢٣، ٥١٤، ٤٨٠، ٤٧٦، ٤٧٤، ٤٧٣، ٤٦٦، ٤٤٥، ٧٣٩، ٧٣٦، ٧٢٥، ٧١٧، ٧٠١، ٦٢٢، ٥٥١.
٧	تحقيق المناط	٣٤٤، ٣٤٣، ٣٤٢، ٣٤٠، ٣٣٨، ٣٣٢، ٣٣١، ٣٢٩، ٣٢١، ٣٢٠، ٣٧٦، ٣٧٠، ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٦٥، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٦٢، ٣٥٠، ٣٤٩، ٤٢١، ٤١٨، ٤١٧، ٤١٥، ٤٠٥، ٤٠٤، ٣٩٥، ٣٩١، ٣٨٩، ٣٨٨، ٤٧٠، ٤٦٩، ٤٦٢، ٤٦٠، ٤٥٩، ٤٤٧، ٤٤٠، ٤٣٢، ٤٣١، ٤٢٢، ٥٠٦، ٥٠٤، ٥٠٠، ٤٩٧، ٤٨٨، ٤٨٥، ٤٨٤، ٤٨٣، ٤٨١، ٤٧٨، ٥٤٥، ٥٤٤، ٥٤٣، ٥٢٩، ٥٢٨، ٥٢٧، ٥٢٦، ٥٢٥، ٥٢٤، ٥١٣، ٥٩٥، ٥٩٠، ٥٨٨، ٥٨٠، ٥٧٥، ٥٧٣، ٥٦٤، ٥٦٣، ٥٥٩، ٥٥٤، ٦٢٨، ٦٢٦، ٦٢٥، ٦٢٤، ٦٢٠، ٦١٣، ٦١٢، ٦١٠، ٥٩٨، ٥٩٦، ٦٦٧، ٦٦٦، ٦٦٥، ٦٦٤، ٦٥٧، ٦٥١، ٦٤٩، ٦٤٨، ٦٤٧، ٦٤٦، ٦٩٣، ٦٩٢، ٦٩١، ٦٨٩، ٦٨٨، ٦٨٧، ٦٨٦، ٦٧٨، ٦٧٧، ٦٧٥، ٧٤٢، ٧٣١، ٧٣٠، ٧١٤، ٧١٣، ٧٠٦، ٦٩٨، ٦٩٧، ٦٩٦، ٦٩٥، ٧٥٥، ٧٥٤، ٧٥٣، ٧٤٩، ٧٤٣.

م	المهارة	أرقام الأنشطة المدرجة تحتها
٨	تحليل النص الفقهي	٥٣٩، ٥٣٨، ٥١٢، ٤٩٣، ٤٩٢، ٤٥٣، ٣٨٤، ٣٧٩، ٣٧٣، ٣٢٣، ٦٣٣، ٦٢١، ٦١٨، ٥٩١، ٥٨٤، ٥٧٩، ٥٧٦، ٥٦٦، ٥٦٥، ٥٤٧، ٧٣٥، ٧٢٧، ٧٢٣، ٧٢٠، ٦٨١، ٦٨٠، ٦٧٦، ٦٦٨، ٦٣٩، ٦٣٧
٩	التفريق الفقهي	٤٤١، ٤٢٠، ٤١٦، ٤١٤، ٤٠٣، ٣٩٦، ٣٩٣، ٣٥٦، ٣٥٥، ٣٣٦، ٥٦١، ٥٥٢، ٥٤١، ٥٢٠، ٥١١، ٥٠٣، ٤٨٧، ٤٧٩، ٤٧٧، ٤٦١، ٦٣٥، ٦٢٧، ٦١٩، ٦١١، ٦٠٩، ٦٠٤، ٥٩٢، ٥٨٧، ٥٨٢، ٥٧٢، ٧١٢، ٧٠٥، ٧٠٤، ٦٩٤، ٦٨٣، ٦٧٤، ٦٦٣، ٦٤٥، ٦٤٤، ٦٣٦، ٧٦٠، ٧٥٦، ٧٥٢، ٧٥٠، ٧٤٠، ٧٢٦، ٧١٩
١٠	ربط المسائل بمقاصد الشريعة	٥٦٩، ٥٥٧، ٥٤٦، ٥٣٠، ٤٦٥، ٤٤٤، ٤٣٨، ٤٢٨، ٣٩٠، ٣٣٥، ٧٢١، ٧٠٢، ٦٩٠، ٦٥٤، ٦٤١، ٦٣١، ٦٠٢، ٦٠١، ٥٨٦، ٥٧٨، ٧٥٨، ٧٥١، ٧٣٤
١١	التعليق الفقهي	٣٨٢، ٣٦٧، ٣٥٩، ٣٤١، ٣٣٧، ٣٣٠، ٣٢٨، ٣٢٥، ٣٢٢، ٣١٨، ٤٦٤، ٤٥٨، ٤٥٧، ٤٥٦، ٤٥٤، ٤٥٢، ٤٣٠، ٣٩٤، ٣٩٢، ٣٨٥، ٥٤٨، ٥٣٧، ٥٣٦، ٥٣٥، ٥٣٤، ٥٠٩، ٤٩٩، ٤٨٢، ٤٧٢، ٤٧١، ٦٣٢، ٦٣٠، ٦٠٥، ٦٠٠، ٥٨٣، ٥٧٧، ٥٧٤، ٥٦٧، ٥٥٣، ٥٤٩، ٧٤٨، ٧٤٧، ٧٤١، ٧٢٨، ٦٧١، ٦٦٩، ٦٥٥، ٦٥٢، ٦٤٣، ٦٣٨

## فهرس الموضوعات

٩	أنشطة كتاب الصيام
٢٠	أنشطة باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة
٣٤	أنشطة باب ما يكره وما يستحب في الصوم
٤٢	أنشطة باب صوم التطوع
٤٨	أنشطة باب الاعتكاف
٥٧	أنشطة كتاب المناسك
٧٤	أنشطة باب المواقيت
٨٠	أنشطة باب الإحرام
٨٨	أنشطة باب محظورات الإحرام
١٠٦	أنشطة باب الفدية
١١٠	أنشطة باب حكم صيد الحرم
١١٢	أنشطة باب ذكر دخول مكة وما يتعلق به
١٢٢	أنشطة باب صفة الحج والعمرة
١٣٦	أنشطة باب الفوات والإحصار
١٤٤	أنشطة باب الهدى والأضحية والعقيقة
١٥٥	أنشطة كتاب الجهاد
١٦٠	أنشطة باب عقد الذمة وأحكامها
١٦٩	أنشطة كتاب البيع
٢٢٥	أنشطة باب الشروط في البيع
٢٤٠	أنشطة باب الخيار وقبض المبيع والإقالة
٢٧٤	أنشطة باب الربا والصرف
٢٩١	أنشطة باب بيع الأصول والثمار

٣٠٣	أنشطة باب السلم
٣١١	أنشطة باب القرض
٣٢٣	أنشطة باب الرهن
٣٣٠	أنشطة باب الضمان
٣٣٦	أنشطة باب الحوالة
٣٤٤	أنشطة باب الصلح
٣٥١	أنشطة باب الحجر
٣٦٤	أنشطة باب الوكالة
٣٧١	أنشطة باب الشركة
٣٨٠	أنشطة باب المساقاة
٣٨٤	أنشطة باب الإجارة
٤٠٦	أنشطة باب السبق
٤١٢	أنشطة باب العارية
٤٢٣	أنشطة باب الغصب
٤٣٨	أنشطة باب الشفعة
٤٥١	أنشطة باب الوديعة
٤٥٨	أنشطة باب إحياء الموات
٤٦٤	أنشطة باب الجعالة
٤٦٨	أنشطة باب اللقطة
٤٧٦	أنشطة باب اللقيط
٤٨١	أنشطة كتاب الوقف
٤٩٦	أنشطة باب الهبة والعطية
٥١١	أنشطة كتاب الوصايا



٥١٥ .....	أنشطة بابُ الموصىٰ له
٥١٧ .....	أنشطة باب الموصىٰ به
٥٢٣ .....	أنشطة باب الموصىٰ إليه
٥٢٩ .....	أنشطة كتاب الفرائض
٥٣٠ .....	أنشطة باب ذوي الأرحام
٥٣٣ .....	أنشطة باب ميراث المطلقة
٥٣٦ .....	فهرس مهارات الجزء الثاني وفق أرقام الأنشطة
٥٣٨ .....	فهرس الموضوعات